FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

أمريكا في عيون مفكريها وساستها

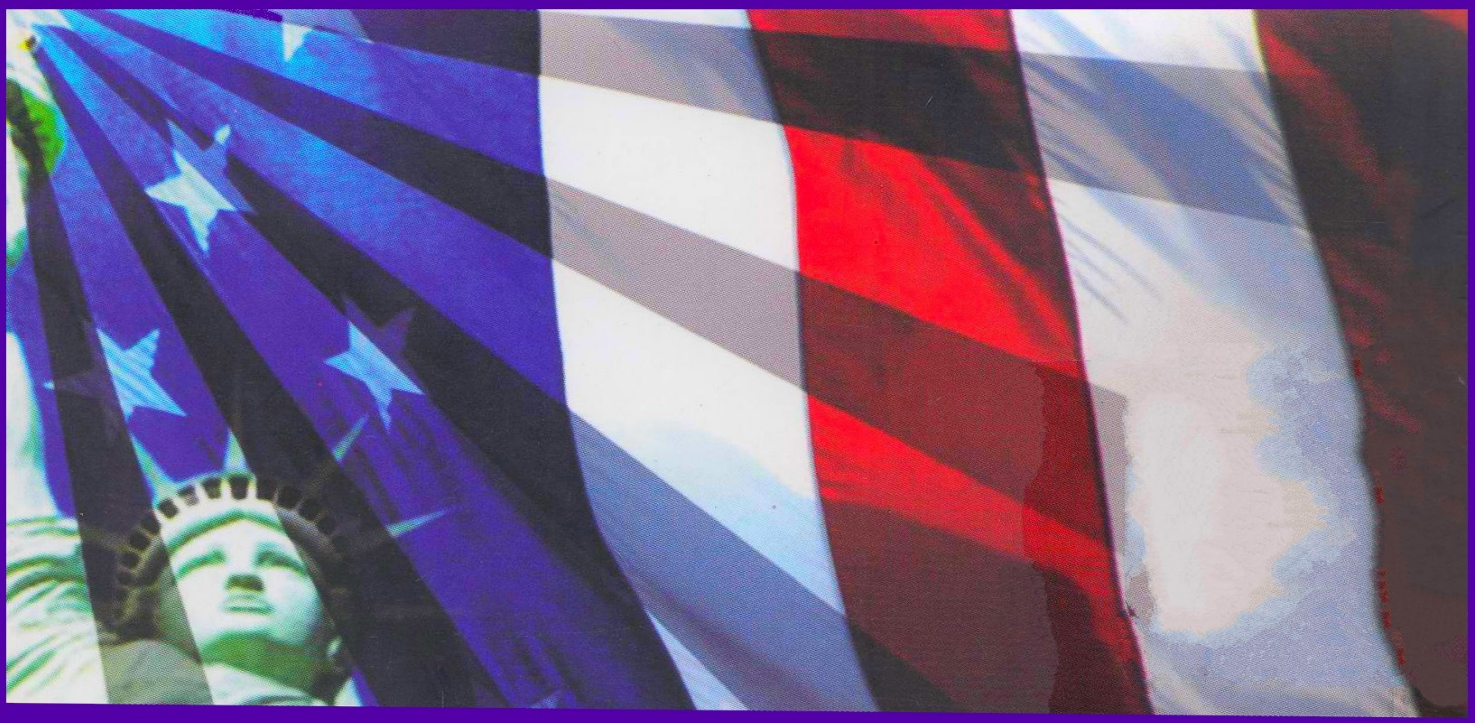

جيمس لاردنر - ناثانيل لوينثيل
إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق

دار الفاروق للاستثمارات الثقافية

www.ibtesamh.com/vb

حصريات مجلة الابتسامة

** شهر يوليو 2015 **

www.ibtesamh.com

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

أمريكـا
في عيون مفكريها وساستها

www.ibtesamh.com/vb

الناشر: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية (ش.م.م)

العنوان: ١٢ ش الدقي – الجيزة – مصر
تليفون: ٠٢/٣٧٦٢٢٨٣٠ – ٠٢/٣٧٦٢٢٨٣١ – ٠٠٢/٠٢/٣٧٦٢٢٨٣٢ –
٠٢/٣٧٤٨٠٧٢٩ – ٠٢/٣٧٤٩١٣٨٨
فاكس: ٠٢/٣٣٣٨٢٠٧٤

فهرسة أثناء النشر/ إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية. إدارة الشئون الفنية.

لاردنر، جيمس.
أمريكا... في عيون مفكريها وساستها/ تأليف جيمس لاردنر – ناثانيل لوينثيل؛ ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق. – ط ١- القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية (ش.م.م)، ١٦٨ ص؛ ٢٢ سم./١٢
تدمك: 978-977-455-445-8
رقم الإيداع: ٢٠٠٩/١٧٠٠٧
١- الولايات المتحدة الأمريكية – تاريخ
أ- لوينثيل، ناثانيل (مؤلف مشارك)
ب- العنوان
ديوي: ٩٧٣

الطبعة العربية الأولى: ٢٠٠٩

الطبعة الأجنبية: ٢٠٠٩

www.daralfarouk.com.eg
www.darelfarouk.com.eg

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار الفاروق للاستثمارات الثقافية (ش.م.م) الوكيل الوحيد لشركة/ بيريت كوهلر بيليشرز وآخرون على مستوى الشرق الأوسط ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء أكانت إليكترونية أم ميكانيكية أم بالتصوير أم بالتسجيل أم بخلاف ذلك. ومن يخالف ذلك، يعرض نفسه للمساءلة القانونية مع حفظ حقوقنا المدنية والجنائية كافة.

www.ibtesamh.com/vb

أمريكا
في عيون مفكريها وساستها

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

المحتويـــات

مدخـــل

تمهيـــد

مقدمـــة

الجزء الأول: التطلع نحو المستقبل

الفصل الأول: نموذج الرخاء الاقتصادي المشترك

الفصل الثاني: الاستثمار في المستقبل

الجزء الثاني: إدراك قيمنا كشعب

الفصل الثالث: تفعيل المبادئ الديمقراطية

الفصل الرابع: دعم القيم المجتمعية

الفصل الخامس: إعادة الاتصال بالعالم

الجزء الثالث: اتخاذ إجراءات واضحة وحاسمة

الفصل السادس: الأزمة المالية

الفصل السابع: الرعاية الصحية

الفصل الثامن: الاقتصاد الشامل والتغيرات البيئية الطارئة

الفصل التاسع: مبدأ تكافؤ الفرص

الفصل العاشر: دعم الطبقة المتوسطة

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

مدخـــــل

"ستيفاني روبنسون" و"باري كيندال"(*)

للأفكار قدرة فريدة على توحيد الحركة التقدمية وتحفيزها في الوقت الحاضر؛ الأمر الذي يؤدي إلى جمع شمل الزعماء وأنصار المبادئ ومؤيدي القيم الجماعية المشتركة. وفي ضوء هذا الموضوع، التقى قادة مراكز التفكير التقدمية والمنظمات النشطة من كل أنحاء الدولة في شهر ديسمبر ٢٠٠٧؛ حيث اجتمعوا لدراسة ما يتجاوز مجرد الفوائد قصيرة المدى لكل مؤسسة بهدف وضع رؤية لكيفية العمل على نحو أكثر فاعلية لخدمة الأهداف المشتركة. ولقد نشأ هذا التجمع من منطلق الالتزام بتشكيل اتحاد باسم شبكة الأفكار التقدمية (Progressive Ideas Network)، يوفر فرصًا للتعاون ولاتخاذ إجراء موحَّد، وكذلك يقدم الخدمات والتدريب اللازم لأعضائه. وفضلاً عن ذلك، فسوف ينظم هذا الاتحاد منتدىً عامًّا لوضع أفكار واستراتيجيات طويلة المدى.

وفي الواقع، فإن أعضاء هذا الاتحاد يؤمنون بإمكانية إجراء تغيير فعَّال وتحولي في المجتمع الأمريكي. ومن ثم، فإن مهمته تتمثل في طرح الأفكار والسياسات المطلوبة لإجراء مثل هذا التغيير. وتضم المنظمات

(*) "ستيفاني روبنسون" و"باري كيندال": يعمل "ستيفاني روبنسون" مديرًا ورئيسًا تنفيذيًا لأحد مراكز التفكير المعنية بالديمقراطية. أما "باري كيندال"، فهو مدير تنفيذي لأحد مراكز التفكير المهتمة بإنشاء حركة تقدمية من خلال تسويق الأفكار الفعالة واتخاذ إجراء متسق.

www.ibtesamh.com/vb

التابعة لهذا الاتحاد عددًا كبيرًا من المفكرين المبدعين في الأساليب السياسية التقدمية. كما تمكنت من الوصول إلى آلاف النشطاء الموهوبين الذين يناضلون كل يوم لصالح ملايين الأمريكيين. ولقد عقد الاجتماع في هذه اللحظة الرائعة لوضع طريقة محددة تهدف إلى تحقيق تقدم حقيقي على مستوى الحكومة وعلى مستوى الشعب.

إن المقالات الواردة في هذا الكتاب تحت عنوان "أفكار تقدمية لعصر جديد" تطرح ثلاثة عناصر للتغيير، تتمثل هذه العناصر في رؤية طويلة المدى، وقيم أساسية، وقواعد لاتخاذ إجراءات فورية. وجدير بالذكر أن القادة الذين قاموا بكتابة هذه المقالات يتحدثون نيابةً عن الأصوات غير المسموعة في المجتمع، بل ويتحدثون معها أيضًا. وإننا نطالب جميع المواطنين الأمريكيين بالتعاون لبناء غد مشرق لنا ولأبنائنا، وذلك من خلال الإبداع والمعرفة والفضيلة والأخلاق والحب.

وحريٌّ بنا أن نوجه الشكر إلى الذين تمكنوا من جعل هذا المشروع أمرًا ممكنًا؛ فقد قام أعضاء لجنة التوجيه والإدارة بتخصيص وقت طويل لوضع رؤية للمشروع وتحديد سبل إدارته. كما أننا ندين بشكر خاص لكل من "ديباك بارجافا" و"جيم هاركنس" و"لاري ميشيل" و"مايلز رابوبورت" و"أندريا باتيستا". وبالإضافة إلى ذلك، لا يجب أن ننسى الدور المهم الذي قام به "سيث بورجوس" على وجه الخصوص في هذا الصدد. ولا نستطيع أن نغفل أيضًا دور المحرِّرَيْن اللذين تعاملنا معهما هنا، وهما: "جيم لاردنر" و"نات لوينثيل"؛ فقد عملا بتفانٍ وصبر ومهارة رائعة. ولقد سعدنا

www.ibtesamh.com/vb

بالفعل بالعمل مع فريق "بريت كويلر"، وإننا نشكر دعمهم وتوجيههم لنا. وفي النهاية، نود أن نشكر المؤسسات التي قدمت الدعم القوي لشبكة الأفكار التقدمية.

قد يشهد عام ٢٠٠٩ بداية عصر تقدمي جديد في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبهذه الروح المتفائلة نقدم هذه الأفكار المفيدة. إننا نتطلع بشغف إلى دخول حقبة جديدة نرى فيها الحوار واتخاذ القرار يتمان بصورة جماعية ومشتركة، وحيثما يمكن أن نعمل بجد ونحقق تقدمًا ملموسًا.

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

تمهيـــد

"روبرت كتنر"(*)

تمثل الأزمة فرصة مهمة علينا استغلالها. إن الانهيار الاقتصادي لم يدفع الولايات المتحدة فحسب إلى حالة من الكساد الشديد، بل إنه أيضًا يثير الشكوك بشأن أيديولوجية الجناح اليميني المهيمنة التي تزعم أن نظم السوق لا يمكن أن تضر بالاقتصاد، وأننا لا نحتاج إلى مساعدة الآخرين. وهكذا، فإن الحاجة إلى منع الانهيار الاقتصادي من أن يتسبب في حدوث حالة ثانية من الكساد الهائل تتيح لنا الفرصة للتفكير بحكمة وتأنٍ. ولقد أصبحت الاستثمارات الاجتماعية واسعة النطاق فجأة أمرًا ممكنًا من الناحية السياسية؛ حيث إنها صارت تمثل حاجة ملحة من الناحية الاقتصادية. فعندما يتمكن مجلس الشيوخ الأمريكي في غضون ثلاثة أسابيع من توفير ٧٠٠ مليار دولار أمريكي لبورصة (وول ستريت)، فمن المنطقي أن نطرح سؤالاً مؤدَّاه: لماذا لا يتم توفير مثل هذا المال لبقية الشعب الأمريكي؟

لقد ازدادت حالة عدم الاستقرار في أمريكا خلال الثلاثة عقود الماضية على نحو عانى منه معظم الشعب، ولم تبذل الحكومة إلا القليل من الجهد - وهو أمر على عكس المتوقع منها بطبيعة الحال - فعلى سبيل المثال، عندما توقفت

(*) روبرت كتنر: كان مشروعه الفكري والسياسي الرئيسي هو إعادة تطبيق الأساليب السياسية والاقتصادية الخاصة بالنظام الرأسمالي. ولقد سعى لتحقيق هذا الهدف بوصفه كاتبًا ومعلمًا ومحاضرًا ومحررًا. كما قام بتأليف العديد من الكتب السياسية والاقتصادية المشهورة.

www.ibtesamh.com/vb

الشركات عن توفير فرص عمل أو أجور مناسبة أو رعاية صحية أو تأمين للمعاشات، عجزت الحكومة عن سد هذا الفراغ. وعندما انضمت أعداد كبيرة من السيدات إلى جانب الرجال في الطبقة العاملة؛ فشلت سياسة الحكومة في تلبية احتياجات الأطفال والعائلات. وأخيرًا، عندما حدثت أزمة الطاقة التي أفقدتنا الثقة في الاعتماد على الطاقة العضوية بما تمثله من خطر على كوكب الأرض؛ عجزت الحكومة أيضًا عن المساعدة في إيجاد حلول بديلة. ونتيجةً لإهمال الحكومة مثل هذه الأمور وغيرها من المشكلات العاجلة؛ فقد صار المواطنون يفضلون عدم التمسك بوعود الديمقراطية.

وفي هذا الكتاب، سيتم شرح مختلف المبادرات التي كان على الولايات المتحدة الأمريكية خوض غمارها خلال الثلاثة عقود الماضية، والتي صارت الآن أمرًا واجبًا في ظل هذه الأزمة. لقد مضى الوقت الذي تسترعي فيه هذه الأفكار مسامعنا، كما أنها صارت جزءًا من الإنجازات التي تُسأل عنها الإدارة الأمريكية الجديدة.

إن أفضل ما يميز هذا الكتاب هو طريقة تناوله للنقاط المختلفة وربطه بينها. ولقد ناقش "لاري ميشيل" و"نانسي كليلاند" أهمية دور الحكومة في استعادة الاقتصاد القائم على مشاركة الرخاء الاقتصادي. فإذا كانت الحكومة الأمريكية تستطيع أن تنتشل الدولة من بؤرة الكساد؛ فإن الاستثمار الحكومي - المطلوب بصورة عاجلة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي - قد ينجح في جعل الاقتصاد في حال أفضل وأكثر استقرارًا. وقد أضاف كل من "ناثانيل لوينثيل"

www.ibtesamh.com/vb

و"فيرا آيدلمان" دافعًا قويًّا للاستثمارات الاجتماعية بجميع أنواعها، وتمثل هـذا الدافع في رأس المال البشري والمادي.

وعلى الجانب الآخر، فقد واصل كل من "مايلز رابوبورت" و"ستيوارت كومستوك جاي" ربـط النقاط بين استعادة الأمل في قدرة الحكومـة علـى تغييـر حياة الأمريكيين للأفضل واستعادة الديمقراطية الأمريكية. إنه في حالة وجود ديمقراطية قوية فحسب، يمكننا أن ننتظر من الحكومة أن تفي بعهـدها حيـال تغيير حياة الأمريكيين للأفـضل. وإذا مـا تمكنـت الحكومـة مـن مجـرد الوفـاء بعهدها؛ فلها أن تسترجع الثقة المعهودة في العمل الجماعي المشترك الخاص بنـا كمواطنين أمريكيين. وهذا نوع من التحدي يتطلـب تعـديلاً عـاجلاً في نظـم الديمقراطية الأمريكيـة، بـدءًا مـن ماكينـات التـصويت، ووصـولاً إلى نظـام "التسجيل في يوم الانتخاب"، كما أنه يتطلـب اسـترداد الطموحـات الخاصـة بالديمقراطية. وإلى جانب ذلك، يستلزم هذا التحـدي إتاحـة الفرصـة لعامـة الشعب للمشاركة في استخدام أساليب الديمقراطية لإحداث اختلاف بنَّاء.

ونقلاً عما صرح به كل من "ديباك بارجافا" و"سيث بورجوس"، فإن هـذا الأمر يتعلق بالقيم الأمريكيـة في المقـام الأول؛ ففـي الأعـوام الأخـيرة ادَّعـى حزب اليمين السياسي احتكاره لتطبيق القيم. غير أن الديمقراطية في حد ذاتها جزء لا يتجزأ من هذه القيم، كما أن المجتمع نفسه يعد قيمة كبرى. وتـدخل في نطاق القيم المهمة أيضًا فكرة أن جميع المواطنين يجـب أن يحظـوا بحيـاة كريمـة خالية من التفرقة والاستبعاد من المـشاركة الـسياسية. ونظـرًا إلى أن النمـوذج

www.ibtesamh.com/vb

الزائف للإصلاحات الاجتماعية والسياسية المثالية الخاص بالمذهب الفردي المتطرف قد خذلنا مرةً أخرى؛ فمن الواضح أن معظم الأمريكيين صاروا يتقاسمون القيم الجماعية والمسئولية المشتركة.

وفي الواقع، فإن انهيار حزب المحافظين لم يكن على الصعيد الاقتصادي فحسب. كما ثبت فشل رؤية اليمين المتطرف للدور الأمريكي في العالم كله. وكما أوضح "جيم هاركنس" و"أليكساندرا سبيلدوتش"، فإن الفرصة الآن سانحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية للانصهار مرةً أخرى في بوتقة العالم؛ من أجل لعب دور أخلاقي مهم، وليس للعمل على فرض سياستها من خلال القوة والعنف. وفي هذا الصدد، هناك بعض الأهداف التي ينبغي على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تسعى إلى تحقيقها. ونذكر من بين تلك الأهداف تولي دور قيادي حيال مشكلة التغيرات المناخية، وتأمين الغذاء، والنظام التجاري الذي يبشر بإتاحة المزيد من الفرص، وتحقيق الرخاء للعاملين في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في الدول النامية.

وجديرٌ بالذكر أن إلغاء الرقابة كان السبب الرئيسي وراء الانهيار المالي الذي حدث. وقد نسجت مقالات "دين باكر" ارتباطًا وثيقًا بين إلغاء الرقابة والتأثير السلبي على قوة الشراء، كما أنها قدمت حلاًّ مزدوجًا يتناول كلتا المشكلتين.

وكما أوضح "روجر هيكي"، فليست هناك قضية أكثر إلحاحًا من قضية التأمين الصحي؛ حيث إن نظام التأمين الصحي الفاشل المطبَّق حاليًّا يضر

www.ibtesamh.com/vb

بالعمال والعائلات والأطباء والعاملين في مجال الصحة، كما يضر كذلك بالصناعة الأمريكية. وإذا واصلنا تطبيق هذا النظام، فسوف يؤدي ذلك إلى تحميل المرضى نفقات إضافية، فضلاً عن تخفيض التكاليف على حساب الرعاية الصحية المقدمة، وفي الوقت نفسه عدم تقديم التأمين الصحي بصورته الشاملة المرجوة. وإذا كانت هذه هي اللحظة المناسبة لاسترداد روح الجماعة في كثير من النواحي الأخرى داخل المجتمع الأمريكي؛ فإنها أيضًا اللحظة المناسبة لتوفير تأمين صحي شامل.

إنها بالفعل لحظة عظيمة. وكما يرى كل من "فان جونز" و"جاسون وولش"، فإن الانتقال إلى تأسيس نظام اقتصادي صديق للبيئة له فوائد عديدة، بدءًا من توفير المدخرات التي يتم إنفاقها على الطاقة العضوية المستوردة، ووصولاً إلى الحفاظ على كوكب الأرض. ومن ناحية أخرى، فإن المستقبل المشرق يعد بإتاحة فرص عمل وصناعات محلية جديدة، بالإضافة إلى ظهور اهتمام حديث العهد بالمجتمع وبإنشاء بنية تحتية متينة.

إن هذه الأمور إذا اجتمعت معًا، فسوف يتوفر لدينا اقتصاد يتسم بمزيد من الديمقراطية والأمان والفرص العادلة. ومثلما يشير "ألان جينكنس"، فإن هذا النوع من الاقتصاد يسهل الوصول إليه، فكل ما نحتاج إليه هو مجموعة مختلفة وواضحة من السياسات القومية المضمنة في سياسات تتسم بقدر أكبر من النشاط والشمولية. إن تعديل الحقوق الدستورية وتعزيزها سوف يساعدان في إنجاز هذا الأمر.

www.ibtesamh.com/vb

ويشير كل من "أندريا باتيستا" و"إيمي تراوب" إلى أن هذه السياسات سوف تساهم في إعادة بناء الطبقة المتوسطة في المجتمع الأمريكي. ولكنها محاولة تتطلب العديد من السياسات التي أصبحت الآن في المتناول، بدءًا من قانون الاختيار الحر للعاملين (Employee Free Choice Act -- EFCA)[١]، ووصولاً إلى تقديم المزيد من الدعم للأسر العاملة.

وأفضل ما يميز مجموعة المقالات المتضمنة في الكتاب أنها تحدد القيم المشتركة لهذا البرنامج الإصلاحي. كما أننا سنجد أن بعض كتَّاب هذه المقالات من الأشخاص المشهورين بإيمانهم بإمكانية تحقيق الإصلاح الاجتماعي من خلال العمل الحكومي، والبعض الآخر جديد وغير مشهور. وعلى أية حال، فلا تزال القيم والطموحات باقية. فبعض الاقتراحات التي تقدمها هذه المقالات تعد من المطالب التقدمية المؤجلة منذ فترة طويلة، بينما يعد البعض الآخر منها من الأساليب الحديثة تمامًا لحل المشكلات الجديدة.

ويرى المنتمون إلى اليمين فاقد الثقة والأهلية الآن أن مثل تلك الأفكار قديمة - حيث يرون أنها أفكار تنتمي لعصر الصفقة الجديدة (New Deal)[٢]، أو لعصور المجتمع العظيم (Great Society)[٣]. غير أن هذه المسألة تعتمد على مدى تذكرك للتاريخ. فإذا عدت بالذاكرة إلى الوراء - وتحديدًا إلى عصر "روبر

---

(١) قانون الاختيار الحر للعاملين: هو قانون يمكِّن العاملين من تشكيل نقابة جديدة.

(٢) الصفقة الجديدة: هي مجموعة من المشاريع الحكومية التي نفذتها إدارة الرئيس "روزفلت" بعد انتخابه، وتهدف إلى الاستثمار في البنية التحتية التي هدمها الكساد العظيم.

(٣) المجتمع العظيم: هو برنامج تشريعيٌّ عرضه الرئيس "جونسون"، ويهدف إلى تناول مشكلات مجالات الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، وغير ذلك.

www.ibtesamh.com/vb

بارن"[٤] - في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، أو إلى عهد "لويس السادس عشر"؛ فسوف تدرك أن من أقدم الأفكار وأكثرها كذبًا فكرة أن المجتمع يخدم مصلحة الأقلية. وهذا أمر ليس بغريب؛ فدائمًا ما تمثل أعظم أشكال الديمقراطية فكرة جديدة وجريئة. وعلى أية حال، فهناك لحظات في التاريخ تعود فيها الديمقراطية للظهور مرةً أخرى. ولعل اللحظة قد حانت الآن.

(٤) عصر "روبر بارن" (Robber Baron) - أو "مجمَع اللصوص": هو عصر سعى فيه أصحاب المال ورجال الأعمال الأثرياء إلى كسب المزيد من المال عن طريق الاستيلاء على الشركات والأراضي بطريقة غير مشروعة؛ فأصبح - هذا العصر - فترة يُضرب بها المثل في الزيف والسرقة والغش والتحايل وجميع الممارسات غير الشريفة.

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

مقدمـــــة

"ديباك بارجافا" و"ناثانيل لوينثيل"

تعيش الولايات المتحدة الأمريكية حاليًّا لحظة حاسمة؛ حيث انتهت حقبة طويلة وشاقة من تاريخنا الوطني، وبدأ عهد جديد وواعد.

لقد قاد هذه المرحلة لعقود طويلة سياسيون من المحافظين ومؤيدون لأيديولوجيات معينة، وكذلك مقدمو الدعم المالي لهؤلاء؛ حيث أقحم هؤلاء الدولة في أزمات على جبهات متعددة، وذلك من خلال اتخاذهم بعض الإجراءات المبالغ فيها تارة، والتكاسل عن ذلك تارة أخرى. لقد خلَّفت الإدارة الأمريكية القديمة عددًا كبيرًا من المشكلات المركبة للإدارة الجديدة - بدءًا من أزمة الطاقة والمناخ، ومرورًا بالفقر وعدم المساواة، ووصولاً إلى المشكلات العِرقية والهجرة والدور العالمي للولايات المتحدة. ومما لا شك فيه أن حل هذه المشكلات يتطلب استجابة جماعية على مستوى لم يسبق له مثيل. وفي مثل هذه المرحلة الخطيرة، عادةً ما تتجلى في النهاية دلالات تبشر بتحول التيار السياسي. غير أن الانتخابات وحدها لن تنجح في إحداث التغيير المطلوب - ولا حتى التنافس الرئاسي الذي يتذكره الكثيرون على نحو واضح - ولن تنجح السيطرة الضعيفة لأيديولوجية المحافظين أو النظام الحاكم الجديد في واشنطن في إحداث التغيير الشامل الذي تحتاج إليه البلاد بصورة ماسة.

www.ibtesamh.com/vb

ففي أوقات حاسمة في الماضي، ساهم المؤيدون للفكر التقدمي بوضع رؤى وسياسات واضحة نجحت في تغيير سياسة أمريكا وثقافتها ومجتمعها. إن العهد التقدمي (Progressive Era) في بداية القرن العشرين، والصفقة الجديدة (New Deal)، وثورة الحقوق المدنية (Civil Rights Revolution)، والمجتمع العظيم (Great Society) كلها مشروعات تتحقق جميعها من خلال توحيد حركة الشعب مع التفكير المستقبلي والقيادة السياسية. وفي كل مشروع من تلك المشروعات السابقة، كان الدافع وراء التغيير وظهور الأفكار التحولية الكبرى نابعًا من المنظمات التقدمية والقادة العاملين خارج قنوات السياسة السائدة.

أما في العقود الأخيرة، تداعى الفكر التقدمي ليجيء دور المحافظين الذين نجحوا في طرح أفكار كبرى. واستطاع المحافظون أن يضعوا هذه الأفكار في حيز التطبيق، في الوقت الذي كان مؤيدو الفكر التقدمي فيه يشغلون أنفسهم بأمور غير فعالة أو مجدية. ومنذ الستينيات من القرن الماضي، كان أنصار الفكر التقدمي يسعَون وراء سراب الصفقة الجديدة والمجتمع العظيم، حاصرين أنفسهم إلى حد كبير في القضايا محدودة النطاق، فضلاً عن العبارات والافتراضات التي كانت تستخدم في الانتخابات. ومن منطلق سعادتهم بلعب دور الدفاع في كثير من المعارك السياسية الكبرى في ذلك الوقت، فإنهم غالبًا ما كان يصيبهم الفزع بسبب ما يتمتع به الجانب الآخر من ثقة ونشاط.

وأما الآن، فقد تغير هذا الوضع؛ حيث بدأ مؤيدو الفكر التقدمي التفكير بشأن الأساليب التي نؤيدها - بهدف الاستعداد مرةً أخرى للعب دور مهم

www.ibtesamh.com/vb

كعامل مساعد في طرح الأفكار الجريئة، وإجراء تغيير سياسي واجتماعي - بدلاً من القلق بشأن الأساليب التي نعارضها. ومن خلال اكتساب نوع جديد من الثقة والإبداع، شرعنا في تجديد رأس المال الفكري.

وفي الواقع، فإن المقالات المذكورة في هذا الكتاب تستغل هذا المخزون الجديد من رأس المال؛ وذلك لوضع خطوط عريضة لبرنامج عمل الفكر التقدمي الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. ولقد قام المؤلفون بتغطية عدد كبير من الموضوعات، وتقديم بعض الأفكار المتعارضة من خلال مقترحاتهم السياسية. وعلى الجانب الآخر، فإن جميع هذه المقالات تعكس الإيمان بضرورة إجراء تغيير جذري. ويتفق الكتَّاب جميعًا على أن المشكلات التي ستتم مناقشتها في هذا الكتاب لا يمكن حلها عن طريق جمع التبرعات، أو فتح باب العمل التطوعي، أو حتى عن طريق إنشاء حكومات مساندة على مستوى الولايات، وعلى مستوى المدن والمقاطعات، وإن كانت كل هذه الأمور لها دور في حل المشكلات. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض هذه المقالات - أو جميعها - يوضح الدافع وراء الإجراء المتسق الذي لا يمكن اتخاذه إلا من خلال مساعدة الحكومة الوطنية. وطالما أن الشعب قد فقد ثقته في فاعلية الحكومة الجيدة وتأثيرها؛ فقد أصبحت الحاجة ماسة لوجود برامج تلبي الاحتياجات القومية، وتشجع الثقة في المؤسسات العامة؛ مما يخلق دورة إيجابية من التغيير السياسي، ويفسح المجال لمزيد من الإصلاح.

هذا، ويشترك الكتَّاب أيضًا في إدراكهم لفكرة أن التغيير الجذري لا يمكن تحقيقه على مستوى القيادة فحسب؛ فلن يحدث أي تغيير - في الحقيقة - دون

www.ibtesamh.com/vb

قيادة سياسية تتسم بالشجاعة وبعد النظر، ولكن هذا النوع من القيادة يلزمه ضغط سياسي وتفكير إبداعي صادر من داخل واشنطن وخارجها. ويخبرنا التاريخ أن كلا النوعين من الضغط سوف يتأتيان - على الأرجح - من هامش الخطاب السياسي الهادف، لا من مركزه. وليس من محض الصدفة أن يكون عدد لا بأس به من الكتَّاب المشاركين في هذا الكتاب من النساء، أو من المواطنين السود، كما أن معظمهم يعد - نسبيًا - من الشباب. وفي هذا الصدد، يمثل هؤلاء الكتَّاب مستقبل الحركة التقدمية التي سوف يتم دعمها من جانب جيل الألفية. كما أنهم سوف يتمكنون من اكتشاف ما لديهم من قدرات في التنوع المتزايد داخل الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المنظمات المذكورة في هذا الكتاب تعد في مستهل فترة نشاطها؛ حيث تمثل جزءًا من مجموعة المؤسسات التقدمية الناشئة التي تأسست كرد فعل لسياسات اليمين الوسط في الأعوام الأخيرة.

وتتخذ جميع مقالات الكتاب شكلاً متماثلاً؛ حيث يبدأ كل مقال بذكر المبادئ الرئيسية، ثم يواصل الحديث عن مزيد من الاقتراحات المحددة. ويعكس هذا النسق الاعتقاد الذي يتقاسمه جميع الكتَّاب، والذي يتمثل في أنه لا بد من أن تكون أفكارنا السياسية مرتبطة بصورة الدولة التي نرغب في تحقيقها. وتلك هي الرؤية التي تستحث أفكارنا وتعزز إرادتنا السياسية؛ سعيًا وراء إجراء تغيير هادف.

ويعد التفاؤل من الموضوعات التي سيتم التأكيد عليها من حين لآخر في طيات هذا الكتاب؛ ففي خضم التحديات الكبرى التي نواجهها، يرى الكتَّاب

www.ibtesamh.com/vb

أهم الفرص ويرصدونها. فالتغيرات المناخية - على سبيل المثال - سوف تجعلنا نركز من جديد على صلتنا بالأرض، كما أنها تبرز حقيقة فعلية، مؤدَّاها أن البشر جميعًا ينتظرهم مصير واحد. وبالتالي، فإن علينا أن نسعى لابتكار وسائل جديدة لإحداث تغيير جذري. وعلى صعيد آخر، فمشكلات كالفقر والظلم تعد من الحقائق الاجتماعية التي يمكننا تغييرها، وليست نتائج حتمية للعولمة. ومن ثم، فإنه يمكن وضع نظام لإبرام اتفاق بين الحكومة وأفراد الشعب يؤكد على حقوق كل طرف وواجباته. وفي إمكاننا كذلك تحقيق تقدم مذهل على المدى القصير، وذلك من خلال تحفيز العاملين، وتوفير فرص عمل للشباب، ودعم الفرص أثناء إعادة بناء ثقة الشعب في دور الحكومة، فضلاً عن دور العمل الجماعي.

ومن ثمَّ، فإن التفاؤل يعد أمرًا مركزيًا في رؤيتنا. إلا أن هناك الكثير من الأسباب الوجيهة التي تدفعنا إلى القلق في تلك اللحظة الحاسمة من تاريخ البشرية. وسوف نحتاج إلى ترابط غير اعتيادي للأفكار والإجراءات والحلول والقيادة حتى نتمكن من مواجهة التحديات الكامنة أمامنا. وأخيرًا، فإن هذه المقالات تضم بين طياتها كثيرًا من الأسباب الجيدة التي تدفعنا إلى التعلق بالأمل.

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

الجزء الأول

التطلع نحو المستقبل

لقد صارت أمريكا الآن - من الناحية السياسية - حقلاً للتفكير القاصر والمحدود؛ فهي لا تخطط للمستقبل، ولا تستفيد من تجاربها السابقة. كما أن الجدال العام على صعيد المجتمع الأمريكي كله كثيرًا ما يتجاهل الدروس المستفادة من التاريخ، ولا يعبأ بالحقائق الواضحة بشأن المستقبل. وهذه الأمور جميعًا - في واقع الأمر - يمكن تفسيرها في ضوء عدة أسباب، نذكر من بينها: قصور التفكير المتزايد، أو التغطية الإعلامية التي تلعب دورًا في محدودية هذا التفكير وتعتيمه، أو الاستغلال السياسي المستفيد من هذا الأمر. وتظل الحقيقة الواضحة متمثلة في ضرورة اتخاذ موقف لتصحيح الوضع الراهن.

وتتمثل الخطوة الأولى - في سبيل تحقيق هذا الهدف - في ضرورة البدء في التطلع للمستقبل، دون الوقوف عند آخر التطورات التي تم تحقيقها على مختلف الأصعدة والنواحي. فقد أضحى العالم كله في سباق مع الزمن، وازداد معدل التغيير وما زال يتزايد يومًا بعد يوم، ونحن عاجزون عن تصور المستقبل، ولكن علينا أن ندرك أنه في إمكاننا الإعداد له؛ فأية خطة جيدة تبدأ بالوقوف على ما لدينا من قيم وأهداف.

ومن الضرورة بمكان أن نناقش - بشكل جاد - الصورة التي نأمل أن يكون عليها العالم، ونحدد أبعاد الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد والحكومة في خدمة المجتمع على نحو أفضل. ويمكن أن نبدأ بوضع صورة

www.ibtesamh.com/vb

فكرية وسياسية، وكذلك إطارات وسياسات رئيسية؛ بهدف تلبية الاحتياجات الفعلية للعائلات والمؤسسات التجارية في المستقبل.

وفي المقالات التالية - أو دعنا نقول الفصول التالية - يضع الكتَّاب رؤى مهمة تتطلب تغييرات جذرية، ليس فقط في السياسات المتبعة، وإنما أيضًا في وجهات النظر العامة؛ حيث يوضح الفصل الأول - وفقًا لما أورده معهد السياسات الاقتصادية (Economic Policy Institute) - فكرة مشاركة الرخاء الاقتصادي التي تعطي الأولوية لمصالح المواطنين. أما الفصل الثاني، وهو الصادر عن إدارة "روزفلت"، فيؤكد على فكرة الاستثمار في المستقبل المشترك من خلال إعادة التأكيد على المصالح الرئيسية للشعب. ولا شك أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى لن يتطلب اتخاذ إجراء حكومي فحسب، وإنما سيتطلب أيضًا قيادة حكيمة ومناقشة واسعة. وفي النهاية، فإن التغيير لا يزال أمرًا ممكنًا، ولكن علينا فقط أن نركز النظر على ما فيه مصلحتنا ومصلحة مجتمعنا.

www.ibtesamh.com/vb

الفصل الأول

نموذج الرخاء الاقتصادي المشترك

"لاري ميشيل" و"نانسي كليلاند"(*)

من أفضل الأمور التي حدثت خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن الولايات المتحدة الأمريكية صارت متمسكة بفكرة واحدة ومبسطة حول الاقتصاد، ويتمثل مضمون هذه الفكرة في أن الحد من السيطرة الحكومية على الاقتصاد يؤدي إلى تحقيق المزيد من الرخاء الاقتصادي للمواطنين. ولقد سعى القادة الأمريكيون إلى إنشاء سوق متحررة من القواعد واللوائح؛ حيث ذهبوا إلى أنه من الأفضل ترك الشعب يعتني بنفسه؛ كي يزدهر العمل التجاري، ويرتفع حس الإبداع. ويرى هؤلاء القادة أن هذا كله كفيل أن يؤدي إلى تطور الاقتصاد بشكل لم يسبق له مثيل، كما أن الفوائد سوف تحقق منافع مادية للجميع.

لقد كان ذلك ما يعِد به هؤلاء القادة الأمريكيون. ولقد رأينا – وعشنا – تلك الحقيقة؛ فمنذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٦، استطاعت الأسر الأمريكية مرتفعة الدخل البالغ نسبتها ١٠٪ أن تجني ما يزيد على ٩٠٪ من عائدات

(*) "لاري ميشيل" و"نانسي كليلاند": يعمل "لاري ميشيل" رئيسًا لمعهد السياسات الاقتصادية. وبوصفه أحد خبراء الاقتصاد المشهورين على المستوى القومي، فقد أجرى أبحاثًا عن الاقتصاد والسياسة الاقتصادية من حيث تأثيرها على الأسر ذات الدخل المنخفض. أما "نانسي كليلاند"، فهي صحفية مشهورة لديها خلفية معرفية في موضوعات شتى، مثل: العمل والهجرة والتجارة الدولية.

www.ibtesamh.com/vb

الدخل في الدولة. أما اليوم، فإن هذه الفئة مرتفعة الدخل البالغ نسبتها ١٪ لا يتعدى ما تحصل عليه عن نحو ٢٣٪ من إجمالي الدخل الشخصي، وذلك بفارق ١٠٪ عما كانت تتلقاه هذه الأسر في عام ١٩٧٩. إضافة إلى ذلك، فإن مديري الشركات قد حققوا أرباحًا بما يزيد على متوسط ما يتقاضاه العاملون بنحو ٢٧٥ مرة. وذلك مقارنةً بمعدل أرباح هذه الشركات عام ١٩٧٣، والذي كان يزيد على متوسط ما يتقاضاه العاملون بنحو ٢٧ مرة فحسب.

و لعل ذلك هو الوقت المناسب لكي تكون رئيسًا تنفيذيًّا أو مديرًا لصندوق التحوط. غير أن الغالبية العظمى من الأمريكيين لا يشعرون بالقدر نفسه من الأمان، وليس لديهم الأمل الذي كان لديهم فيما مضى؛ فقد اختفت فرص العمل، وقل الدخل الحقيقي للأسرة، كما صار معاش التقاعد أمرًا من محض الخيال، وأصبحت الرعاية الصحية ضربًا من ضروب الامتياز التي قلما حصل عليها الفرد، وليست من الأمور المتوقعة. ولتحقيق التوازن بين الدخل وحجم النفقات، لجأ الأمريكيون إلى العمل لساعات أطول، واقتراض المزيد من الأموال، والعيش في مستوى معيشي متواضع للغاية.

وازدادت حالة عدم الكفاءة الاقتصادية التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيًّا على نحو لم تشهده الدولة منذ عشرينيات القرن الماضي، بل إنها صارت من أكثر الدول غير المتكافئة على مستوى دول العالم المتقدم في الوقت الحاضر. وببلوغ هذا الحد من التراجع، فإن الأمريكان الآن بصدد الابتعاد فعليًّا عن النموذج المنادي بالمساواة في دول أوربا الغربية ودول الشرق

www.ibtesamh.com/vb

الأقصى المطلة على المحيط الهادي، والاتجاه نحو تطبيق النموذج السائد في روسيا وأمريكا اللاتينية.

ولا شك أن هذا مسار غير آمن على الإطلاق؛ فبلوغ أقصى حد من عدم المساواة أمرٌ يقيد من إمكانية الانتقال من طبقة اجتماعية متدنية إلى أخرى تعلوها، كما أنه يترك للطبقة العاملة والفقيرة في الولايات المتحدة الأمريكية فرصة ضئيلة للانتقال إلى وظائف ذات مقابل أعلى. وليس هذا فحسب، بل نجد أن التأكيد على وجود تفاوت مالي مستمر بين الأغلبية يقيد روح الابتكار والتقدم التكنولوجي. وفي نظام اقتصادي يعتمد بصورة كبيرة على ما ينفقه المستهلك، نجد أن نقص الدخل المتاح يزيد الوضع سوءًا.

وقد اعتاد القادة على إدراك طبيعة الخطر بحدس صادق. وها هو الرئيس الجمهوري "ثيودور روزفلت" يعبر عن ذلك في وقت غير الذي يعيشه الأمريكيون الآن، فيقول: "إن سعادة كل فرد منا تعتمد بصورة أساسية على سعادة الجميع". ففي تلك الفترة، ازداد ثراء الأغنياء، بينما كان العاملون يعانون من مشكلة تدني الأجور، وظروف العمل المحفوفة بالمخاطر، والفزع الدائم من التعرض لأزمة مالية شديدة.

ومع ذلك، فقد استطاع المصلحون في عهد "روزفلت" - وسط معارضة شديدة وبشكل تدريجي - فرض مجموعة من إجراءات الحماية الأولية على المستهلكين والعاملين. لكن الأمر استغرق عقودًا إضافية؛ حيث واجهت الدولة عصر الكساد العظيم (Great Depression)[1] قبل أن تكون على

(١) عصر الكساد العظيم: هو الفترة من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٩ التي شهدت تدهورًا شديدًا في الاقتصاد العالمي مما أدى إلى زيادة معدل البطالة وانتشار الفقر.

www.ibtesamh.com/vb

استعداد لوضع أساس قانوني راسخ لنموذج الرخاء الاقتصادي المشترك. ولقد حدث ذلك عندما قام الرئيس الديمقراطي "فرانكلين روزفلت" بإصدار التشريع الذي يمثل نقطة تحول مهمة، ذلك التشريع المعروف باسم "الصفقة الجديدة".

ففي الفترة ما بين الأربعينيات والسبعينيات من القرن الماضي، واصل قادة الحزبين الجمهوري والديمقراطي الجهود لتعزيز الأمن الاقتصادي الشامل، وكذلك الفرص. وعلى الرغم من أن الجماعات العِرقية لم تستفد جميعها بصورة متساوية؛ فإن القوانين والبرامج التي صارت وكأنها اتفاق بين الحكومة والشعب يتم بمقتضاه تحديد حقوق كل طرف وواجباته خلال فترة ما بعد الحرب قد ساعدت عشرات الملايين من الأمريكيين في الارتقاء إلى الطبقة المتوسطة التي كانت موضع حسد العالم أجمع.

ثم ظهرت الأيديولوجية الصارمة لثورة الرئيس "ريجان". فمنذ مطلع الثمانينيات من القرن التاسع عشر، رفض "ريجان" وخلفاؤه السير على نهج الرئيس "فرانكلين روزفلت"؛ حيث قامت إدارة "ريجان" بعدة أمور أدت إلى قلب الموازين لصالح ذوي النفوذ من أصحاب الشركات في القطاع المالي، وفي الوقت نفسه كانت ضد الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي من العاملين والعائلات على حد سواء. وتمثلت هذه الإجراءات في إلغاء الرقابة لسنوات، وحل النقابات، وتطبيق السياسات الضريبية الملتوية، بالإضافة إلى إهمال تطبيق إجراءات حماية العاملين. وتلك هي السياسات نفسها التي أثارت موجات من المضاربة المالية، وعرضت الأمريكيين إلى مشكلات خطيرة بسبب اقتناعهم بفكرة الرهون؛ فقد أصبح كثير من الأمريكيين يواجهون خطر فقدان منازلهم،

www.ibtesamh.com/vb

كما أصبح الآخرون معرضين لفقدان الكثير من حقوق الملكية الخاصة بضمان الرهن العقاري.

ومن الواضح أن الاقتصاد سيتصدر قائمة أولويات القيادة الأمريكية الجديدة. وكما هو واضح، فإن الحلول التقليدية - المزيج المعروف من تخفيض الضرائب والإصلاح الضريبي والنقدي - لم تعد مجدية؛ فأمريكا الآن في حاجة إلى ما هو أكثر من مجرد مجموعة جديدة من السياسات الاقتصادية، إنها في حاجة إلى هدف جديد للسياسة الاقتصادية.

ولذلك، فإن الأمريكيين الآن بصدد مهمة رئيسية، تتمثل في العمل على بناء اقتصاد يحقق الرخاء المشترك لفئات المجتمع كافة، الأمر الذي يعني ضرورة اتخاذ خطوات لتغيير حالة التزعزع الاقتصادي هذه، فضلاً عن إعطاء فرصة للأمريكيين للعيش بصورة أفضل، والتخطيط للمستقبل دون خوف. وهناك أمر رئيسي آخر يتعلق بجدول أعمال مشروع تحقيق الرخاء المشترك، ألا وهو الاستثمار الحكومي في البنية المتهالكة، والتعليم، وتوفير فرص عمل (وهذه أمور سوف تتم مناقشتها بمزيد من التفصيل في الفصول القادمة). وفي النهاية، علينا وضع شكل جديد للعولمة يخدم عامة الشعب، في الدول التي تروج لأفكار العولمة، وكذلك في الدول التي تتلقى هذه الأفكار.

ولا شك أن الأمريكيين يدركون - من جانبهم - مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراء قوي وحاسم. وتظهر الاستفتاءات إدراكًا واسع النطاق لفكرة أن النموذج الاقتصادي الحالي غير قادر على الاستمرار. ولكن على الرغم من أن الأفكار القديمة قد فشلت بصورة رهيبة على أرض الواقع، فإنها لا تزال تتكرر

www.ibtesamh.com/vb

بصورة كبيرة في واشنطن وغيرها من المراكز التي تتمتع برأي مؤثر. إن المطالبة بإعداد جدول أعمال لمشروع الرخاء الاقتصادي المشترك تدل على أنها سوف تمثل كفاحًا عظيمًا. غير أن النتيجة تستحق الكفاح اللازم من أجل تحقيقها، وتتمثل هذه النتيجة في وجود مجتمع به قدر أقل من الضغوط، ومزيد من الفرص، وقدرة على الارتقاء بين الطبقات بصورة أكبر، ومزيد من العدالة واستعادة الثقة.

إننا لدينا جميع الأسباب التي تجعلنا نؤمن في جدوى هذا النوع من الاقتصاد، الذي يهدف إلى تحقيق الرخاء لمختلف فئات المجتمع. وكما جاء على لسان الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت"؛ فقد "نشأنا دائمًا على فكرة أن الاهتمام بمصلحة الفرد دون مراعاة مصلحة الجماعة من الأخلاقيات السيئة. ونحن جميعًا ندرك أن هذه الأساليب الاقتصادية سيئة". وكان هذا ما قاله الرئيس "روزفلت" عندما عقَّب برأيه على الضرر الناتج عن سياسات عدم التدخل، وزيادة الضرائب المفروضة على الشركات في العشرينيات من القرن العشرين.

لقد عرفنا ذلك فيما مضى، وأدركنا الآن صحته. وهذه المرة، يجب أن تستوعب أمريكا الدرس.

أفكار نموذج الرخاء الاقتصادي

التعامل مع الجذور الرئيسية للتزعزع الاقتصادي

إن ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية يضر بالشركات الأمريكية، فضلاً عما يلحقه من ضرر بالأسر والأفراد. وجدير بالذكر أن نظام الرعاية الصحية

www.ibtesamh.com/vb

الحالي يحرم ٤٥ مليون أمريكي من تلقي الرعاية الصحية المناسبة، وفي الوقت نفسه يزيد من التكاليف بصورة تفوق مثيلتها في الدول المشابهة. ويلجأ أصحاب العمل الذين يواجهون هذه التكاليف المرتفعة إلى تقليل الفوائد، أو نقل التكلفة إلى العاملين الذين يضيعون فرصة الاستفادة من التأمين الصحي تمامًا. وفي الوقت الحاضر، صار الإنفاق على العلاج سببًا رئيسيًّا وراء نصف حالات الإفلاس.

وعلى الجانب الآخر، صار التقاعد يمثل خطرًا متزايدًا بالنسبة للأمريكيين الذين لم يعودوا يعتمدون على نظم المعاش التي كانت فيما مضى إعانة وظيفية تقليدية. وفي الوقت الحاضر، يوفر عدد ضئيل من أصحاب العمل نظامًا أو آخر من نظم المعاش، كما أن الذين يقومون بذلك يؤيدون - بصورة ساحقة - فكرة وجود حساب شخصي، مثل نظام المعاشات 401 (k)[٢]. وجدير بالذكر أن هذا النظام يديره العاملون، وغالبًا ما يتطلب منهم قدرًا مناسبًا من المساهمات. ومن الناحية المالية، فإن الجيل الذي وُلد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - التي شهدت زيادة كبيرة في معدل المواليد - غير مستعد للتقاعد؛ وذلك لأن أكثر من ثلث هذا الجيل - الذين تصل أعمارهم إلى ٥٥ عامًا فأكثر - لديهم مدخرات أقل من ٢٥٠٠٠ دولار. وفضلاً عن ذلك، فإن عددًا متزايدًا منهم يستغل حسابات التقاعد لتوفير المال اللازم للنفقات الاعتيادية.

---

(٢) نظام المعاشات 401 (k): هو نظام يمكّن العاملين من استثمار جزء من دخلهم دون دفع أية ضريبة، إلى أن يتم سحب هذه الأموال بعد التقاعد.

www.ibtesamh.com/vb

ولا شك أن هذا الأمر يشكل خطورة على الاقتصاد كله، وعلى الأفراد المعرضين له كذلك. غير أنه توجد طرق أخرى لإعادة الاستقرار إلى هذين القطاعين (قطاع الرعاية الصحية وقطاع المعاشات) اللذين يمثلان أهمية كبرى في حياتنا. إن اقتراح مشروع "الرعاية الصحية للولايات المتحدة الأمريكية" (Health Care for America – HCFA)[٣]، المذكور بالتفصيل في الفصل السابع، يجمع بين التأمين الصحي الذي يوفره صاحب العمل، وبين مجموعة من الخطط العامة التي تشمل جميع الأمريكيين بما يحقق صافي مدخرات في أوجه الإنفاق الصحية القومية. وعلاوةً على ذلك، فإن هذا المشروع يقلل من حجم التكاليف الواقعة على عاتق أصحاب العمل الذين يتحملون مسئولية هذا الأمر، ويجعل جميع المؤسسات التجارية تتنافس في بيئة تعامل متكافئة.

وفيما يتعلق بمشكلات التقاعد، فثمة حل مقترح أيضًا لهذا الموضوع؛ فبادئ ذي بدء، لا بد أن ندرك أن الدولة قد سددت التمويلات اللازمة للتأمين الاجتماعي كاملاً فيما يخص السنوات القادمة؛ وذلك لأن هذا النوع من التأمينات دائمًا ما كان يُنظر إليه على أنه المكمل الأساسي لنظام المعاشات. أما بالنسبة للحل المقترح، فيتمثل في رفع الحد الأقصى للأرباح التي تحققها الشركات الذي تراجع الآن إلى ما يقدر بنحو ١٠٢٠٠٠ دولار، وهو أمر أدى بدوره إلى تراجع إسهامات أصحاب الشركات الأعلى ربحًا. ولذا، فإن رفع الحد الأقصى للأرباح سوف يساعد في تقليل مواطن العجز بصورة كبيرة. فقد

(٣) اقتراح الرعاية الصحية للولايات المتحدة الأمريكية: هو مشروع تم تقديمه لضمان كفالة الرعاية الصحية لجميع الأمريكيين في شكل رعاية طبية، وتأمين صحي للعاملين.

www.ibtesamh.com/vb

كان الهدف من وضع هذا النظام في الأساس هو تحقيق إيرادات من ٩٠٪ من الأجور، ولا بد إذن من تعويض هذه النسبة.

إلى جانب ذلك، فإن الخطة المعروفة باسم "حساب التقاعد المضمون" (Guaranteed Retirement Account – GRA) التي وضعتها عالمة الاقتصاد "تريزا جيلاردوتشي" سوف تزيد من حجم الإعانات الخاصة بالضمان الاجتماعي. وبذلك، سوف يتمكن جميع الأمريكيين من العيش حياةً كريمةً بعد التقاعد. وسوف يتم تمويل هذه الحسابات من خلال مساهمات أصحاب العمل والعاملين في صناديق الضمان الاجتماعي لما بعد التقاعد. وسوف يكون هدف نظام التقاعد الجديد تخفيض ضرائب الإعانات المالية التي تستفيد منها – بصورة أساسية – الطبقة الثرية للغاية؛ وذلك حتى يسهل تقديم مساهمات تقاعد للعاملين ذوي الدخل المنخفض.

الاستثمار في البنية التحتية

منذ السنوات الأولى في تاريخ هذه الأمة، ساعدت مشروعات البنية التحتية الفيدرالية – مثل مشروعات إنشاء الطرق السريعة، وتشييد السكك الحديدية، وإنشاء محطات توليد الكهرباء والمياه – في دعم النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة لجميع المواطنين. غير أن مثل هذه الاستثمارات لم تكن كافية على الإطلاق لسنوات طويلة؛ فوفقًا لتقديرات الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين، يحتاج الأمر إلى توفير ١,٦ تريليون دولار على مدار خمس سنوات؛ للوصول بالكباري والسدود ونظم الصرف الصحي، وغير ذلك من صور البنية التحتية الأخرى إلى حالة جيدة. وفضلاً عن ذلك، فإن المدارس في حاجة

www.ibtesamh.com/vb

ماسة إلى الاستثمار الحكومي لإتمام أعمال الإصلاح والصيانة. وعلينا كذلك أن نستثمر أموالنا في إنشاء المزيد من المشروعات على نطاق واسع، وهو أمر سوف يمكِّن جميع أبناء الدولة من المشاركة في زيادة معدل الإنتاج المرتبط باستخدام الوسائل التكنولوجية.

وبالإضافة إلى تحسين مستوى خدمات الصحة العامة والأمن، فإن هذه المشروعات لها مزايا إضافية من حيث تنشيط الاقتصاد الضعيف، وتوفير الملايين من فرص العمل. فعلى سبيل المثال، سوف يؤدي استثمار ما يقرب من ٢٠ مليار دولار في إصلاح المدارس وترميمها إلى توفير ما يقدر بنحو ٢٥٠٠٠٠ فرصة عمل. وحتى يمكن استغلال هذا النهج لأقصى حد، فلا بد من توفير ضمان لنجاح جميع هذه الوظائف المرتبطة بالإنفاق العام في توفير أجور مناسبة، بالإضافة إلى تحديد مزايا وسياسات تسمح بوجود توازن بين الحياة الشخصية والعملية.

وباستطاعتنا أيضًا تجديد البنية الصناعية المهمة للدولة في إطار العمل على تحسين الظروف البيئية، وذلك من خلال تشجيع العمل في مجالات الطاقة المتجددة. ولكي يتم وضع استراتيجية شاملة لتوفير فرص عمل، لا بد من إنجاز العمل المطلوب، وكذلك ضمان تصنيع العناصر المستخدمة لتوليد الطاقة من الرياح والشمس وغير ذلك من المصادر البديلة داخل الدولة. ومن خلال اتباع السياسة المناسبة في هذا الصدد، تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد نشاط القطاع الصناعي إلى سابق عهده؛ حيث إنه كان يساهم في توفير وظائف جيدة، وابتكارات مؤثرة، ويحافظ على البيئة.

www.ibtesamh.com/vb

إعادة ربط الأجر بمعدل الإنتاج

لقد ارتفع معدل الإنتاج بنسبة ٢٠٪ منذ عام ٢٠٠٠، غير أن معظم الفوائد الناتجة عن هذا النمو الاقتصادي قد ذهبت إلى الطبقة فاحشة الثراء، بينما ظل الدخل الاعتيادي للطبقة العاملة ثابتًا، أو في تناقص. وتعكس أوجه التباين المتزايدة تراجعًا كبيرًا في قوة العاملين على النحو الذي لا يمكنهم من المطالبة بالحصول على نصيبهم العادل من هذه الزيادة. وهناك الكثير من الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لاستعادة التوازن الاقتصادي الضروري بين أصحاب العمل والعاملين.

من هذه الخطوات استعادة إمكانية انضمام العاملين بحرية إلى النقابات من خلال إصدار قانون الاختيار الحر للعاملين، هذا القانون الذي يسمح بالانضمام للنقابة إذا ما قامت الغالبية العظمى من العاملين بتوقيع بطاقات عضوية. وجدير بالذكر أن الفوائد الناتجة عن الانضمام لعضوية مثل هذه النقابات واضحة للغاية؛ حيث إن ما يكسبه أعضاء هذه النقابات يفوق متوسط ما يكسبه غير الأعضاء بنحو ١٤٪، كما أنهم غالبًا ما يتمتعون بنظام للمعاش والتأمين الصحي.

وفي الواقع، فإن الحكومة الفيدرالية تلعب دورًا مهمًّا في هذا الصدد. ولذا، فإن وزارة العمل لا بد وأن تعود إلى تطبيق القوانين التي تحكم الأجور، وساعات العمل، وعلاوات العمل الإضافي وتطويرها، إلى جانب الاهتمام بالجوانب المهنية المتعلقة بالأمن والصحة. ولا بد أيضًا من رفع الحد الأدنى للأجور حتى يصل إلى نصف الأجر في المتوسط، ثم يُراعى الحفاظ عليه في هذا المستوى.

www.ibtesamh.com/vb

والأهم من ذلك، أننا كشعب لا بد أن نضع نصب أعيننا هدف تحقيق العمالة الكاملة الذي سيؤدي بدوره إلى تحفيز العاملين. ولم يكن من محض الصدفة أن يزداد الدخل وتقل معدلات الفقر على مستوى مختلف فئات المجتمع في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، عندما نجح الاقتصاد المزدهر في إتاحة ملايين فرص العمل، ثم الوصول بمعدلات البطالة إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق.

تعزيز التجارة والرخاء الاقتصادي داخل البلاد وخارجها

لقد تراجعت مكانة العمالة الأمريكية في السوق العالمية؛ حيث طغت مصالح الشركات على جميع المصالح الأخرى في وضع القواعد الخاصة بالتجارة الدولية. فقد ألغت الولايات المتحدة سبعة ملايين وظيفة مرتبطة بالتجارة منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، في الوقت الذي بدأت فيه الواردات تزداد بسرعة تفوق حجم الصادرات. وقد أدت التغييرات في الوسائل التكنولوجية والسياسة الاقتصادية إلى تسهيل حركة الوظائف خارج الدولة. وفي الوقت الحاضر، نجد أن نحو ٥٠٪ من جميع المنتجات المصنعة في الشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها تقع في الدول الأجنبية. ومع هذا التوسع الخارجي، يزداد حجم الفئة الخاسرة في سباق العولمة بما يتجاوز الأشخاص الأقل تعليمًا، وكذا المفتقرين إلى المهارة. كما أننا لم نمسك بأيدينا بعدُ الدليل الذي يؤكد إمكانية عكس النتائج السلبية للتجارة من خلال التعليم والتدريب الوظيفي.

www.ibtesamh.com/vb

وبناء على ذلك، لا بد من وجود استجابة جادة لهذه الاتجاهات في الوقت الذي يوجد فيه استثمار حكومي داخل الدولة، كدعم التعليم والوظائف والابتكار. وفي سبيل ذلك، لا بد أن نعلن عن وقفة استراتيجية في اتفاقيات التجارة، ونصِرُّ على أن تتضمن الاتفاقيات المستقبلية بنودًا تعمل على تعزيز حقوق العاملين وضمانها. وثمة خطوة أخرى مهمة يجب اتخاذها، وهي تعزيز السياسات التجارية الحالية، ورفع الحوافز الضريبية(٤) التي تشجع الاستثمارات الخارجية، مع التفكير في الوقت نفسه في فرض ضرائب القيمة المضافة التي تخدم مصلحة الصادرات في مقابل الواردات، كما هو الحال في جميع الدول. كما أنه لا بد من تشجيع وضع نظام مالي شامل يتسم بمزيد من الاستقرار والعدالة.

(٤) الحوافز الضريبية: هي نظام مالي لإعفاء المبالغ المستثمرة من الضرائب.

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

الفصل الثاني

الاستثمار في المستقبل

"ناثانيل لوينثيل" و"فيرا آيدلمان"(*)

دائمًا ما كان يتطلع الأمريكيون لحياة أفضل بالنسبة للجيل التالي. ولكن الآن، ووفقًا للاستفتاءات الحديثة، لم يعد هذا الأمر موجودًا. ولك أن تتخيل كيف أن الماضي بالنسبة لمعظم الأمريكيين أضحى أكثر إشراقًا من المستقبل، لقد صار الحلم الأمريكي مجرد ذكرى في ذاكرة التاريخ الأمريكي.

إن هذا التشاؤم يعكس اتجاهًا خطيرًا، وهو أن الولايات المتحدة كدولة قد توقفت عن استثمار مواردها بوجهة نظر مشتركة نحو المستقبل. ففي عصور سابقة، نجحت الرؤية المشتركة نحو المستقبل في توحيد جهود الدولة لإطلاق مبادرات عظيمة على المستوى القومي؛ حيث صدر في منتصف القرن التاسع عشر تشريع فيدرالي يحفز زيادة عدد السكك الحديدية؛ حتى تتمكن الدولة من التعامل مع الزيادة العددية للسكان. وفي الثلاثينيات من القرن العشرين، قامت الهيئة المسئولة عن تطوير الوادي المحيط بنهر التينيسي والمعروفة باسم "هيئة تينيسي فالي" (Tennessee Valley Authority) بتغيير المنطقة المسئولة

(*) "ناثانيل لوينثيل" و"فيرا آيدلمان": يعمل "ناثانيل لوينثيل" مديرًا تنفيذيًا في معهد "روزفلت"، وتوجد نبذة أوضح عنه على الغلاف. أما "فيرا آيدلمان"، فهي أستاذ الاجتماع والاقتصاد في جامعة "ستافورد"، كما أنها زميل معهد "روزفلت"، ولها مجموعة أبحاث في برامج التعديلات التجارية.

www.ibtesamh.com/vb

عنها بالكامل، مما أدى إلى ظهور مجموعة جديدة تمامًا من الصناعات، وفتح الطريق لحياة جديدة أمام ملايين المواطنين. وفي العقود التي تلت الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية، ومن منطلق ما لدينا من حافز نابع من انتصارنا على قوات كبرى؛ قمنا باستثمارات أوسع نطاقًا. ومن خلال إصدار تشريعات، مثل قوانين الطرق السريعة (Highway Acts)؛ أظهرنا أهمية وقوة الجماعة والاعتماد المتبادل. وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وصل استثمار الحكومة للبنية التحتية إلى ذروته حيث بلغ حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي الوقت نفسه، فقد كنا ننفق ٧٪ من الناتج الاقتصادي على التعليم، و٢٪ منه على الأبحاث ومشروعات التنمية. وقد أثبتت النتائج مدى فاعلية الاستثمار الحكومي، وذلك في العقود التالية؛ حيث كانت الولايات المتحدة تعيش أزهى عصور النمو الاقتصادي في تاريخ العالم.

وفي ذلك الوقت سادت فكرة غريبة روج لها المحافظون من المفكرين والسياسيين، وتتمثل هذه الفكرة في أن الإنفاق الخاص بجميع أنواعه يعد أمرًا صائبًا وفعالاً، وأن الإنفاق العام بجميع أنواعه يعد من الأساليب المبددة والخاطئة. وقد بدأ الأمر في فترة السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث شرعت الحكومة الفيدرالية في إلغاء الرقابة على الصناعات، وتخفيض الضرائب، والتخلي عن الاستثمارات الحكومية لصالح يد خفية قوية. وفي غضون الثلاثين عامًا الماضية، ونظرًا لسرعة المحافظين في الإشادة بمميزات الإنفاق الخاص، استمر الاقتصاد في نمو متواصل؛ حيث وفرت السوق بضائع خاصة بكميات كبيرة، كالسيارات وأجهزة التلفزيون. ومن خلال عدم تدخل

www.ibtesamh.com/vb

الحكومة، وبتوفير السلع العامة، عجزنا عن توفير السلع غير المتاحة في السوق؛ وهي السلع التي تضمن لنا مشاركة المستقبل الاقتصادي في أزهى صوره. ومن أهم ملامح هذا المستقبل الإنجازات المتعلقة بمجال التعليم وإنشاء بنية تحتية قوية. أما في الوقت الحاضر، فلا تكاد النفقات الخاصة بالبنية التحتية تسجل ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي منذ وصولها إلى ذروتها. وعلى الجانب الآخر، فقد ظلت نسبة النفقات الخاصة بالتعليم من إجمالي الناتج المحلي ثابتة منذ عام ١٩٦٩، بينما تراجع التمويل الخاص بالبحث العلمي ومشروعات التنمية إلى النصف في خلال الفترة الزمنية نفسها.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فقد كانت هناك مجموعة من المواقف العامة والإجراءات الحكومية التي لم تكن تهدف إلى تحقيق ما هو أبعد من المصلحة الخاصة، وهو الأمر الذي جسد مدى تخلينا عن مسئولياتنا تجاه الأجيال المختلفة. وحقيقة، إن الأساس في هذه المشكلة لا يكون في الاختلاف بين الإنفاق العام والخاص، ولكنه يتضح بين سياستين غاية في الأهمية، وهما: التفكير طويل المدى والتفكير قصير المدى. فليست هناك حاجة لتخفيض نسبة الإنفاق؛ ولكننا في حاجة إلى زيادة معدل الاستثمار على نحو صائب.

ولا شك أن التراجع في معدل الاستثمارات القومية يحدث في لحظة خطيرة؛ حيث تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في اقتصاد عالمي يتسم بالتنافس المتزايد. ولقد فقدت الدولة ٣,٣ مليون وظيفة في مجال التصنيع خلال العشر سنوات الأخيرة، كما أن اختلال الميزان التجاري قد أحدث شعورًا مماثلاً بالإحباط، وحتى مواطن القوة التي تميز الولايات المتحدة الأمريكية، نجدها

www.ibtesamh.com/vb

قد تخاذلت وتراجعت. فأمريكا الآن تستورد الكثير من المنتجات عالية التقنية. وعليه، فمن المنتظر أن يشهد الدَّين القومي - الذي يعد من أكبر الديون حجمًا في العالم - زيادة تقدر بنحو ١٥ تريليون دولار في العقد القادم. وذلك كله في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات النمو الاقتصادي لدول نامية، مثل الصين والهند، عن مثيلاتها في الولايات المتحدة بنحو ثلاث مرات.

وفي ظل هذا الجو العام من التنافس الشديد والتطور المتزايد، فمن المتوقع أن يتم إعداد المحركات القوية التي تدفع عجلة الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين. فقد كانت أمريكا فيما مضى تتمتع بهاتين الميزتين: نظام تعليم مدرسي يتسم بالتنافس الشديد، وأكبر بنية تحتية صناعية في العالم. أما الآن، فقد تغير الوضع؛ حيث تكرر رسوب الكثير من طلاب المدارس الثانوية، الذين على ما يبدو ليست لديهم أدنى نية للتخرج على الإطلاق، كما أن قليلاً منهم هم من يكونون على استعداد كافٍ لمواصلة الدراسة الجامعية. وفي غضون ذلك، يظل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والعنصري أمرًا محيِّرًا. وعندما يتعلق الأمر بالبنية التحتية، نجد أن المبلغ المخصص للصيانة المؤجلة، والذي يصل إلى ١,٦ تريليون دولار -- وقد تمت الإشارة إليه في الفصل الأول - سوف يتسبب في تعرض الاقتصاد لوضع سيئ كذلك.

في الواقع، هناك أسباب كثيرة تثير الشعور بالقلق الشديد إزاء اقتصاد الدولة، ومن هذه الأسباب التنافس العالمي والفجوة بين حجم الاستثمار والديون. ولكن يبقى الخوف هو أكبر التهديدات التي تواجهنا اليوم، تمامًا كما أدرك ذلك الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" في ظروف أكثر قسوة مما

www.ibtesamh.com/vb

نحن فيه الآن. فعلى مدار القرن العشرين، شرعت الولايات المتحدة في مواجهة أكبر تحديات العالم هذه، وقد نجحت في ذلك بالفعل. وتعد اللحظة التاريخية الراهنة فرصة ذهبية بالنسبة لنا، فإذا استغللناها؛ فسوف ننجح في الوصول إلى الهدف المرجو، ويمكننا استغلال هذه الفرصة من خلال عدة أمور، هي: تحديد رؤية واضحة للمستقبل، ووضع خطة محكمة حول كيفية تحقيق هذه الرؤية، واليقين والرغبة في استثمار ما لدينا.

وبناء على ذلك، فلن يبقى أمامنا إلا خطوة أخيرة، تتمثل في وضع مجموعة من المقترحات التي سوف تدفع الاقتصاد إلى الأمام. وربما يزعم المحافظون أن الدولة لا تتحمل القيام باستثمارات حكومية، غير أن التفكير قصير المدى سوف يكلفنا ما هو أكثر بكثير؛ فالاستثمارات الرئيسية في السلع العامة الأساسية – التعليم والبنية التحتية – تدعم النظام القوي للسوق الحرة. كما أن اقتصاد القرن الحادي والعشرين يتطلب وضع نظام تعليمي عالمي، وبنية تشجع التطور الثابت والابتكار، فضلاً عن الحاجة إلى التزام الدولة بالتخطيط لمستقبلها.

أفكار تتعلق بالاستثمار

التعاون بهدف تطوير نظام التعليم المدرسي

إن وضع نظام تعليمي مناسب للقرن الحادي والعشرين يشكل التزامًا هائلاً، الأمر الذي يعني أهمية استثمار رأس المال في التعليم والمعدات اللازمة لتجهيز المدارس، مع زيادة أعداد المستفيدين من الوسائل التقنية الحديثة، وشبكات الاتصال واسعة النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من وضع هياكل

www.ibtesamh.com/vb

للتمويل والضرائب تتسم بمزيد من البراعة، وكذلك تعديل المناهج بصورة جوهرية. وحتى يمكن تحسين نتائج التعليم بالنسبة للطلاب ذوي الدخل المنخفض، يجب علينا محاربة الفقر الموجود بصورة منتظمة، وكذلك ما يخلفه من تأثير على حياة الطلاب داخل المدرسة وخارجها.

غير أن المدى الذي ستصل إليه استثماراتنا يتوقف على جودة التعليم، وجودة التعليم تتطلب معلمين أكفاء. فقد أثبت المعلمون أنهم في الغالب يشكلون أهم عنصر يتحكم في النتائج التعليمية داخل المدرسة. ولذا، فإن الدولة في حاجة إلى وجود هيئة تدريس تتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، على أن يتم دعمها من خلال صفوة الأفكار والموارد المالية التي يجب علينا توفيرها حتى تتمكن من تخريج أفضل المعلمين لخدمة بلادهم.

وفي الحقيقة، فإن الشباب دائمًا ما يبدون استعدادًا تامًّا للقيام بذلك؛ فهناك برامج أثبتت أن الكثير من خريجي الكليات الأكفاء متحمسون للعمل في مجال التدريس، ومن أمثلة هذه البرامج برنامج "التدريس من أجل أمريكا" (Teach for America)[١]. إن هذا الجيل الجديد من القائمين على تأهيل المعلمين يمكنه أن يعيد تعريف مفهوم التعليم إذا أتيحت له إمكانية البقاء في مجال التدريس. فهناك أكثر من ٢٠٪ من المعلمين يتركون العمل في مجال التدريس خلال ثلاث سنوات من بداية التحاقهم به حيثما يكتسبون الكفاءة المطلوبة. أما المتقاعدون، فقد كانت نسبة تركهم العمل في مجال التدريس تقدر

(١) برنامج التدريس من أجل أمريكا: هو برنامج لتدريب الطلبة المتفوقين على التدريس في المجتمعات الفقيرة.

www.ibtesamh.com/vb

بواحد لكل ستة أفراد منهم. ويمكن القول بلغة الأرقام إن كل معلم يترك العمل يكلف المدارس ما يقرب من ٥٠٠٠٠ دولار تتعلق بالإدارة والتدريب. ومن ثم، تبلغ التكلفة السنوية لترك المعلمين لمجال التدريس على مستوى الدولة ما يقدر بـ ٤,٩ مليار دولار، ناهيك عن انخفاض النتائج التعليمية التي قد تفوق هذا المبلغ بما يقرب من ثلاث مرات.

توسيع برامج التدريب

إن أول خطوة تجاه تأسيس هيئة تدريس مستقبلية تتمثل في تقديم تدريب أفضل للمعلمين الشباب والإبقاء عليهم. وتعد برامج التدريب من الأساليب المهمة التي تضم نماذج جيدة وملائمة بالفعل. ومن هذه البرامج برنامج تأهيل المدرسين الجدد (New Teacher Program - NTP) الذي ترعاه جامعة "كاليفورنيا"، وفيه يخضع ذوو الخبرة من القائمين على تأهيل المعلمين في مختلف أنحاء البلاد للتدريب مع المتخصصين، ثم يعملون - بعد ذلك - مدربين يوجهون أداء المعلمين الجدد خلال فترة تمتد لعامين. وتبلغ تكلفة هذا البرنامج ٦٥٠٠ دولار فحسب لكل معلم خضع لبرنامج التدريب. وقد أظهرت الأبحاث أن البرنامج يرفع معنويات المعلمين، ويزيد من معدلات بقائهم بنسبة تصل إلى ٩٥٪، كما أنه يحسِّن من النتائج التعليمية بصورة ملحوظة.

لا بد إذن من العمل على توسيع نطاق مثل هذه البرامج التدريبية. وإننا نقترح إطلاق مبادرة قومية تحت مسمى "تعليم المدرسين وتدريبهم"

www.ibtesamh.com/vb

(Teacher Education and Mentorship - TEAM). وسوف يوفر هذا البرنامج التمويل اللازم لوضع برامج مشابهة لبرنامج "تأهيل المدرسين الجدد"، هذا البرنامج الذي يشجع التعاون بين الجامعات الإقليمية والمدارس في ١٥٠ منطقة تعليمية. ونجاح هذا البرنامج يعتمد على تخطيط دقيق وتدريب مدروس. ويجب على المشرِّعين إدراج بنود تتعلق بالتطبيق الدقيق لبرنامج "تعليم المدرسين وتدريبهم"، والذي سوف تتراوح تكلفته الإجمالية ما بين ١٥٠ و٢٠٠ مليون دولار. ومع هذا، فمن خلال إظهار بعض المرونة في تطبيق البرامج التدريبية البالغ عددها ١٥٠ برنامجًا؛ سوف نشجع تكرار أفضل الأساليب على المستوى القومي (وكذلك عندما توافق نتائج برنامج "تعليم المدرسين وتدريبهم" نتائج البرامج الموجودة بالفعل، أو تتخطاها).

وباعتبارنا من الشباب، فقد أدركنا بصورة شخصية الدور الذي تلعبه شبكات المساندة في اختيار أقراننا لمهن معينة. وبالقدر نفسه من الحماس الذي قد يكون لديهم عند شروعهم في العمل بمهنة التدريس، يشعر الخريجون الجدد بالقلق وعدم الخبرة. ومن ثم، تقدم برامج التدريب الدعم والإرشاد المطلوبين؛ حيث تعد هذه البرامج من أكثر الطرق الفعالة قصيرة المدى لزيادة معدل الإبقاء على المعلمين الشباب. ولذا، فإنه يمكن استغلالها فيما بعدُ كأولى المراحل المهمة تجاه زيادة النتائج التعليمية أثناء تقليل النفقات غير الضرورية.

www.ibtesamh.com/vb

تشجيع التعليم العام المستمر

نجد الآن أن أقل من ثلث العاملين الأمريكيين فحسب هم الذين يحملون شهادة جامعية. وطبقًا لما ذكره مكتب إحصائيات العمل، فإن ٤٢٪ من الوظائف الجديدة المتوفرة في هذا العقد تتطلب الحصول على شهادة جامعية. وجدير بالذكر أنه في عام ٢٠٠٠ كان أقل من ثلاثة من بين كل عشرة عاملين فقط هم الذين يحملون مؤهلاً جامعيًّا. إننا نعتقد أن جميع الأمريكيين يستحقون الحصول على التعليم الذي يعدهم لبدء حياة عملية ناجحة. حيث تتطلب هذه الوظائف وغيرها ما هو أكثر من مجرد التعليم المدرسي. وعلينا أن نتحمل المسئولية الكاملة عن توفير نظام التعليم المستمر.

ولكي تزيد نسبة المتعلمين بصورة كبيرة، علينا أن نعيد توجيه النظام التعليمي السائد. وتعد الكليات الخاصة والجامعات الحكومية السبيل الملائم لأقل من نصف الذين يسعون للحصول على مؤهلات جامعية، غير أنها تقدم ذلك بتكلفة باهظة. ولا شك أنه يتحتم علينا تقليل هذه التكلفة، إلا أن تطبيق هذا النظام على نطاق واسع لا يعد أمرًا ملائمًا من الناحية الاقتصادية. ولذا، فإنه يجب علينا وضع نظام للتعليم العام المستمر الشامل يحدد هيكلاً للكليات الحكومية ويوسعه.

إننا نتصور نظامًا يكون فيه الالتحاق بالكليات الحكومية هو الطريق التقليدي لخريجي المدارس الثانوية؛ فوفقًا لنظام التعليم السائد في الوقت الراهن، يتم إدراج طلاب الصف الثامن في المدارس الثانوية الحكومية بصورة تلقائية، مع إتاحة الفرصة في الوقت نفسه لوجود بدائل خاصة. لذا، نقترح أن

www.ibtesamh.com/vb

يتم توسيع هذا النظام بحيث يتم بصورة تلقائية إدراج أسماء الطلاب الذين أنهوا الدراسة الثانوية في الكليات الحكومية، الأمر الذي يتيح لهم الفرصة في الحصول على فرصة عمل، أو الالتحاق بأحد المعاهد الخاصة، أو المشاركة في البرنامج الحكومي التعليمي الذي يمتد لمدة أربع سنوات.

ومثل هذا النظام - على ما يبدو - لا يمكن تحقيقه من خلال المعايير المتوفرة في الوقت الحالي؛ فالمعايير الحالية تعد بالية، ولا بد من إعادة تعريف مفهوم التعليم حتى يناسب القرن الجديد. وتجدر الإشارة إلى أن التعليم العام المستمر لا يتطلب إنشاء آلاف الكليات الحكومية الجديدة بتكلفة عالية؛ حيث إن مواعيد الكثير من الفصول الدراسية ستكون إما في الصباح الباكر، أو في وقت متأخر من الليل. ومن ثم يمكننا استغلال المؤسسات الموجودة حاليًا، مثل: المكتبات، والمراكز الاجتماعية، والمدارس الحكومية نفسها؛ فعملية التعليم لا تتطلب تكثيف مواعيد الفصول الدراسية التي تتم بين طرفين بصورة مباشرة. ولقد أظهرت الدراسات الجديدة أن الوحدات التعليمية المصغرة المتاحة على الإنترنت والمصممة على نحو جيد يمكنها أن تثمر عن نتائج فعالة. كما اتضح أن أفضل الدورات الدراسية التي تحسن من نتائج الاختبارات في نصف وقت الدورة الدراسية التقليدية، هي التي يتم استخدامها عند تقليل الاعتماد على التعليم المقيد بوقت داخل الفصول الدراسية. هذا إلى جانب تطبيق الطرق الجديدة الأخرى، مثل تقديم الكتب الدراسية مجانًا على الإنترنت، وتحسين نظم الاتصال. فإن هذه الوسائل الجديدة يمكنها أن تغير الطريقة السائدة في إدراكنا للتعليم المستمر ودعمنا له.

www.ibtesamh.com/vb

إننا نقترح تطبيق برنامج "شبكة التعليم العام المستمر" (Ongoing Public Education Network – OPEN)؛ فسوف يعزز هذا البرنامج من الروابط الموجودة بين الكليات الحكومية والمدارس الثانوية، وذلك في الوقت نفسه الذي يتم فيه تشجيع الابتكار والتجربة من خلال التعليم عبر الإنترنت، وذلك عن طريق تنفيذ ما يلي:

- تخصيص ٢٥٠ مليون دولار لتمويل الحوافز الخاصة بالكليات الحكومية؛ بهدف توسيع برامج التعليم المستمر بين المدارس الثانوية والكليات.
- إعداد برامج تجريبية في ٥٠ منطقة تعليمية؛ بهدف ضم خريجي المدارس الثانوية إلى برامج تعليمية عامة متواصلة ومدعومة بتكلفة متوسطة لكل منطقة تقدر بنحو ٣٢٥٥٠٠ دولار.
- تقديم ٢٠٠ مليون دولار على سبيل المنحة لكبار الخبراء في مجال التعليم وعلوم الكمبيوتر؛ بهدف إعداد مناهج عالية الجودة تكون متوفرة من خلال الإنترنت، وتضم كذلك ما يقرب من ٥٠ دورة دراسية رئيسية. ويمكن حينئذٍ توزيع هذه المناهج بصورة مباشرة على الطلاب من خلال نظام الكليات الحكومية العام.

تطوير البنية التحتية الخاصة بوسائل النقل والمواصلات

إن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية يضع نماذج للتنمية ووسائل المواصلات والإنفاق الخاص. ففي القرن الماضي، كانت الدولة تستثمر أموالها في إنشاء الطرق السريعة والشوارع، مما أدى إلى تشجيع السوق على

www.ibtesamh.com/vb

تطبيق النظم المعتمدة على السيارات. وقد جاءت النتيجة كما يلي: يستخدم أقل من ٥٪ من العمال وسائل النقل الجماعي للذهاب إلى العمل. ومع الوضع في الاعتبار تكلفة صيانة الطريق التي يدفعها كل سائق، فإن القيمة التي يدفعها مستقلو الحافلات لكل ميل تفوق بصورة فعلية ما يدفعه مستقلو السيارات. ولقد صار من الواضح أن وسائل النقل الحالية غير مناسبة من الناحية الاقتصادية أو البيئية. لذا، فإننا في حاجة إلى تعديل السياسات الخاصة بفرض تكلفة فعلية على السائقين، مع القيام في الوقت نفسه بتوفير وسائل مواصلات جيدة وملائمة.

وفي الوقت الراهن، يدفع السائقون أقل من نصف القدر نفسه الذي كانوا يدفعونه لكل ميل يقطعونه في عام ١٩٥٩. وقد مرَّ أكثر من ٥٠ عامًا منذ الزيادة الاعتيادية الأخيرة في الضرائب المفروضة على البنزين، كما أنه من المتوقع أن يتوقف التمويل الحكومي الفيدرالي للطرق السريعة خلال هذا العام. إن الضرائب المفروضة على البنزين ليست منخفضة للغاية فحسب، بل إنه يتم جمعها بصورة غير مباشرة. لذلك، لا بد من فرض الضرائب على السائقين كوسيلة للحد من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية للتلوث الذي يسببونه، فضلاً عن الفوضى والضجيج الذي يحدثونه في الطريق العام. وإننا نوصي بفرض رسوم مباشرة على الأميال التي تقطعها السيارة بدلاً من الضرائب غير المباشرة المفروضة على البنزين، بحيث يتم دفعها من قبل قائدي السيارات الخاصة. ولعل فرض ضريبة بمقدار ١,٢ سنت سوف تحقق عائدًا يماثل العائد الناتج عن الضريبة المفروضة حاليًا على البنزين. ولذا؛ فإنه لا بد وأن تقوم الحكومة الفيدرالية بتحديد النسبة السابقة كحد أدنى، وأن تسمح للولايات بإمكانية فرض زيادات أخرى.

www.ibtesamh.com/vb

ومع ذلك، فإن الأمر يحتاج إلى أكثر من العمل على زيادة الضرائب للحد من زيادة استخدام السيارات؛ فنظرًا لقلة الاستثمار في وسائل المواصلات العامة منذ زمن، تفتقر الكثير من وسائل المواصلات، مثل الحافلات والمترو إلى المزايا التي تجذب المواطنين الأمريكيين. وقد تسبب ذلك في وجود حالة من النفور العام تجاه وسائل المواصلات التي تتسم بالازدحام، والبطء، وعدم الأمان، والنظافة. ولذا، فإن هناك حاجة إلى الاستثمار من أجل وضع نظم انتقال تتسم بالراحة، ثم تسويقها كوسائل مواصلات صالحة للاستخدام في القرن الحادي والعشرين.

ويمكن تفعيل هذا الأمر عن طريق تجديد الحافلات، تلك الحافلات التي تتحمل في الوقت الحاضر أكثر من ٨٠٪ من ضغط وسائل المواصلات. كما أننا في حاجة إلى تحسين سرعة هذه الحافلات ووسائل الأمان الخاصة بها، بالإضافة إلى إبراز وتعزيز مميزاتها الاعتيادية التي تفوق السيارات. وتتمثل هذه المميزات في أنها تسمح لمستقليها بالاسترخاء وممارسة أنشطة أخرى، فضلاً عن إقامة علاقات اجتماعية.

إننا ننصح بتفعيل البرنامج القومي الذي يحفز على ركوب الحافلات بتكلفة تصل إلى ١,٥ مليار دولار. ويمكن تنفيذ هذا البرنامج في إطار برنامج الحد من الازدحام (Congestion-Reduction Program) الخاص بوزارة النقل والمواصلات. وسوف يعمل هذا البرنامج على تمويل محاولات التطوير في عشر مدن بهدف توفير ممرات للحافلات فقط، على أن تكون لها الأولوية في إشارات المرور، وتوجيه

www.ibtesamh.com/vb

الاستثمار إلى الحافلات التي تحتوي على مقاعد تتسم بمزيد من السعة والراحة، وتقديم وسيلة الإنترنت المجاني للركاب، وتمويل برامج الدعاية الواسعة التي تهدف إلى تعزيز الرؤى الإيجابية لنظم الحافلات. وتجدر الإشارة إلى أنه قد نجحت بالفعل جهود مماثلة تم بذلها في بعض مدن العالم الأخرى. فعلى سبيل المثال، نجحت مدينة "لندن" في زيادة نسبة ركوب الحافلات بنحو ٤٠٪ من خلال برنامج يعطي الأولوية للحافلات في الطريق. كما نجحت مدينة "شيكاغو" في تنفيذ المراحل الأولى لإنشاء نظام مماثل.

www.ibtesamh.com/vb

الجزء الثاني

إدراك قيمنا كشعب

إن المبادئ الأساسية للحركة التقدمية تتضمن الوضوح الأخلاقي واستثمار الطاقة الفكرية. وعلى مدار القرن الماضي، نجحت هذه الحركة في ترسيخ أفكارها في أذهان أفراد الشعب، غير أنها لا تزال تجد مقاومة من جانب القوى الرجعية. وقد استطاعت تلك القوى المحافظة أن يكون لها الغلبة خلال قانون تمويل الانتخابات المعقد والنظام الانتخابي الضعيف. ومن ناحية أخرى، فنادرًا ما يخفي الجدال حول مشكلات مثل الفقر والهجرة التحيز الراسخ تجاه العرق والطبقة الاجتماعية. كما أن السياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة فيما يتعلق بمجالات الزراعة والتجارة ونظام الحكم الدولي تتسم بأنها محدودة وقصيرة النظر.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل ما نواجهه من تحديات القرن الحادي والعشرين، لا يجب أن نغفل أهمية أفراد المجتمع المهمشين. فلا يمكننا التخلي عن الكفاح المستمر لبناء مجتمع يتسم بمزيد من العدل والديمقراطية، ليس فقط لأن الكفاح هو الخيار الأمثل، وإنما لأنه عندما نتصرف وفقًا لقيمنا؛ فإننا بذلك نعمل على بناء دولة قوية. ولا شك أن الأزمات التي قد تواجه الدولة في السنوات المقبلة سوف تتطلب من الدولة تقديم أفضل ما لديها. وأعتقد أننا لن نكون أبدًا في حال أفضل إلا عندما يساهم كل فرد في المجتمع بصورة إيجابية وهادفة. فمن خلال العمل على بناء مجتمع عادل فقط، يمكننا أن نحفز العالم على تبني رؤية مشتركة للمجتمع العالمي.

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

الفصل الثالث

تفعيل المبادئ الديمقراطية

"ستيوارت كومستوك جاي" و"مايلز رابوبورت"(*)

بعد عام انتخابي رائع، انتهت المزاعم القديمة المتعلقة بالهيئة التي يجب أن يكون عليها مرشح الرئاسة للأبد. فعلى الرغم من أن الحملة الانتخابية التي جرت في عام ٢٠٠٨ كانت قد أوشكت على تقدم أول مرشحة للرئاسة تنتمي إلى حزب كبير؛ فإن الانتخابات الرئاسية قد أسفرت عن نجاح أول مرشح أمريكي من أصل أفريقي. وبعد أن نجح الديمقراطيون في الاستيلاء على السلطة، قدم الجمهوريون ثاني مرشحة على الإطلاق لمنصب نائب الرئيس.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل أن يتم ترشيح أو انتخاب أي فرد، كانت الديمقراطية في حد ذاتها هي الفائزة في هذا السباق؛ فالسباق الانتخابي الخاص بالحزب الديمقراطي الذي من المفترض أنه كان تحت الإعداد منذ فترة مبكرة صار أطول وأقرب من المتوقع، كما أنه أسفر عن نتائج تنافسية ساخنة تفوق الانتخابات التقليدية. فقد قام أكثر من ٥٨ مليون مواطن أمريكي بالتصويت في المنافسات المبدئية من كل أنحاء الدولة في عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يعني أن هناك زيادة بمقدار ٦٥٪ عن الأرقام القياسية السابقة المسجلة في انتخابات عام

(*) "ستيوارت كومستوك جاي" و"مايلز رابوبورت": من المشهورين بالحديث والكتابة بصورة كبيرة عن الديمقراطية والحريات المدنية. وقد عمل "مايلز رابوبورت" مديرًا تنفيذيًا لإحدى المجموعات التي تهتم بإصلاح الديمقراطية.

www.ibtesamh.com/vb

١٩٨٨، والتي وصلت إلى ٣٥ مليون مواطن. كذلك تضاعف عدد الناخبين من الشباب عما كان عليه في عام ٢٠٠٤؛ حيث ارتفع العدد في بضع ولايات إلى أربعة أضعاف وأكثر. ولقد قام الأمريكيون من أصل أفريقي بالتصويت بأعداد اعتبرت مستحيلة من الناحية المنطقية، ومن قِبل المسئولين المطلعين على أمور الأحزاب. وفي الولايات التي استطاع فيها الناخبون تسجيل أسمائهم والتصويت في اليوم الأول من الانتخابات، استغل أكثر من ٣٠٠ ألف فرد هذه الفرصة للمشاركة في التصويت. وجدير بالذكر أن عدد المشاركين في الحملات السياسية عبر الإنترنت، وغيرها من قنوات التصويت الصغيرة، يزداد على نحو كبير، وكذلك عدد الأفراد الذين يعملون لصالح المرشحين. ولقد قام أكثر من ٢ مليون فرد بالتبرع لصالح الحملة الانتخابية الخاصة بالرئيس "باراك أوباما". وهو العدد الذي يقارب عدد الذين يقال إنهم عملوا كمتطوعين له.

لا بد إذن من استغلال ما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٨ والإفادة منه، وذلك بأن نسعى بشدة للتفكير في كيفية استغلال الدَفعة التحولية لعام سياسي رائع، وفي كيفية تضمين هذا الأمر في الأساليب السياسية المتبعة على المدى الطويل. غير أن مثل هذا التحول يستلزم إجراء إصلاحات هيكلية رئيسية من النوع الذي كان من المستحيل تحقيقه حتى الآن. وخلافًا لذلك، سوف تتهاوى مبادئ الديمقراطية، وتعود إلى حالتها السيئة.

ولا شك أن الأمريكيين يعانون بصورة شديدة في الوقت الحالي. ولا يفترض أن يثير هذا الأمر الكثير من الدهشة؛ ففي العقود الأخيرة، صارت

www.ibtesamh.com/vb

القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية تساند بصورة ثابتة القلة الثرية، بينما تجعل الوضع يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار بالنسبة للآخرين. فمنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، ازدادت نسبة دخل ما بعد الضريبة بنحو ١٧٦٪ بالنسبة إلى الـ ١٪ من الأمريكيين الأعلى دخلاً. من ناحية أخرى، فقد ازدادت نسبة هذا الدخل بنحو ٦٪ فحسب، بالنسبة للخمس الأقل دخلاً من الأمريكيين. ولقد كانت الأسبقية لجدول الأعمال الخاص بالأقلية القوية؛ وذلك بسبب فشل الأساليب الديمقراطية المتبعة.

وفي الواقع، هناك ثلاثة اتجاهات متوازية انتهت بنا إلى هذه النتيجة، وهي: تراجع عدد المشاركين في التصويت، والارتفاع المتزامن في تأثير المال، إلى جانب تراجع معدل المشاركة المدنية بصورة عامة وقلة الثقة في الحكومة بصورة خاصة. فالإقبال على التصويت، الذي انخفض بعد حرب فيتنام وفضيحة "ووترجيت"، قد استمر في الانخفاض حتى عام ٢٠٠٤. وفي أثناء هذا الانخفاض، صارت المشاركة السياسية بصورة تدريجية تعكس الانقسامات العرقية والعمرية والطبقية، إلى جانب تطابق المعدلات الخاصة بالدخل والتصويت تقريبًا.

وعلاوةً على ذلك، فقد تم دفع بعض المواطنين خارج العملية الانتخابية بصورة تامة. ومن ثم، كان من الطبيعي أن يوجد الآن أكثر من ٥ مليون مواطن أمريكي ليس لديهم الحق في التصويت؛ وذلك بسبب توجيه اتهام لهم بارتكاب جرائم. ولا شك أن هذه السياسة لها تأثير متفاوت إلى حد كبير على الأقلية العِرقية؛ ففي بعض الولايات، تم الإعلان عن أن ٢٥٪ من الأمريكيين

www.ibtesamh.com/vb

الذين هم من أصل أفريقي غير مستوفين للشروط التي تؤهلهم للتصويت. ولعل وجود مواعيد نهائية ملزمة لتسجيل أسماء الناخبين، وغير ذلك من القيود قد منع عددًا كبيرًا من الأمريكيين من المشاركة في العملية الانتخابية. كذلك فشلت الحكومات الفيدرالية والمعنية بشئون الولايات في تطبيق القانون القومي لتسجيل الناخبين (Motor Voter Law)[1] عام ١٩٩٣؛ مما حال دون إتاحة الفرصة لملايين الفقراء لتسجيل أسمائهم. وإضافة إلى ذلك، فقد صار من الشائع عدم مشاركة الشباب في العمل السياسي، على الرغم من حقيقة أن العمل التطوعي المعتمد على الشباب قد تضاعف ما بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٥.

وفي الوقت الذي قلَّ فيه الإقبال على التصويت، اتضح تأثير المال بشكل أكبر؛ فقد زادت تكلفة الحملات الانتخابية على جميع المستويات بشكل تصاعدي، مما أجبر المرشحين على قضاء الكثير من الوقت في جمع الأموال ومقابلة المتبرعين، الأمر الذي أتاح لهم وقتًا قصيرًا لالتقاط الصور، أو لإجراء لقاءات قد تساعدهم في التقرب من الشعب ومعرفة مشاكله وهمومه. وهكذا، وكما كان متوقعًا، اتضح أن الكثير من السياسات الحكومية تهدف إلى أن يستفيد الذين يدعمون مثل هذه الحملات من الأثرياء. وفي الحقيقة، إن نظام الانتخاب القائم على استغلال المال يضر بجميع الأمريكيين، كما أنه يضر بالمرشحين، ويؤثر بشكل سلبي على المبادئ

(١) القانون القومي لتسجيل الناخبين: هو قانون يهدف إلى تعزيز فرص التصويت أمام كل أمريكي، وإزالة العقبات الناتجة عن انخفاض معدل الناخبين بين الأقليات والمعاقين.

www.ibtesamh.com/vb

الأمريكية، من عدالة ومساواة. ويدرك الكثير من المواطنين أن السياسات التي تتبعها الدولة تعتمد على استغلال المال والنفوذ.

لقد تراجعت نسبة مشاركة الناخبين بصورة حادة في الستينيات من القرن الماضي، وذلك في الوقت نفسه الذي بدأت فيه ثقة الأمريكيين تقل في الحكومة عامة، وكذا في المسئولين الذين يمثلونها. وفي استفتاء حديث، أعرب ثلثا الأمريكيين عن مشاعر القطيعة والانفصال عن الحكومة، تلك الحكومة التي يرونها تعمل لخدمة مصالح خاصة دون المصلحة العامة. ولقد كان رد الفعل هذا ناتجًا عن تقويض دور الحكومة بصورة منتظمة من قِبل هؤلاء الذين يشعرون بالخوف من قدرتها على لعب دور مناهض للطبقة التي تتمتع بالثروة والنفوذ. وعليه، فعندما وعد أحد الخبراء الاستراتيجيين الذي ينتمي للحزب المحافظ، ويُدعَى "جروفر نوركويست"، بتقليص دور الحكومة إلى أدنى حد؛ كان يعبر فعليًّا عن الأيديولوجية السياسية التي سادت خلال العقود الثلاثة الماضية.

ولا شك أن عدم تطبيق الديمقراطية كان من العوامل الرئيسية وراء عدم الاستقرار الاقتصادي، والمصاعب التي تعرضت لها الدولة. كما أنه كان عاملاً مهمًّا في تقليص روح الثقة القومية التي كانت من الموضوعات المكررة في استطلاعات الرأي العام التي أجريت مؤخرًا. وعليه، فإن السلبيات الإدارية التي ظهرت في انتخابات عام ٢٠٠٠، وبعض السلبيات الأخرى التي ظهرت منذ ذلك الحين تزيد من مخاوف الناس حول كيفية تطبيق الديمقراطية الأمريكية.

www.ibtesamh.com/vb

ومن ثم، كانت الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة إلى انتخابات تتسم بالفاعلية؛ فتكون جديرة بالثقة، وتصبح محل ترحيب. وفي سبيل ذلك، لا بد من استعادة روح المواطنة، وتقديم الخدمات، فضلاً عن وجود حكومة يثق الشعب بها. لا بد أيضًا من عمل الإدارة الأمريكية الجديدة بجد لحشد جميع الأصوات في العملية الديمقراطية، كما يجب أن تسعى سعيًا حثيثًا إلى نشر المشاركة المدنية، وزيادة نسبة التصويت. وإضافة إلى ذلك، يجب عليها أن تقود الدولة تجاه مفهوم جديد لدور الحكومة.

وفي الواقع، فإن هذه أفكار لا يستهان بها وتهم قطعًا السياسة الاقتصادية وتنعكس عليها؛ ففي الولايات المتحدة اليوم، تعد الانتخابات والمشاركة المدنية من الأمور السياسية، وليستا فقط مجرد إجراءات. وتأتي سياسة الديمقراطية في المرتبة نفسها مع سياسة الرعاية الصحية، وسياسة الطاقة، وسياسة التجارة، وبقية السياسات الأخرى. وبالتالي، فما من سبيل للارتقاء بدولتنا إلا إذا تم تطبيق الديمقراطية على الوجه الأمثل.

أفكار لتطوير مفهوم الديمقراطية

معايير الانتخابات الوطنية

لا شك أننا نحتاج إلى مجموعة ثابتة من المعايير الخاصة بالانتخابات الوطنية؛ حتى نضمن تكامل عملية الانتخابات، وإعادة بناء ثقة الناخبين. فالانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية تضم مجموعة من آلاف السلطات القضائية المختلفة، التي تتنوع بصورة كبيرة في مصادر التمويل والاختصاصات. وهناك كثير من الولايات تقوم بالأمر على الوجه الأكمل، بينما هناك ولايات

www.ibtesamh.com/vb

أخرى ربما فشلت في تحقيق ذلك. ولذا، فقد تم تأسيس لجنة المساعدات الانتخابية (The Election Assistance Commission - EAC)[٢] عقب واقعة فلوريدا عام ٢٠٠٠، كجزء من قانون فلنساعد أمريكا على الاقتراع (Help America Vote Act)[٣]؛ وذلك بهدف الإشراف على الإصلاحات المالية في إدارة الانتخابات. إلا أنه لم يتم توفير النقود الكافية لهذه اللجنة، كما لم تُمنح - عن عمد - أية فرصة لتفعيل دورها. ومن المعروف أن لجنة المساعدات الانتخابية تحتاج - دون شك - إلى الموارد والسلطة التي تمكنها من وضع معايير قومية، ثم تطبيقها في عدد من المجالات الحيوية. ومن الأمور الرئيسية كذلك ماكينات التصويت التي تحتوي على برامج الكمبيوتر العامة وسجلات للتدقيق، وقوائم دقيقة للناخبين، واستعداد كافٍ لدى العاملين في أماكن تسجيل الأصوات، ومطالب بسيطة لتحديد الهوية، فضلاً عن زيادة الفرص المتاحة لتسجيل الأسماء.

ولذا، فإنه لا بد أن تعيد وزارة العدل التزامها بأن تضع قوانين حقوق التصويت موضع التنفيذ. فعلى مدار السنوات العشر الماضية، تجاهلت وزارة العدل قانون تسجيل الناخبين القومي (National Voter Registration Act)، كما أظهرت القليل من الاهتمام بدعم قانون حقوق التصويت (Voting Rights Act). وفي عهد إدارة الرئيس "جورج دبليو بوش"، تم إعداد الكثير من الإجراءات

---

(٢) لجنة المساعدات الانتخابية: هي هيئة حكومية أمريكية مستقلة، مسئولة عن إدارة الانتخابات الفيدرالية، ووضع معايير للولايات والحكومات المحلية.

(٣) فلنساعد أمريكا على الاقتراع: قانون فيدرالي وضعه الرئيس "بوش" في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢.

www.ibtesamh.com/vb

التنفيذية الخاصة بوزارة العدل؛ بهدف تقليل قوائم الناخبين بدلاً من توسيع قاعدة المشاركة. وعند مواجهة الدليل الذي يثبت ممارسات الناخبين الخادعة في الجماعات الأمريكية التي من أصل أفريقي، أو إسباني؛ لم تتخذ وزارة العدل أي إجراء. إن المشكلة تتلخص في ضرورة أداء وزارة العدل دورها المتمثل في ضمان أن يتمكن جميع المواطنين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات من أن يدلوا بأصواتهم على نحو هادف.

توسيع قاعدة المشاركة

إننا في حاجة إلى وضع جدول أعمال تشريعي لدفع الدولة إلى الأمام تجاه أسلوب شامل لتسجيل أسماء الناخبين. ويعد نظام التسجيل في يوم الانتخاب (Election Day Registration - EDR)[٤] هو الإصلاح الرئيسي الممكن تحقيقه؛ حيث إن الولايات التي تطبق نظام التسجيل في يوم الانتخاب بها معدلات من المشاركة الانتخابية تفوق المعدلات الموجودة في الولايات الأخرى التي لا تطبق هذا النظام بنحو ١٠ إلى ٨ نقاط. ولا بد من زيادة فرص التصويت، وذلك من خلال السماح بالتصويت المبكر خلال فترة تمتد لثلاثة أسابيع قبل يوم الانتخاب. ويمكن كذلك إتاحة هذه الفرص من خلال زيادة استخدام أسلوب التصويت عبر البريد الإلكتروني، وعن طريق أماكن الاقتراع التي يتوفر بها العدد الكافي من ماكينات التصويت،

---

(٤) نظام التسجيل في يوم الانتخاب: يعرف أيضًا باسم The Same-day Voter Registration. وهو نظام يمنح الناخبين الفرصة لتسجيل أسمائهم في يوم الانتخابات، على العكس مما هو معروف.

www.ibtesamh.com/vb

فضلاً عن إمكانية الوصول إليها بسهولة. كما أن قاطني مقاطعة "كولومبيا" يجب أن يحظوا بتمثيل كامل في الانتخابات. ولا بد كذلك من بذل الجهود لحظر الأساليب التي تمنع المواطنين من التصويت في الانتخابات مثل التخويف أو الممارسات الخادعة، بالإضافة إلى معاقبة من يتبع هذه الأساليب.

تمويل الحملات الانتخابية

يجب أن يتولى الرئيس مسئولية تطبيق نظام تمويل عامٍّ وشامل للانتخابات الفيدرالية؛ فنظام التمويل الرئاسي به مواطن ضعف، وليس ثمة تمويل حكومي لانتخابات مجلس الشيوخ أيضًا. وعلى الرغم من نجاح "أوباما" في الانتخابات، فإن معظم المرشحين لا يزالون متمسكين بنظام تمويل الحملات الانتخابية المحفوف بالمخاطر. ويتمثل هذا النظام في قيام جهة خاصة بتمويل الانتخابات مقابل التمتع بخدمات، أو الحصول على امتياز سياسي. ولقد اقترح كل من السيناتور "ريتشارد دربن"، والسيناتور "آرلين سبكتر"، والنائب "جون لارسون" تطبيق نظام تمويل حكومي للكونجرس يعتمد على النموذج الناجح الذي تم تطبيقه في ولاية "ماين" و"أريزونا" و"كونيكتيكت". وقد أظهرت الدراسات أن تبرع كل مواطن بمقدار ٦ دولارات كفيل بتمويل جميع الانتخابات التشريعية. ولذا، فإنه لا بد من تشجيع اهتمامات صغار المتبرعين، بالإضافة إلى التمويل الحكومي الهادف.

www.ibtesamh.com/vb

الديمقراطية المدروسة

غالبًا ما تتم مناقشة الديمقراطية في ضوء الانتخابات فحسب. وحتى تتحقق فاعلية الديمقراطية بصورة حقيقية، فإن المواطنين يحتاجون إلى المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. وتُظهر الأبحاث والتجارب أن الاجتماعات التي تهدف إلى مناقشة القضايا المهمة وبحثها لها أهمية عظيمة. وسواء أكانت هذه الاجتماعات على شكل مؤتمرات واسعة النطاق، أم مجرد سلسلة من اللقاءات الأسبوعية، وسواء أكان الهدف منها تناول مشكلات العنصرية، أم تقسيم المناطق، أم الرعاية الصحية، أم تجديد المدارس؛ فإن هذه الجلسات التداولية تتيح الفرصة لسماع الآراء المختلفة، واتخاذ قرارات أفضل. ولا شك أن الجهود المبذولة في الأنشطة المدنية الفعالة صارت ذات فاعلية على مستوى الجماعات في كل أنحاء الدولة خلال العقدين الأخيرين، ولا بد إذن من تشجيع مثل هذه الجهود في أماكن متعددة على المستويات المحلية والفيدرالية.

وفي هذا الصدد، تلعب التكنولوجيا أيضًا دورًا مهمًّا؛ فالأشخاص الذين يهتمون بالقضايا نفسها ليس بالضرورة أن يتبادلوا المناقشات بصورة مباشرة في المجتمعات نفسها. فمن خلال مواقع الويب، والمدونات الإليكترونية، ومواقع الرسائل الاجتماعية القصيرة (تويتر)، وحتى جلسات الدردشة التداولية؛ يستطيع مثل هؤلاء الأشخاص التجمع والتحاور بصورة مباشرة على الإنترنت، وكل ذلك لصالح الديمقراطية. ومن المنتظر أن تساعد مثل هذه الأساليب في

www.ibtesamh.com/vb

إثارة اهتمام المواطنين، ليس فقط تجاه الموضوع المطروح، ولكن أيضًا تجاه المجتمع المدني بوجه عام.

علاوةً على ذلك، فقد حان الوقت لإعادة تعليم المواطَنة في المناهج المدرسية؛ حتى يتسنى للجيل القادم معرفة أسس الديمقراطية وقواعدها. وبينما نطبق هذه الديمقراطية، فإن النماذج الجديدة للمشاركة - التي تتسم بإتاحة الفرصة للمناقشة وتطبيق التكنولوجيا المتطورة - ينبغي أن تكون جزءًا من هذا النظام التعليمي.

كما أنه لا بد من تشجيع المواطنين على المشاركة في تقديم الخدمات القومية. وتتمثل الإمكانية الوحيدة لتحقيق ذلك في وضع برنامج للخدمات القومية العامة يرتبط بالمنحة الدراسية التي تقدم لطلاب التعليم الجامعي والمهني. وسوف يحقق مثل هذا البرنامج فائدة مزدوجة، تتمثل في إمكانية الحصول على تعليم جامعي بتكلفة بسيطة، وكذا استعادة المفهوم الشامل للمواطنة.

الحكومة الموالية للمواطن

من العناصر المهمة اللازمة لاستعادة فكرة المواطنة استعادةُ الإيمان بالحكومة بوصفها الملاذ الذي يمكن لنا جميعًا كمواطنين اللجوء إليه لحل المشكلات العامة، وكذا التخطيط للمستقبل. وهناك نقطة بداية مهمة لتحقيق هذا الأمر، وهي حمل الحكومة على العمل بطريقة موالية للمواطن ومراعية لمصالحه. ومن ثم، لا بد وأن تعمل الإدارة الأمريكية الجديدة على زيادة شفافية أداء الحكومة، وأن تزيح ستار السرية الذي غالبًا ما يتم فرضه

www.ibtesamh.com/vb

على إعداد الميزانية وسن اللوائح. وكما يجب عليها أيضًا تطبيق القانون الجديد الذي يتطلب أن تكون الموازنة الفيدرالية متاحة على الإنترنت. ومن هذا المنطلق، يجب أن تعمل هذه الإدارة على زيادة حجم المعلومات المتوفرة على الإنترنت.

وجدير بالذكر أن الرئيس "رونالد ريجان" كان رائدًا في تقويض ثقة المواطنين في الحكومة. ولكن على الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية أن يكون رائدًا في استعادة ثقة المواطنين في الحكومة بوصفها الملاذ الذي يستطيعون اللجوء إليه لحل المشكلات. إننا في حاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية، فضلاً عن إعلام الشعب بالأهمية الحيوية للحفاظ عليها. كما أننا في حاجة إلى زيادة حجم تمويل برنامج (Head Start)[٥]، فضلاً عن عرض الأسباب المنطقية للاستثمار الحكومي في تعليم الأطفال. ولا بد أيضًا من إعادة تنظيم مجالات الاقتصاد التي تتسم بالتقلب الشديد، إضافة إلى شرح سبب الأهمية الضرورية لوضع مجموعة كبيرة من القواعد واللوائح بالنسبة للنمو الاقتصادي. وحتى يمكن تحقيق هذه المطالب، سوف تكون للقيادة أهمية لا تقل عن أهمية التغيير السياسي.

مكتب المشاركة المدنية

إن استعادة الديمقراطية الأمريكية سيتطلب إعداد جدول أعمال يتسم بالطموح وتعدد الجوانب. وجدير بالذكر أن مكتب البيت الأبيض للمشاركة

(٥) برنامج Head Start: هو برنامج تعليمي يسبق المرحلة المدرسية، ويتم الإشراف عليه بصورة فيدرالية؛ بهدف تعليم الأطفال الذين ينتمون لعائلات ذات دخل منخفض.

www.ibtesamh.com/vb

المدنية (White House Office of Civic Participation) قد يكون له دور مهم في هذا الصدد. حيث يمكن لهذا المكتب أن يعمل مع الوكالات من خلال الحكومة الفيدرالية لتشجيع الحكم التعاوني؛ وتعزيز مستويات المشاركة في اتخاذ القرارات بصورة كبيرة. كما يمكن له أن يشجع صورًا جديدة للمشاركة الديمقراطية تتسم بمزيد من الإبداع، وذلك على جميع مستويات الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يعمل هذا المكتب على دعم برامج المنحة لجميع مبادرات المشاركة المدنية في القطاع غير الربحي. فضلاً عن أنه قد يمثل نقطة محورية بالنسبة للإصلاح الانتخابي الهادف.

وباعتباره ذا مهمة طويلة المدى، فقد يؤدي إلى تطوير علاقات جديدة بين الأمريكيين وحكومتهم. فعندما تتسم الحكومة بمزيد من الصراحة والشفافية، وتصبح الملاذ الحقيقي لمشاركة المواطنين؛ فسوف تطفو على السطح مفاهيم جديدة لتحل محل وجهات النظر السلبية الموجودة حاليًّا، والتي يتمسك بها الكثيرون. وإضافة إلى ذلك، فقد تظهر مناقشات جديدة حول سبل زيادة مستوى الشمولية والفاعلية الذي تتسم به الديمقراطية الأمريكية. فعلى سبيل المثال، قد يعمل مؤتمر البيت الأبيض حول المواطنة (White House Conference on Citizenship) على حمل المواطنين على المشاركة في إدراك مفهوم للمواطنة في حد ذاتها، الأمر الذي قد ينشط الحوار بين المواطنين على المستوى القومي، ويساعد في تحويل الجدل حول الهجرة - بعيدًا عن الاستقطاب السياسي - إلى حوار قومي حول مفهوم الهجرة بالنسبة للأمريكيين.

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

الفصل الرابع
دعم القيم المجتمعية

"ديباك بارجافا" و"سيث بورجوس"(*)

تجدر الإشارة إلى أنه فيما بين هزيمة "باري جولدووتر" وانتخاب "ريجان" للرئاسة، قام المحافظون الأمريكيون باختلاق مبدأ سياسي مؤثر ومقنع أيضًا. فقد كانت السياسات المرتبطة بحركة المحافظين – المتمثلة في تخفيضات الضرائب، والخصخصة، وتخفيف الرقابة أو إلغائها – قائمة على مجموعة بسيطة من المبادئ الإرشادية. وتتمثل هذه المبادئ في أن الحرية هي أهم القيم العامة، وأن المنافسة هي أساس التقدم. ومن هذه المبادئ كذلك أن نظم السوق يجب أن تتسم بالتكافؤ والمنطقية بصورة فعلية، إلى جانب أن الحكومة المتبعة لسياسة التدخل هي حكومة مقيدة للحريات معززة لمفهوم التبعية. وفي الواقع، فإن هذه المبادئ تعتمد بدورها على وجهة نظر تؤكد على استقلال الذات وحرية المجتمع. وبالرغم من أن المحافظين لم يفوزوا في كل المعارك السياسية، فإنهم نجحوا كالمعتاد في تأسيس أيديولوجية كمعيار ثابت، بناءً على هذه المبادئ التي أقروها. ولقد صار ذلك وضعًا افتراضيًّا في أساليب السياسة

(*) "ديباك بارجافا" و"سيث بورجوس": كان "ديباك بارجافا" أحد أعضاء مجلس إدارة عدد من المراكز المعنية بالقانون والسياسة الاجتماعية والهجرة. أما "سيث بورجوس"، فيشغل منصب مدير إحدى المنظمات القومية المعنية بدعم العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد ساهم في تأليف كتاب يرصد حركات التغيير الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية.

www.ibtesamh.com/vb

الأمريكية، الأمر الذي أعطى أفضلية أساسية لليمين الذي أثبت حزمه وثباته على مدار الوقت.

وبعد أكثر من ربع قرن، بدأت سيطرة المحافظين على مقاليد الأمور تتراجع. ومن الأسباب الواضحة وراء ذلك وجود نزاعات داخلية ضارية، إضافة إلى اقتصاد متدهور، ورئيس غير محبوب. وقد رأت بعض التحاليل السياسية التقليدية أنه على الإدارة الجديدة استخدام ما لديها من تفويض لطرح سياسات ذات دعم واسع - متأثرةً في ذلك بنهج الإدارة السابقة - بدلاً من التشكيك في المبادئ الرئيسية التي كانت تميز الاتجاه العام للجيل السابق.

وفي الواقع، فإن هذا الأمر سوف يمثل إساءة فهم عميق للوضع العام السائد. ويتضمن فقدان الثقة في إدارة الرئيس "بوش" إدراكًا تامًّا بأن هناك مبالغة إلى حد كبير في تطبيق أخلاقيات العمل الفردي المستقل، لدرجة أن مفهوم المصلحة العامة المعتمد بصورة كلية على المنافسة والاستهلاك يفتقر إلى أحد الأبعاد الأخلاقية الجوهرية. وليس هذا فحسب، بل إن نخبة من المحافظين يعبرون عن قلقهم وشكهم المتزايد بشأن ما قد تقود إليه هذه الأفكار. تلك هي اللحظة المناسبة للاعتراض على الأسس الأيديولوجية لثورة المحافظين، وتشكيل رؤية بديلة تبدأ من القيم، مرورًا بالمبادئ، وصولاً إلى السياسات.

ولذا، فإنه على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، كان مركز التغيير الاجتماعي (Center for Community Change) يتعاون مع قادة أكثر من مائة منظمة أهلية؛ بهدف إعداد منهج سياسي يتأصل في طموحاتهم وتجاربهم. وذلك لأن

www.ibtesamh.com/vb

المجتمعات الأمريكية بكل ما فيها من تنوع تجسد أفكارًا أخلاقية مشتركة. وفي المجتمع المثالي يشعر المواطنون بارتباطهم معًا؛ فيهتمون ببعضهم البعض، ويتحملون مسئولية مشتركة تجاه المستقبل، كما أنهم على استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية في سبيل المصلحة العامة. إن كل مواطن لديه شيء ذو قيمة يستطيع تقديمه للمجتمع. وعلى كل فرد أن يشارك في هذا الأمر؛ وذلك لأن كل فرد جزءٌ لا يتجزأ من هذا المجتمع.

وعندما يتم تعميم هذه المبادئ وتطبيقها على الأمة بصورة كلية؛ فسوف يُشار إليها بمصطلح جديد، وهو "القيم المجتمعية". يعد التعاون المتبادل، والمسئولية المشتركة، والمصير الواحد هدفًا اشتراكيًا له جذور عميقة في الثقافة الأمريكية؛ حيث نشأ في مناخ يتسم بالتوتر الفعلي، بالإضافة إلى مبدأ الاعتماد على الذات الذي يعد أيضًا جزءًا من التراث القومي. إن جميع لحظاتنا السعيدة كأمة تعكس تزاوج هاتين الفكرتين وتلاحمهما، وهما: الحرية الشخصية والنهضة الشاملة. ولقد تسبب المذهب الفردي المتطرف الذي يتمسك به المحافظون من المؤيدين لأيديولوجية معينة في القضاء على هذا التوازن المثمر. ولا شك أنه بعد مرور ثلاثين عامًا دون تطبيق تلك المبادئ، تحتاج القيم المجتمعية المشتركة أن تتخذ وضعًا رئيسيًّا في السياسة الأمريكية، ليس بطريقة سرية أو مختلسة، بل بطريقة صريحة ومباشرة.

إن التمسك بالقيم المجتمعية سوف يفيدنا كثيرًا في اكتشاف المزيد عن العالم في وضعه الحالي، بالإضافة إلى معرفة الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه في

www.ibtesamh.com/vb

المستقبل. ومن خلال إجراء عدة محادثات في هذا الصدد مع قادة المجتمع المحلي، أمكننا الخروج بالمبادئ الخمسة الآتية:

١- إن السمة المشتركة في حياتنا أكثر أهمية من العمل على جمع الأموال بصورة متواصلة. ففي النظام الاقتصادي التقليدي، نرى أن أصحاب المشاريع، وكذلك المستثمرين الباحثين عن الثروة يحصلون في الغالب على التصديق اللازم للتطور والابتكار. وما دام هذا الافتراض الرئيسي سيظل في الاعتبار؛ فإن أي اقتراح لتقييد السعي وراء الثروة، أو لتوزيع الدخل بصورة تتسم بمزيد من العدل قد يتم رفضه، بوصفه غير منطقي أو ذا نتيجة عكسية. وحتى يمكن تغيير ذلك، علينا أن:

- نستبدل بالنظام السائد في جمع الأموال والنمو الاقتصادي نظامًا آخر يلعب فيه جميع المواطنين – من العمال والجماهير، ومقدمي الرعاية، والمعلمين، وموظفي الحكومة – دورًا رئيسيًّا.

- نضع سياسات تتجاوز مسألة الدخل المعاد توزيعه، وأن ننظم السلوك المشترك؛ بهدف تغيير قواعد التشغيل وافتراضات المشروعات التجارية.

٢- إن نماذج العنصرية وعدم المساواة صارت جزءًا لا يتجزأ من المجتمع الأمريكي، وهو أمر خطير. ولن نتمكن من التخلص من هذه السلبيات إلا عن طريق الجهود المدروسة والهادفة. كما أن علينا أن نشترك في العمل على التخلص من هذه السلبيات، على ألا نبدأ جميعًا من الاتجاه نفسه. ولا ننسى أن هناك تاريخًا طويلاً من التفرقة العنصرية

www.ibtesamh.com/vb

والاستبعاد والعنف ذا تأثير مدمر على حياتنا المجتمعية، وهو أمر لا يمكن التخلص منه بسهولة من خلال تبني سياسات عدم التمييز العنصري وفقًا للون أو الجنس. وحتى يمكن تأسيس مجتمع أمريكي شامل، يتوجب علينا القيام بما يلي:

- مواجهة تاريخنا بصورة مباشرة، وليس إثارة للشعور بالإثم أو الاتهام المضاد. ولكن علينا - بدلاً من ذلك - أن نعمل على الوصول إلى إدراك مشترك حول الطرق التي من خلالها ساهمت أعمال الظلم السابقة في تشكيل النماذج والهياكل الحالية للمجتمع.
- دمج برامج اجتماعية شاملة مع السياسات الموضوعة؛ بهدف إصلاح أوضاع الجماعات التي تأثرت إلى أقصى حد بآثار الماضي الأليم.

٣- يجب أن تتعاون الحكومة مع الشعب فيما لا يمكن للشعب القيام به بمفرده. والجدير بالذكر أن القليل فقط من الأمريكيين هم الذين يؤمنون بأن دور الحكومة غير عملي أو ملموس. فعندما يُطرح نقاش حول الدور أو النطاق المناسب للحكومة، فنادرًا ما يتم التوصل لنتيجة محددة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل يمكن تحقيق الأمور الأساسية التي نقيمها كمجتمع - بما في ذلك المسئولية المشتركة والتضحية المشتركة - دون أن يكون للحكومة دور فعال فيها؟ من الواضح أن الإجابة عن هذا السؤال ستكون بالنفي. ولكي يتم دعم هذا الأمر، يجب القيام بالتالي:

www.ibtesamh.com/vb

- التحلي بالوضوح والمثابرة في مناقشة أسباب فشل آليات السوق في إنشاء مجتمع يحصل أفراده على قسط جيد من التعليم، والرعاية الصحية، والدخل المناسب، والمسكن اللائق، ويحظون بالأمان والفرص الجيدة.

٤- يقصد بالديمقراطية وجود رأي وتأثير حقيقي في جميع المؤسسات التي لها تأثير على حياتنا. فالديمقراطية ليست مجرد عملية سياسية؛ بل إنها نظام أخلاقي يشجع مبادئ الشمولية وقيمة الفرد والمسئولية الجماعية. وهذا ما أدركه "جون دوي"، وغيره من رواد الفكر التقدمي منذ زمن بعيد. وبتعريف الديمقراطية بقانون التصويت، نجد أننا قد ابتعدنا كثيرًا عن المفهوم الحقيقي للديمقراطية، وساهمنا كذلك في زيادة سخرية المواطنين من الفجوة الموجودة بين الخطب الديمقراطية الرنانة وبين الواقع الفعلي. وحتى نعيد تنشيط الروح الديمقراطية، لا بد من:

- استعادة المصداقية في العملية السياسية، من خلال إجراء إصلاحات على المستوى الجذري (وهو موضوع سيتم تناوله لاحقًا في ثنايا الكتاب).

- البدء في تطبيق مبادئ الديمقراطية بصورة تامة في نطاق المؤسسات التي تدير حياتنا، بما في ذلك الأحياء والمدارس والمؤسسات التجارية.

٥- إن أمن الأمريكيين وازدهارهم يعد جزءًا لا يتجزأ من أمن الشعوب الأخرى وازدهارها. وفي الواقع، فإن وجهة نظر المؤيدين للفكر

www.ibtesamh.com/vb

التقدمي متقلبة تجاه دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم؛ حيث إن الولايات المتحدة كثيرًا ما تلجأ إلى الشمولية الأخلاقية والإيثار في قضايا معينة (كالمعونة الأجنبية وحقوق الإنسان)، ولكنها تميل في قضايا أخرى إلى الآراء الانعزالية، وتلك التي تضع مصلحة أمريكا في المقدمة (كالتجارة والتدخل العسكري). وتجدر الإشارة إلى أن فشلنا في تهدئة هذا التوتر قد انعكس داخليًّا على الدولة، بحيث صار مصدرًا للجدال المستمر حول الهجرة، مما أدى إلى حدوث تباين في الرأي داخل المجتمع التقدمي، وجعل الحديث بصورة صريحة عن بديل مناسب للنظام الحالي من الصعوبة بمكان. وحتى يتسنى لنا الخروج من هذا المأزق، يتوجب علينا:

- التحلي بموقف واضح وحيادي أثناء التصريح بأن الإجراءات والسياسات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية كان لها آثار عميقة على الشعوب الأخرى، وأنه من غير المعقول - من الناحية الأخلاقية أو العملية - تناول المشكلات الخاصة بالشعوب الأخرى بعيدًا عن العالم أجمع.
- إطلاق مبادرات سياسية تجسد الروابط العميقة بين الهجرة والتجارة والتطور الاقتصادي، وتقوم على إدراك المصير المشترك الذي يجمعنا في هذا العالم المترابط، بدلاً من أن تكون قائمة على اللجوء إلى المعونات أو التعصب القومي.

لقد لاحت لهؤلاء المؤيدين للفكر التقدمي في عام ٢٠٠٩ فرصة فريدة لتقديم رؤية لمستقبل الدولة تتسق مع معتقداتنا الراسخة. ولا شك أنه لا بد

www.ibtesamh.com/vb

من استغلال هذه الفرصة، خاصة وأن الشعب متعطش للتغيير، وللتصدي لأفكار المذهب الفردي المتطرف، ذاك المذهب الخاص بثورة المحافظين، وإحياء مبادئ المسئولية المشتركة بما تضم من قيم جوهرية تتعلق بالتعاون المتبادل، والشمولية. ومن ثم، علينا ترجمة هذه القيم إلى مبادئ ثابتة، كما علينا التحلي بالأمانة تجاه مشاركتنا السياسية، كما هو الحال لدى المحافظين منذ ثلاثين عامًا ماضية. ويجب علينا كذلك أن نكون على استعداد تام لتفعيل هذه المبادئ في حياتنا، من خلال مبادرات سياسية جريئة بدلاً من اللجوء إلى الأفكار المتحفظة والتفكير المقلد. وبهذه الطريقة- ربما من خلال هذه الطريقة فحسب - نستطيع أن نوسع حدود الممكن، وأن نشكل أساسًا أخلاقيًّا جديدًا للعهد القادم من حياتنا القومية.

أفكار مجتمعية

إن تلك المبادئ التي سبق التعبير عنها بصورة واضحة ليست من المصطلحات الخيالية المتكررة، بل إنها أفكار واقعية لها نتائج فعلية، الأمر الذي يجعلها تستحق الجدال بين أفراد الشعب. ففي هذا الجدال، سوف يعرض الأمريكيون على الفور المميزات والعيوب، غير أن كثيرًا منهم سوف يتردد في هذا الأمر. سوف ينجذبون إلى القيم المجتمعية المتأصلة في تقاليدهم الأخلاقية، إلا أنهم سوف يشككون في إمكانية تطبيق الأساليب السياسية العملية. ولهذا السبب، فإن المعيار النهائي لهذه المبادئ يتمثل فيما إذا كانت تضع أساسًا للسياسة العامة أو لا.

ولعل النقاط الأربع التالية توضح المقصود بترجمة المبادئ المجتمعية إلى تصرفات وأفعال.

www.ibtesamh.com/vb

رأسمالية حملة الأسهم

هناك صراع رئيسي بين القيم المجتمعية وفكرة اقتصادية مؤداها أن المؤسسات التجارية لا تكون موضع مساءلة إلا من قِبل حملة الأسهم فيها. وفي الواقع، إن الأزمة الاقتصادية الحالية تتيح فرصة لإعادة التفكير في العلاقة بين المؤسسات التجارية والمجتمع. وفي أثناء التفكير في سبل إنقاذ الشركات المتعثرة ماليًّا، بالإضافة إلى إنقاذ الصناعات المعرضة للخطر بسبب ركود النشاط الاقتصادي؛ يتوجب علينا تطبيق مجموعة كبيرة من السياسات التي تضمن قيام الشركات التجارية بتعزيز جودة الحياة الجماعية بدلاً من تقويضها، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- المطالبة بأن تضم مجالس إدارات الشركات الكبرى ممثلين عن العمال والمجتمع المحلي.
- وضع قواعد تحكم السلوك الأخلاقي في المؤسسات التجارية (بالنسبة للعمال، والمستهلكين، وأساليب بيئة العمل)، بالإضافة إلى وضع نظام للمكافآت والعقوبات الحكومية؛ بهدف تشجيع المؤسسات التجارية على الإذعان للقانون.
- دعم إقامة المؤسسات التجارية ونموها، وخاصة المؤسسات التي تحمل مسئولية ما تجاه مجتمعاتها، وذلك من خلال فتح الملكية للموظفين، وكذا الملكية المشتركة، وغير ذلك من آليات.

www.ibtesamh.com/vb

صحة المجتمع

تجدر الإشارة إلى أنه مع الاتجاه الحالي للفوز بتغطية صحية شاملة للأمريكيين؛ يسهل نسيان الهدف الأكبر الذي يتمثل في الصحة نفسها. إن عدم توفير الرعاية الصحية يعد السبب الأساسي في انخفاض متوسط عمر النساء المتوقع في ما يقرب من ربع المقاطعات الأمريكية خلال العقد الماضي. وإضافة إلى ذلك، فإن هناك عوامل رئيسية أخرى خطيرة تلعب دورًا بارزًا في هذا الصدد، ومنها: التعليم، والإسكان، والتوظيف، والتغذية، والبيئة، وقوة العلاقات الاجتماعية. وباعتبارنا أمة، فإننا نحتاج إلى الالتزام بأهداف معينة لتحسين المؤشرات العامة لصحة المجتمع في أثناء العقد القادم. كما أننا في حاجة إلى الاستثمار في عدد من الاستراتيجيات بهدف تحقيق هذه الغاية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- توسيع مراكز الصحة وزيادة عدد العاملين في مجال صحة المجتمع والنظم الأخرى، التي أثبتت فاعلية في تقديم رعاية صحية وقائية بتكلفة منخفضة.
- إنشاء مجتمعات صحية والتي سوف تجذب استثمارات طويلة المدى في عدة مشروعات (مثل التخلص من النفايات السامة، وتوسيع المنشآت الترفيهية، وتطبيق البرامج المناهضة للعنف، وزيادة أسواق المزارعين)؛ مما ينعكس بتأثير واضح على النتائج الصحية العامة.
- المطالبة بإجراء تقييم صحي عام - مماثل لتقييم التأثير البيئي - يشمل جميع السياسات العامة الرئيسية.

www.ibtesamh.com/vb

الفقـــر

لا شك أن التفاوت الشديد في الثروة والمستوى الاجتماعي والفرص المتاحة يتعارض مع القيم المجتمعية المشتركة. ولذا، فإنه على مدار العقود اللاحقة - وعندما ينتهي على نحو فعال الصراع مع الفقر - سوف نكون في حاجة إلى أن نعهد إلى أفراد الشعب بمهمة التعامل مع الموروث الاقتصادي المتعلق بالتمييز العنصري والعرقية. وسوف يتطلب ذلك عددًا كبيرًا من السياسات التي تهدف إلى حل المشكلات العسيرة في المجتمعات ذات الدخل المنخفض، وكذا المجتمعات التي تضم الجماعات العِرقية، وذلك من خلال إنشاء ما يلي:

- برنامج شامل لاستقطاب العاطلين (وخصوصًا الشباب والمذنبين السابقين) إلى القوة العاملة؛ على أن يضم هذا البرنامج تقديم التعليم الرئيسي، والتدريب الوظيفي والمهني، واتفاقيات التأجير المحلية، وتوفير وظائف.
- صندوق ائتمان للإسكان القومي، وذلك لتقديم مساكن بأسعار منخفضة في الأحياء ذات الدخل المحدود؛ حيث لا يمكن أن تقدمها قوى السوق بمفردها.
- الاستثمار المعاد توجيهه في وسائل المواصلات والبنية التحتية العامة، بدءًا من تعزيز النمو في الضواحي النائية، ووصولاً إلى تجديد المجتمعات القديمة.

www.ibtesamh.com/vb

الهجـــرة

بداية، يجب أن نقبل فكرة الهجرة وانتقال العمالة بوصفها حقيقة في النظام الاقتصادي العالمي الحالي، بدلاً من التعامل معها على أنها مشكلة يجب فيها تطبيق القانون. ومن ثم، فلا بد من العمل على المدى الطويل بهدف ضمان عدم لجوء العمال إلى الهجرة بسبب عدم توفر الفرص في دولتهم. ولا بد أيضًا من تطبيق السياسة الأمريكية الخاصة بالهجرة على مستويات ثلاثة:

- بالنسبة للمهاجرين الموجودين بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية الذين صاروا الآن جزءًا لا يتجزأ من المجتمع، فهناك حاجة إلى تمهيد الطريق لتطبيق مفهوم المواطنة، والحصول على مستوى مرتفع من التعليم، وغير ذلك من المعايير التي تضمن عدم استبعاد هذه الفئة من نطاق تطبيق الديمقراطية الأمريكية.
- وفيما يتعلق بتدفق المزيد من المهاجرين في المستقبل، يجب وضع نظام معين لهجرة العمال، ولإنشاء أسواق عمل تتسم بالشفافية. وسوف يعزز هذا النظام المرونة وحرية الانتقال أثناء حماية كل من العمال المهاجرين والمحليين من التأثيرات المدمرة الناتجة عن التنافس الوظيفي.
- وحتى يتم بلورة الجدل حول العوامل المؤدية إلى هجرة العمال، علينا أن نضع برنامجًا توضيحيًّا يهدف إلى تشجيع الاستثمار في البنية التحتية (كمحطات المياه، ووسائل المواصلات، والتعليم، والرعاية الصحية، والائتمان) في جميع المجتمعات على مستوى العالم؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أعلى معدلات الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

www.ibtesamh.com/vb

الفصل الخامس

إعادة الاتصال بالعالم

"جيم هاركنس" و"أليكساندرا سبيلدوتش"(*)

منذ ستين عامًا مضت، كانت الولايات المتحدة هي التي تؤيد - على نحو معبر - إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ذلك الإعلان الذي يعد أول تعبير عالمي عن الحقوق المتوارثة لجميع الشعوب. ولقد كنا حينئذٍ من أغنى الدول وأكثرها قوة على ظهر الأرض، وفي الوقت نفسه كانت مشكلات الشعوب الأخرى ذات تأثير عملي محدود على مدى ازدهارنا. ومع ذلك، فإن الالتزام الأمريكي بإيجاد حلول متعددة الجوانب كان جريئًا وثابتًا. أما في الوقت الحاضر، فإن الأمر على النقيض تمامًا؛ فقد صارت الكثير من مشكلاتنا الكبرى ذات طبيعة عالمية بصورة واضحة. ولكن في الوقت الذي صارت فيه السياسة المحلية متداخلة بصورة أكبر مع السياسة الخارجية؛ اختارت الولايات المتحدة أن تنأى بنفسها عن المنظمات والمفاوضات الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الرئيس السابق "بوش" كانت قد انتهجت في كثير من المجالات السياسية أسلوبًا سياسيًّا يقوم على عدم مساعدة الآخرين؛ الأمر الذي وضعنا في موقف مخزٍ، كما سبَّب الخوف لجميع دول العالم. وتعد

(*) "جيم هاركنس" و"أليكساندرا سبيلدوتش": عمل "جيم هاركنس" مستشارًا للبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء. أما "أليكساندرا سبيلدوتش"، فتشغل منصب مدير أحد البرامج المهتمة بالسياسات الاقتصادية والمؤسسات الديمقراطية التي تدعم حقوق الإنسان. وقد أجرت الكثير من الأبحاث حول التجارة الدولية والاستثمار، وذلك من منظور التطور وحقوق الإنسان.

www.ibtesamh.com/vb

مشكلة التغيرات المناخية مثالاً واضحًا على هذا الأمر؛ فالسياسات التي تشجع الاستهلاك المفرط واسع النطاق داخل الدولة تؤدي إلى زيادة ارتفاع درجات الحرارة، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات المياه في دولة "ميانمار"[١]، وفي "ميامي" أيضًا. وتتحمل الولايات المتحدة الأمريكية جزءًا من المسئولية بسبب كمية الغاز الكبيرة المنبعثة من البيوت الزجاجية، والتي تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض. إلا أنه خلال السنوات الثمانية الماضية، ابتعدت أمريكا بصورة ملحوظة عن المفاوضات الخاصة بالمناخ العالمي. ونتيجة لذلك، أصبحت الولايات المتحدة نفسها عائقًا كبيرًا يحول دون التقدم في إقناع الدول الفقيرة بتطبيق أساليب مناسبة للحفاظ على البيئة على نحو أكثر فاعلية. أما بالنسبة للأحوال الاقتصادية، فقد كانت إدارة الرئيس "بوش" توفر المصادر اللازمة لرأس المال الخاص بصورة ثابتة، الأمر الذي أدى إلى وجود سياسات تخفيض الأجور وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فلم يعد أمام الملايين من الأمريكيين إلا خيارًا واحدًا، هو الهجرة (سواء أكانت من المناطق الريفية إلى المدن، أم من الدولة إلى دولة أخرى)؛ وذلك سعيًا وراء حياة تتسم بمزيد من الأمان. وعلى صعيد الأمن القومي، فقد شعرت الدولة بالقلق الذي كانت تعاني منه العديد من الدول؛ إنه الإرهاب الذي اتخذت منه سببًا لشن حرب في مواجهة طرف غامض. ومن خلال التجاهل الصارخ لحقوق المشتبه بهم، استبعد القادة الأمريكيون الكثير من حلفائنا المعهودين.

---

(١) دولة "ميانمار": تقع في جنوب شرق آسيا، إلى الشرق من الهند وبنجلاديش، وإلى الغرب من الصين وتايلاند. وكانت تعرف بدولة "بورما" حتى عام ١٩٩٨.

www.ibtesamh.com/vb

وقد تسبب تطبيق سياسات الشئون الخارجية دون الاستعانة بالحلفاء في زيادة مشكلاتنا، كما أنه انتقص من وضع الولايات المتحدة الأمريكية كقائد عالمي. وبناء عليه، فإن مصلحة الدولة والعالم أجمع تستلزم أن تعمل الإدارة الجديدة على نحو سريع لتخطيط مسار جديد للتعاون العالمي. كما يجب أن تعود الولايات المتحدة إلى مشاركتها الفعالة في المؤسسات والمؤتمرات الدولية، وأن تقوم في الوقت نفسه بإعادة التأكيد على أن المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة. وإضافة إلى ذلك، على الولايات المتحدة أن تحترم الصلات التي تربط بين مصالحنا كأمريكيين، وبين التطور الدولي وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة. ولعل النظام الجديد الذي سيتم تطبيقه على أربعة مستويات فحسب - هي الأمم المتحدة والتجارة والبيئة وسياسة الغذاء - يرسل رسالة فعالة إلى المجتمع الدولي، مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت إعادة الانضمام إلى المجتمع العالمي.

فعلى مستوى الأمم المتحدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ موقفًا سلبيًّا عند التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية. ومن خلال تطبيق إجراء عاجل على القليل من الاتفاقيات المعلقة التي تحمي العمال والأطفال والنساء والبيئة، سوف تستطيع الإدارة الأمريكية الجديدة أن تعلن استعدادها للمساعدة في إحياء دور الأمم المتحدة، بوصفها هيئة رسمية لحل المشكلات العالمية ولحفظ السلام.

أما على مستوى التجارة، فقد دعم القادة الأمريكيون نموذج التجارة الحرة بين الشركات التجارية، ذلك النموذج القائم على تأصيل مبدأين متشابهين،

www.ibtesamh.com/vb

هما: تخفيف الرقابة والخصخصة. وقد نجحت السياسة الحديثة للولايات المتحدة الأمريكية في زيادة النمو الاقتصادي لصالح شركات متعددة الجنسيات على حساب كل من العمال والمزارعين والبيئة، وذلك من خلال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement — NAFTA)، وغيرها من الاتفاقيات التجارية الأخرى. ولا شك أن مثل هذه الاتفاقيات التجارية يجب أن تخدم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما يجب أن تعمل في نطاق المواثيق الدولية التي تحمي المصلحة العامة. ولذا، على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تضع رؤية جديدة بالنسبة لمجال التجارة، تكون فيها الأولوية للشعب، والبيئة، والمجتمع.

وأما على المستوى الغذائي، فلا شك أن الأزمة الغذائية السائدة في الوقت الحاضر تتطلب اهتمامًا فوريًّا. ففي منتصف عام ٢٠٠٧، وقبل الزيادة السريعة في الأسعار، كان هناك ما يقدر بنحو ٨٥٠ مليون مواطن يعيشون في حالة من الجوع الشديد، الأمر الذي وضعت له الأمم المتحدة تعريفًا موجزًا؛ حيث عرفته بأنه حصول الفرد على قدر ضئيل للغاية من الطعام بحيث لا يضمن له أدنى أسباب الحياة. هذا وقد انضم الآن نحو ٥٠ مليون مواطن إلى هذا الرقم، وسوف يستمر هذا الرقم في الزيادة طالما أن سعر الغذاء غير مستقر، وهذا ما يتوقع الكثيرون حدوثه بالفعل. وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة أرباع الأشخاص شديدي الفقر في العالم - البالغ عددهم ١,٢ مليار فرد - يعيشون ويعملون في المناطق الريفية؛ حيث تكون الزراعة هي القطاع الاقتصادي السائد. كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أن ثمة عوامل قد جعلت الدول التي اعتادت على إنتاج غذائها بنفسها تأتي على رأس

www.ibtesamh.com/vb

الدول المستوردة للغذاء بصورة رئيسية. وتتمثل هذه العوامل في قلة الاستثمار في قطاع الزراعة لعقود طويلة، بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة، وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الدفع بإلغاء الرقابة. وإضافة إلى ما سبق، فإننا نجد الآن أن الكثير من كبرى الدول في الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، تواجه نقصًا شديدًا في منسوب المياه في العديد من المناطق الحيوية الصالحة للزراعة. أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فإننا نجد أن العلامة التجارية للمنتج الزراعي المعد للتصدير تعتمد بدرجة كبيرة على البترول، وترتبط إلى حد كبير بارتفاع نسبة الغاز المنبعث من البيوت الزجاجية. ولذا، فإن هناك حاجة لوضع نظم زراعية جديدة، نظم تدعم احتياجات التغذية المحلية، ويمكنها تحمل التغيرات المناخية، وتعمل على الحفاظ على خصوبة التربة والموارد الطبيعية التي يعتمد عليها النظام الغذائي. ومن خلال تطبيق تلك النظم والسياسات الجديدة - التي سبق عرضها - في مجال الزراعة والموارد المالية والمعونة الغذائية، سوف يمكن حماية أفراد الشعب من تقلب الأسعار ونقص المؤن.

لقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية المسيرة لوضع نظام متعدد الأطراف، وذلك في العقود التالية للحرب العالمية الثانية. وقد تشكلت هذه الأطراف من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) (تلك الأطراف التي شكلت معًا بعد ذلك منظمة التجارة العالمية)، هذا إلى جانب إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن قبل هذا بالطبع تأسيس الأمم المتحدة نفسها. هذه المؤسسات الباقية حتى الآن كانت تهدف ابتداءً إلى تسهيل التعاون الدولي في تطبيق القانون، وحقوق الإنسان،

www.ibtesamh.com/vb

والتطور الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والأمن العالمي. وفي الواقع، إن هذه المبادئ تعد نقطة بداية جيدة لوضع سياسة أمريكية مناسبة اليوم؛ وذلك لأن المشكلات الخاصة بالاقتصاد ونظام الغذاء والبيئة والأمن، تحتاج جميعها إلى حلول شاملة، تظهر فقط من خلال تجديد الالتزام بالتعاون الدولي.

أفكار عالمية

الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة: عودة للتصالح

يرى معظم الأمريكيين أن الأمم المتحدة تلعب دورًا رئيسيًّا في العالم، كما أنهم يأملون في أن تزداد سلطاتها، على الرغم من النقد المبرر الخاص بعدم قدرتها على التعامل بصورة فعالة في انتهاكات حقوق الإنسان، ومتطلبات حفظ السلام الدولي. وفي الحقيقة، إن دور الأمم المتحدة الحالي بعيد كل البعد عن الدور الذي تصوره قادة العالم عند تأسيسها في "سان فرانسيسكو" عام ١٩٤٥. ولا غرو في ذلك؛ فإدارة الرئيس "بوش" عملت على تهميش دور الأمم المتحدة وحصره كموضع أولي للتعاون الدولي. ومن خلال تخفيض التمويل، وتجاهل القوانين، ورفض الانضمام إلى مؤسسات جديدة مثل المحكمة الجنائية الدولية، وتعيين سفير لدى الأمم المتحدة مشهور بعدائه الصريح لهذه المنظمة؛ حاولت الإدارة الأمريكية السابقة أن تقلل من شأن الأمم المتحدة في كل مناسبة تقريبًا. ولا شك أن تجديد التزام الولايات المتحدة قد يساعد في حل كثير من المشكلات العالمية، وتحسين فاعلية مثل هذه المؤسسات ورفع كفاءتها.

www.ibtesamh.com/vb

ويتمثل التحدي الأول في إعادة بناء الثقة مع بقية أعضاء الأمم المتحدة. ومن ثم، يجب على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تبدأ في تدارك أخطاء الإدارة السابقة، وذلك من خلال العمل على تعيين سفير لدى الأمم المتحدة يتمتع بمكانة مرموقة، ويكون لديه التزام قوي بسياسة التعاون بين الدول، بالإضافة إلى العمل الحثيث على أن يتسم دور الأمم المتحدة بمزيد من الفاعلية، فضلاً عن الخطوات الخاصة بتحسين كفاءتها وأساليب المحاسبة المالية السائدة فيها. كما يجب على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تعزز - على نحو فعال - عملية اتخاذ قرارات تتسم بمزيد من العدل داخل الهيئات الدولية، ولا سيما تلك الهيئات المعنية بالتجارة الدولية والاقتصاد العالمي؛ وبذلك سوف تتمكن جميع الدول - وليست الدول الكبرى أو التي لها رأي متصلب فحسب - من أن يكون لها رأي ووجود على الصعيد العالمي. ومن خلال هذه الخطوات الأولية، تستطيع الإدارة الجديدة أن تضع أساسًا لمصداقيتها - ومصداقية الدولة - كشريك في المطالبة بتطبيق نظام متعدد الأطراف، يتسم بمزيد من الالتزام والمنطقية.

وتتمثل الخطوة الكبرى التالية في دعم معاهدة "الأهداف الإنمائية للألفية" (Millennium Development Goals – MDGs)، وكذا نظام معاهدات الأمم المتحدة الذي يعد بدرجة إطار عمل للحقوق الإنسانية والاجتماعية. ولقد قامت الولايات المتحدة بالفعل بالتوقيع على معاهدة "الأهداف الإنمائية للألفية"، تلك المعاهدة التي تهدف إلى تقليل ظاهرة الفقر المدقع التي اجتاحت البلاد إلى أقصى درجة ممكنة، كما تهدف إلى وقف انتشار مرض الإيدز، وصولاً إلى توفير تعليم ابتدائي شامل بحلول عام ٢٠١٥. غير أنه لم يتم اتخاذ خطوات فعلية حتى الآن

www.ibtesamh.com/vb

لدعم هذه الأهداف. ولا شك أننا من خلال التصديق على عدد من الاتفاقيات المهمة في المجالات المختلفة، يمكننا المساهمة في استعادة مصداقية الولايات المتحدة بوصفها إحدى الدول المؤيدة لحقوق الإنسان. فمن هذه الاتفاقيات ما يتضمن الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى أن منها ما يتعلق بالقضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة، وكذلك الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل.

حماية البيئة

تتطلب التغيرات البيئية اتخاذ إجراء شامل وعالمي. وعلى الرغم من ذلك؛ فقد تخلفت الولايات المتحدة الأمريكية عن بقية دول العالم في دعم نظام معاهدة الأمم المتحدة لحماية البيئة. ومن ثم، يتوجب على الإدارة الجديدة تعيين ممثل يقوم بإبرام الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (Multilateral Environmental Agreements – MEAS) على أن يتمتع هذا الممثل بتفويض مشابه لما يتمتع به نظيره الممثل التجاري للولايات المتحدة. وسوف يعمل هذا المسئول مع كل من الأمم المتحدة والكونجرس الأمريكي بهدف إيجاد حلول للمشكلات الطارئة. ومن الأمور التي تتصدر القائمة الخاصة بالمعاهدات البيئية التي يجب أن تنضم إليها الولايات المتحدة الأمريكية بروتوكول "كيوتو" (Kyoto Protocol)[٢]، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتنوع البيولوجي (UN Convention on Biological Diversity – CBD).

---

(٢) بروتوكول "كيوتو": هو خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي. وهي معاهدة دولية تهدف إلى تحقيق "تثبيت تركيز الغازات الدفينة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من البشر في المناخ".

www.ibtesamh.com/vb

فمن خلال الإخفاق في التصديق على بروتوكول "كيوتو" الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UN Framework Convention on Climate Change -- UNFCCC)[٣]، قلَّصت الولايات المتحدة من قدرتها على المشاركة في المناقشات الخاصة بآثار التغيرات المناخية. ولذا، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى التصديق على بروتوكول "كيوتو" على الفور، ثم التركيز على التزامات "كوبنهاجن" التي يتم التفاوض بشأنها في الوقت الراهن، ومن المتوقع أن يتم تفعيلها في ديسمبر من عام ٢٠٠٩. كما أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ دورًا رياديًّا في الالتزام بتقليل مستويات الغاز المنبعث من البيوت الزجاجية بشكل أكبر بين الدول المتقدمة، وذلك باعتبارها ضمن المشاركين في المفاوضات الخاصة بالمناخ العالمي. علاوةً على ذلك، يجب أن تتخذ دور القيادة في مساعدة الدول النامية في التغلب على المصاعب الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والكوارث الطبيعية.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد وقَّعت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتنوع البيولوجي؛ فإنها لم تقم بتفعيل ما جاءت به بعدُ. ولذا، يجب على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تتعاون مع الكونجرس لتوظيف هذه الاتفاقية المهمة وتفعيلها، هذا بالإضافة إلى بروتوكول "قرطاجة" الخاص بسلامة الكائنات الحية (Cartagena Protocol on Biosafety)، والذي يقره "المبدأ الوقائي". وبناءً على هذا المبدأ الوقائي، فإنه عندما يكون من المحتمل أن

(٣) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ: هي اتفاقية تهدف إلى فرض الاستقرار على كمية الغازات الموجودة في المجال الجوي؛ منعًا لحدوث تغيرات مناخية خطيرة بفعل الإنسان.

www.ibtesamh.com/vb

يسبب تطبيق إجراء ما أو سياسة ما ضررًا خطيرًا أو عكسيًّا على الصحة العامة أو البيئة؛ فإنه يتم إلغاء تطبيق هذه السياسة أو هذا الإجراء، حتى عند عدم وجود يقين علمي بحدوث هذا الضرر. كما يقر المبدأ بأن انتظار وجود الدليل العلمي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى الانتظار لفترة طويلة!

السياسة التجارية بالنسبة للأفراد والجماعات والبيئة

تجدر الإشارة إلى أن إدارة الرئيس "بوش" قد قامت بدعم برنامج عمل التجارة الحرة القائم على الشركات التجارية بصورة كبيرة، وذلك من خلال عدد من الاتفاقيات الإقليمية، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وكذا المفاوضات التجارية الجارية في منظمة التجارة العالمية. إلا أن استطلاعات الرأي الحديثة قد أظهرت أن الرأي العام الأمريكي يعارض نموذج التجارة الحرة الحالي، وأنه على استعداد لتطبيق مجموعة جديدة من القوانين التجارية التي تعكس المصلحة العامة.

وبناءً على ذلك، صدر مؤخرًا القانون التجاري المعروف رسميًا باسم "قانون التجارة والمساءلة والتطوير والتوظيف" لعام ٢٠٠٨ (Trade, Accountability, Development and Employment Act – TRADE)، وهو قانون يقدم برنامج عمل رائعًا لنظام تجاري جديد وعادل. ولقد تم طرح هذا القانون في الرابع من يونية من عام ٢٠٠٨ من قِبل السيناتور "شيرود براون"، والنائب "مايك ميتشود". كما تم دعم هذا القانون من فئات العمال، والمستهلكين، والمزارعين، وجماعات حماية البيئة، بالإضافة إلى ٥٠ شخصًا من داخل البيت الأبيض ومجلس الشيوخ. إن هذا القانون – في حقيقة الأمر –

www.ibtesamh.com/vb

يتجاوز مجرد سن تشريعات لاستعراض اتفاقيات التجارة غير الفعالة؛ إنه – إضافة إلى ذلك – يقوم بإدراج ما يجب إدراجه، واستبعاد ما يجب استبعاده من اتفاقيات التجارة الأمريكية؛ حتى يمكن حماية البيئة والعمال والجماعات. كما أن هذا القانون يقوم بتعزيز دور الكونجرس عن طريق السماح لأعضائه باستعراض اتفاقيات التجارة الحالية، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ثم إعادة التفاوض بشأنها لضمان استجابتهم لأهداف التنمية الثابتة. وفضلاً عن هذا، فإنه يدفع الكونجرس للتسليم بأهمية توافق جميع الاتفاقيات التجارية المستقبلية مع شروط هذا القانون. ولذا، فعلى الإدارة الأمريكية الجديدة أن تعمل جاهدة لاتخاذ هذا القانون أساسًا لسياسة تجارية جديدة وعادلة.

الأمن الغذائي العالمي

لا شك أن الولايات المتحدة تلعب دورًا أساسيًّا في العمل على استقرار أسعار الغذاء العالمية، والحيلولة دون حدوث مجاعات. كما أنها تعد من كبرى الدول المنتجة للمحاصيل الزراعية في العالم، ومن ثم فهي التي تحدد الأسعار العالمية للعديد من السلع الرئيسية. وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة تعد من كبرى الدول المانحة للمعونة الغذائية في العالم، غير أنها تقوم بهذا الأمر على نحو سيئ. ومن هذا المنطلق، فإنه يجب على الإدارة الجديدة أن تستخدم منظور سيادة الغذاء كوسيلة لتقييم سياسات التغذية والزراعة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية. فعلى المستوى العالمي، تتضمن سيادة الغذاء أمرين مترابطين ومختلفين، وهما: حق الدول في وضع سياسات الأمن الغذائي الخاصة بها

www.ibtesamh.com/vb

وتنفيذها، بالإضافة إلى تحمل جميع هذه الدول مسئولية حماية حق كل فرد في الحصول على الغذاء، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك مجموعة من الإجراءات التي لا بد من اتخاذها لتحقيق هذا الهدف:

- دعم ميثاق الغذاء العالمي، وفي سبيل هذا يجب أن يكون للولايات المتحدة دور ريادي داخل الأمم المتحدة تجاه العمل على إعداد ميثاق الغذاء العالمي ليكون نظامًا شرعيًّا في التعامل مع سيادة الغذاء والأبعاد الزراعية المتعلقة بالتغيرات المناخية. ولذا، فإنه يجب تحديد التزامات جادة لجميع حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى إنشاء نظام يمكن تطبيقه من خلال السلطات المحلية والإقليمية. ومن خلال ميثاق الغذاء العالمي الذي تدعمه المفوضية الدولية لحملة الأسهم المتعددين، سوف تحظى الحكومات بالسيادة العليا التي تمكنها من وضع السياسات الزراعية التي تناسبها. غير أنها سوف تتحمل مسئولية الحفاظ على الحقوق البيئية العالمية، وكذا حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الحصول على الغذاء.
- التأكيد على سيادة الغذاء كركن أساسي من السياسة التجارية، فبدلاً من التركيز بصورة محدودة على فتح أسواق في الدول الأخرى، يجب أن تؤيد الولايات المتحدة وضع القواعد التي تحترم حق جميع الدول في حماية السيادة الغذائية، وذلك عن طريق تقديم الدعم اللازم للمزارعين، وكذا العاملين في مجال حفظ الطعام.

www.ibtesamh.com/vb

- توفير احتياطي استراتيجي من الحبوب؛ حيث إنه يجب على الإدارة الجديدة أن تسعى سعيًا حثيثًا لتوفير احتياطي كافٍ من الحبوب يخضع لسيطرة المزارعين. كما يجب أن توجِّه الدعوة لإجراء حوار عالمي حول تشكيل شبكة من الاحتياطي حول العالم؛ بهدف العمل على ثبات أسعار الحبوب العالمية. ولا بد أيضًا من تكملة احتياطي الغذاء لضمان أن الأسعار المحلية لن تكون معرضة لعدم الاستقرار من خلال إغراق السوق بالواردات.
- تنظيم أسواق السلع؛ وذلك لأن المضاربة في سوق السلع تعد من الدوافع الرئيسية وراء سرعة تقلب الأسعار، وهو الأمر الذي يجب السيطرة عليه. ولا شك أن وجود ضمان بإمكان عمل أسواق الغذاء وكذا الأسواق الزراعية على نحو صحيح؛ مما يعكس المستوى الحقيقي للعرض والطلب فيه مصلحة وفائدة كبرى للجميع. فالمضاربة تفسد المؤشرات الخاصة بالأسعار، وتساهم بصورة مباشرة في حدوث مجاعات.
- تقديم المساعدات الخارجية وزيادتها؛ فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد وعدت بإنفاق الحد الأدنى من إجمالي إنتاجها المحلي الذي يصل إلى ٠,٧٪ على المساعدات الخارجية من أجل التنمية الشاملة؛ فإنها اليوم قد تخلت عن هذا الوعد؛ حيث أصبحت تنفق أقل من ٠,٢٪ فحسب. ولذا، فإنه يجب أن تتجه الإدارة الجديدة نحو القسم الوزاري للتطوير العالمي، ذلك القسم الذي يتعاون مع الكونجرس بهدف تنسيق برامج المساعدة الخارجية، مع الاهتمام بالقضاء على الجوع والفقر،

www.ibtesamh.com/vb

وتحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية، فضلاً عن مساعدة الدول في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي واقع الأمر، فإن برامج المعونة الغذائية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى إصلاح فوري؛ حيث إن هذه البرامج تتسم بعدم فعاليتها، كما أنها باهظة التكاليف وغير ملائمة، إلى جانب أنها غالبًا ما تضر بأسواق الغذاء المحلية في الدول التي تتلقى هذه المعونات. ولذا، علينا أن نفيد من الجهود التي كان قد بدأها الرئيس "بوش" فيما يتعلق بالبرامج الخالية من المتطلبات الخاصة بتحديد مصادر الغذاء في الولايات المتحدة الأمريكية أو التعامل معها، فضلاً عن إعطاء الأولوية للتبرعات النقدية بدلاً من التبرعات العينية. ولا شك أن وجود مثل هذا القدر من المرونة سوف يسمح بتقديم المعونة بصورة سريعة لهؤلاء الذين يحتاجون إليها. وبناءً على ذلك، فإنه من الضرورة بمكان أن تعمل المعونة الغذائية جنبًا إلى جنب مع برامج التعاون الدولي لتقديم الدعم اللازم لنظم التغذية المحلية في الدول النامية.

www.ibtesamh.com/vb

الجزء الثالث

اتخاذ إجراءات واضحة وحاسمة

ثمة شعور مشترك من الإثارة والترقب يتضح لنا خلال هذه المقالات؛ حيث يرى كتَّاب هذه المقالات أن ثمة فرصة عظيمة للتغيير لا بد من الإفادة منها إلى أبعد الحدود، غير أن منافذ الإصلاح في الأساليب السياسية للولايات المتحدة تضيق بصورة سريعة. لذا، فإن على الإدارة الجديدة أن تسارع إلى إصدار تشريع يكون المنطلق في حركة الإصلاح؛ لا سيما وأن المشكلات التي نواجهها قد بلغت درجة كبيرة من الخطورة بحيث لم يعد هناك جدوى من الخطوات المؤقتة أو أنصاف الحلول.

إننا نأمل في إصدار تشريع يعالج مختلف القضايا المهمة من رعاية صحية وإتاحة فرص عمل جيدة، ويتطرق كذلك إلى مشكلة التغيرات المناخية، والضغوط الواقعة على الطبقة المتوسطة من أفراد الشعب. ولا شك أن تشريعًا كهذا سيعمل - دون جدال - على تحسين مستوى معيشة الفرد بصورة عاجلة. ومع هذا، فإن أحلامنا وآمالنا هذه عادةً ما تتحطم مع بداية كل فترة انتخابية جديدة، أو عند التعرض لأزمة طارئة. ولذلك، فإن علينا أن نطالب بإجراء إصلاحات من شأنها أن تعمل على تغيير الأساس الذي يعتمد عليه المستقبل. ولا شك أن من أهم مقومات التشريع الهادف أن تكون هناك قوة ملزمة تسانده، وتؤكد على تفعيله.

www.ibtesamh.com/vb

وفي هذا الصدد، يجب أن تكون جهودنا في عملية الإصلاح هذه بداية جيدة تمهد الطريق لإحداث تقدم مستمر. على أن نضع في اعتبارنا التحديات التي سوف نواجهها في العقود القادمة. ومن ثم، فإن على القادة الاهتمام بسن التشريعات الإصلاحية، إلى جانب تغيير أسلوب الحوار، وإسراع الخُطى نحو الحكومة الوطنية، بالإضافة إلى تحديد هدف قومي واضح. ولا شك أن هذه الأمور جميعًا يمكن تحقيقها إذا تم تطبيق جدول الأعمال المناسب الذي سيتم توضيح أبعاده بصورة أكبر في مقالات هذا الجزء.

www.ibtesamh.com/vb

الفصل السادس
الأزمة المالية

"دين باكر"(*)

تجدر الإشارة إلى أن عام ٢٠٠٨ قد شكَّل كارثة حقيقية على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيير جذري فيما يتعلق بالمنهج الاقتصادي الحديث. فبعد مرور عقدين من تطبيق اللوائح المؤيدة للشركات التجارية، تلك التي كان يتم فيها هيكلة الحكومة من خلال طرق تضمن انتقال الثروة والدخل إلى الطبقة الثرية والأكثر نفوذًا، ونتيجة لتطبيق هذا النموذج بصورة مباشرة؛ وقعت الأزمة المالية الطاحنة التي غيَّرت مجريات الأمور الاقتصادية – وغير الاقتصادية – في العالم كله. فقد تسبب هذا القانون في أسوأ أزمة اقتصادية حدثت منذ عصر الكساد العظيم. ومع ازدياد شدة الأزمة، عاد المؤيدون للمنهج الاقتصادي القديم إلى التجمهر مرةً أخرى. إلا أنهم خلعوا على أنفسهم صفات جديدة؛ نظرًا لفقدانهم الثقة، فضلاً عن عدم قبول أصواتهم في الانتخابات. ومن هذه الصفات كونهم برجماتيين حادي الذكاء وخبراء مهرة؛ أي أنهم يمثلون أفضل عقول اقتصادية يمكن الاعتماد عليها في تفعيل آلية الاقتصاد من جديد.

(*) "دين باكر": هو أحد خبراء الاقتصاد، وله أبحاث في مجالات عديدة، منها: الإسكان، والاقتصاد الكلي، والملكية الفكرية، والضمان الاجتماعي، وأسواق العمل الأوربية.

www.ibtesamh.com/vb

في الواقع، لا ينكر أحد وجود حالات طوارئ فعلية ليس من السهل إيجاد حلول لها، أو تقديم إجابات شافية حولها. ولكن، علينا دراسة الحلول الواجبة، تلك الحلول التي يتمثل أولها في أن نكون على قدر المسئولية في مواجهة هذه الحالة الطارئة، وكذا إعادة صياغة تاريخنا كدولة. فعندما نسمع خبراء السياسة الاقتصادية المعاصرة يتحدثون عن الموضوع بهذه الجدية ويصرحون بأنه مشكلةً فعلية؛ فإننا ندرك تمامًا أنهم أمام كارثة حقيقية بحجم الكوارث الطبيعية المدمرة كالأعاصير والزلازل. ولكنها هذه المرة كارثة من صنع الإنسان؛ فهي نتيجة متوقعة (ويمكن إلى حد كبير التنبؤ بها) للسياسات التي يتبعها عدد ليس بقليل من هؤلاء الذين يدَّعون أنهم يمتلكون طاقات عقلية خارقة، وأنهم – بذلك – سيلعبون دور المنقذ بالنسبة لهذا المجتمع!

ولعل السبب المباشر لوقوع هذه الكارثة يتمثل في اندلاع أزمة الإسكان. فما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦، زادت أسعار المنازل بنسبة تزيد على ٨٠٪، وهي زيادة تفوق حجم التضخم العام وتتجاوزه. ولم يكن هناك سبب وجيه وراء هذا الارتفاع المفاجئ، لا سيما وأن الزيادة في أسعار المنازل على مدار قرن من الزمان قد جاءت متزامنة مع الزيادة في معظم الأسعار الأخرى. كما أن الضوابط الأساسية والعامة لسوق الإسكان لم تتغير. ومع بناء منازل جديدة بمعدلات تقترب من المعدلات التي سُجلت فيما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، لم تكن هناك قيود واضحة على العرض، أو ارتفاع ملحوظ في نسبة الطلب. كما أن نسبة الطلب المتأثرة بعدد السكان قد قلت منذ السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، في حين أن الغالبية العظمى من هؤلاء الذين ينتمون لجيل

www.ibtesamh.com/vb

الطفرة المفاجئة في عدد المواليد في ذروة انشغالهم بتكوين أسرة. وفي أواخر التسعينيات، عندما زادت أسعار المساكن، ارتفع الدخل بمعدل مقبول، وإن كان غير استثنائي. وفي الحقيقة، إن الأسعار نادرًا ما كانت تشهد زيادة على هذا النحو الذي أوصلنا إلى تلك الحالة من الكساد التي حدثت في عام ٢٠٠١.

ومع زيادة أسعار المنازل بهذا المعدل غير المسبوق، وبتلك الصورة غير الثابتة؛ فقد أنفق الأمريكيون أكثر من ٨ تريليون دولار أمريكي لمواصلة استهلاكهم المفرط، الأمر الذي أدى إلى إنفاق ما يزيد على ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًّا (وهي زيادة تعادل ما بين ٣٪ إلى ٤٪ من ناتج الاقتصاد القومي). ونتيجة لذلك؛ فقد هبط معدل الادخار إلى الصفر تقريبًا. وهكذا أدت أزمة الإسكان هذه إلى حدوث الأزمة المالية الطاحنة التي ضاعفت الخطر إلى حد كبير.

ففي جميع أرجاء القطاع الاقتصادي، نجد أن أسعار الأسهم والتعويضات والأرباح قد ارتفعت بصورة كبيرة. وقد اعتمد ذلك إلى حد كبير على أساس المصاريف الناتجة عن الأدوات المالية المعقدة التي لا يستطيع معظم الناس إدراكها، بما في ذلك الأشخاص القائمون على بيع هذه الأدوات. وبحلول عام ٢٠٠٤، زادت أرباح شركات الخدمات المالية إلى ما يقرب من ٢٩٪ من إجمالي أرباح الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يعد نذيرًا واضحًا بتلك الكارثة الاقتصادية الكبرى التي تلت ذلك.

ومن ثم، فإن هذه الأزمة كانت متوقعة بكامل أبعادها ومحاورها. وقد كان – بناءً على ذلك – من الممكن تجنبها بصورة كاملة، وكذا تجنب الوقوع في مثلها

www.ibtesamh.com/vb

مرة أخرى، إذا تعامل مجلس الاحتياطي الفيدرالي وغيره من المؤسسات المعنية بالأنظمة المالية مع مثل هذه المواقف بشيء من الدقة والحيطة. إلا أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي برئاسة "جرينسبان" وإدارة "بوش"، بالإضافة إلى قطاع عريض من العاملين في مجال الاقتصاد، رفضوا إدراك أسباب الأزمة، أو - بمعنى أوضح - فضلوا غضَّ الطرف عنها! ومع الارتفاع الحاد في أسعار المنازل - الخارج بالفعل عن السيطرة - فإن صانعي السياسات يتصرفون كما لو كانت أسعار المنازل سوف تستمر في الازدياد إلى أجل غير مسمَّى، أو على الأقل لفترة طويلة تسمح لهؤلاء الذين يتمتعون بالسلطات الحكومية أن يبحثوا عن نظير سياسي لفكرة الشرط التعاقدي، ذلك الشرط الذي يقضي بأن يدفع صاحب العمل للموظف تعويضًا كبيرًا عند انتهاء خدمته، الأمر الذي يكون معه التقاعد هيِّنًا.

ومن خلال مواجهة تلك الحقائق الواقعية الخاصة بأسباب الوقوع في هذا المأزق يمكننا البدء في حل هذه الأزمة وتحديد العوامل الشاملة التي أدت إلى ظهورها. وسوف يكون من حق الشعب - حينئذٍ - الاستفسار عن مدى كفاءة، أو استقامة كل مسئول لم يتمكن من إدراك الأزمة عند ظهور بوادرها. غير أن الأمر المهم لا يتمثل في إلقاء اللوم، ولكن يتمثل في كيفية رؤية المستقبل بصورة صحيحة وواضحة.

ولا شك أن القدرة على إيقاف الهبوط الاقتصادي الحالي والعودة به إلى مسار النمو المناسب تمثل هدفًا سياسيًّا عاجل التنفيذ. على أن نضع في الحسبان احتمال قلة الاستهلاك السنوي بنسبة تصل من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ دولار أمريكي؛

www.ibtesamh.com/vb

وذلك نتيجةً لفقدان الثروة الخاصة بالإسكان والأسهم. كما أن قطاع العقارات التجارية سوف يتراجع بصورة ملحوظة؛ وذلك بسبب هبوط أسهمه المالية. وتجدر الإشارة إلى أن التدهور الشديد في إيرادات الضرائب، قد اضطر الحكومات على المستويات كافة إلى تخفيض الموازنة بصورة شديدة. وسوف يتطلب الأمر كذلك قدرًا هائلاً من النفقات الفيدرالية لتعويض الخسائر الناتجة عن كل هذه الآثار السيئة.

وفي ضوء ذلك، لا بد من اتخاذ إجراء حكومي محدد ومؤثر، يقوم على المزيد من الاستثمارات الحكومية التي دائمًا ما وصفها المؤمنون بالفكر التقدمي بأنها مفيدة ومجدية للاقتصاد. ولذا، فقد حان الوقت لزيادة الاستثمار في البنية التحتية، وصيانة معدات الطاقة، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الرعاية الصحية الشاملة، وذلك، على سبيل المثال، من خلال زيادة الخصم الضريبي (كأن يصبح ٢٥٠٠ دولار أمريكي لكل عامل) المقرر على أصحاب الأعمال الذين يمنحون غطاءً صحيًّا جديدًا للعاملين لديهم. وفي الوقت نفسه، تستطيع الحكومة أن تبادر بتطبيق برنامج Medicare[1] (أو أحد برامج الرعاية الصحية المشابهة) على جميع أصحاب الأعمال وعلى جميع الأمريكيين.

وعلينا أيضًا أن ندرك أن هذه المعايير ليست وحدها المنوطة بحل المشكلات الموجودة في القطاع المالي. كما أن علينا أن نضع في الاعتبار أن تلك العوامل

(١) برنامج Medicare: هو برنامج لتقديم الرعاية الصحية اللازمة لمن تجاوز ٦٥ عامًا.

www.ibtesamh.com/vb

التي أدت إلى حدوث الأزمة الحالية قد تصل بنا إلى مواجهة أزمة أخرى في المستقبل. ومما لا شك فيه أن القطاع المالي الصغير هو الذي يتسم بالفاعلية، ولعل القطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على ذلك؛ حيث يعمل به عدد قليل نسبيًّا من المواطنين الأمريكيين. فإذا كان التمويل على القدر نفسه من الفاعلية، لكان هناك عدد قليل ممن يعملون في هذا القطاع، ولتحققت القليل من الأرباح.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن القطاع المالي قد لعب دورًا مهمًّا في تعزيز نموذج عدم المساواة على مدار العقود الثلاثة الأخيرة. فكانت المرتبات المبالغ فيها في بورصة "وول ستريت" بدرجة المعيار الأساسي الذي يقيم كبار الموظفين الإداريين في القطاعات الأخرى ما يتقاضونه من مكافآت بناءً عليه. وفي الواقع، إن هذا النموذج يعد سببًا في تضخم الرواتب على مستوى المناصب الإدارية العليا. كما أن الوضع السياسي الحالي يعد سببًا آخر لضرورة وضع ضوابط صارمة تحكم القطاع المالي.

إن ما قد أسماه البعض "أزمة مالية تحدث مرة واحدة في القرن" قد يصبح بالفعل فرصة مناسبة لوضع أساس لنظام مالي جديد، يتسم بمزيد من الصغر والتواضع، ومصمم لصالح الاقتصاد الحقيقي.

خطوات نحو الأمام

تعيين حق الاستئجار

تجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من مائة ألف مواطن أمريكي يُطردون خارج منازلهم كل شهر. وعلى الرغم من وجود كثير من الاقتراحات التي

www.ibtesamh.com/vb

تهدف إلى وقف نزع الملكية؛ فإن هـذه الاقتراحـات لم توضـع موضـع التنفيـذ الفعلي بعدُ.

وتتمثل المشكلة الرئيسية في صعوبة وضـع سياسـة عادلـة تقتـضي ألا يـتم مساعدة أصحاب المساكن الذين تخلفـوا عـن سـداد القـرض العقـاري الخـاص بهم، على حساب غيرهم ممن يواصلون دفع مستحقات هـذا القـرض. ولعـل كثيرًا من الخطط والاقتراحات المقدمة تساهم بصورة فعالة في توفير دعم كبـير للبنوك التي تقدم قروضًا غير عادلة. على ألا تؤدي تلك السياسات التي تهدف إلى مساعدة أصحاب المساكن على البقاء في منازلهم إلى تشجيع فريق منهم عـلى التقصير في سداد القرض، في حين تقدم إعانات مالية غير متوقعة لهؤلاء الذين يواجهون مشكلة نزع الملكية.

ولعل العمل على تغيير القوانين المفروضة على نزع الملكيـة يعـد مـن أوفـق الطرق وأسهلها للتعامل مع تلك الأزمة؛ حيث يكون لدى أصحاب المـساكن الذين يعانون من مشكلة نزع الملكية خيار آخر، وهو تأجير المنزل بالثمن المتفق عليه آنئذٍ لفترة زمنية طويلة (لتكن عشر سنوات مـثلاً). وفي الواقـع، إن هـذه الخطوة كافية لتقديم فرصة فورية لتـأمين مـسكن هـؤلاء الـذين يعـانون مـن مشكلة نزع الملكيـة؛ فبهـذه الطريقـة لـن يـتمكن البنـك مـن طـرد أصـحاب المساكن.

وإضافة إلى ذلك، فإن حق الاستئجار هذا سوف يمنح البنوك حافزًا قويًّا لمحاولة إعادة التفـاوض فـيما يتعلـق بـالقروض العقاريـة؛ وبـذلك يـتمكن

www.ibtesamh.com/vb

أصحاب المساكن من البقاء في منازلهم بوصفهم ملاكًا لها. فالبنوك لا ترغب في أن تصبح مالكة للأرض، وإنما تريد الحصول على مستحقاتها المالية التي أقرضتها، وهذا كل ما يعنيها. فإذا انتفت لدى هذه البنوك فكرة الاستيلاء على المنزل من خلال نزع الملكية ثم بيعه من جديد للحصول على ممتلكاتها؛ فإن فكرة التفاوض التي تمكن المواطنين من البقاء في منازلهم بوصفهم مالكين لها سوف تكون أكثر جدية. وجدوى هذه السياسة لا تتطلب أية مساعدة حكومية، أو شكل جديد من أشكال البيروقراطية. ولذا، فإنه يمكن تطبيقها على الفور بعد أن يتم صياغتها في صورة قانون من قِبل الكونجرس الأمريكي أو الحكومة الرسمية.

التعامل بصورة جدية مع أزمة انهيار الأصول

لا شك أن الحيلولة دون الانهيار الخطير للأصول تأتي على رأس قائمة أعمال مجلس الاحتياطي الفيدرالي. فإن هذا الأمر ليس وليد أزمة الإسكان في العقد الحالي؛ فقد كانت بدايته مع ظهور أزمة البورصة في التسعينيات من القرن الماضي. وبالطبع، فإن هذه الأزمات لا تؤدي إلى حدوث خلل في قطاع الاقتصاد فحسب، وإنما تسبب كذلك ضررًا شاملاً عند ظهورها.

ولذا، على مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن يسعى سعيًا حثيثًا للحيلولة دون انهيار هذه الأصول، وذلك من خلال طرق عدة، ومن هذه الطرق الحديث إلى الناس ومخاطبتهم. حيث يستطيع رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي استخدام شهادة الكونجرس، وغير ذلك من المظاهر العامة للتحذير من مثل هذه الأزمات على نحو واضح. فلو أن "ألان جرينسبان" عرض وجهة نظره

www.ibtesamh.com/vb

الخاصة بأسباب المغالاة في تقييم أسعار البورصة في التسعينيات، أو أسباب المغالاة في تقييم أسعار المساكن في هذا العقد؛ لاستجابت له الأسواق المالية دون أدنى اعتراض.

وبالإضافة إلى ذلك، يستطيع رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن يعلن عن أسماء مؤسسات معينة من المحتمل أن تكون معرضة للخطر بسبب هبوط أسعار الأسهم. وهذا الإعلان سوف يجعل مديري تلك المؤسسات يخشون قيام حَمَلة الأسهم برفع دعاوى عليهم إذا ما تجاهلوا تلك المخاطر التي أثارها مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وإذا اتضح عدم جدوى الحديث ومخاطبة أفراد الشعب في حل مثل هذه الأزمات؛ فلدى المجلس الاحتياطي الفيدرالي كثير من السلطات التنظيمية الأخرى التي يستطيع استخدامها لحل مثل هذه الأزمات، ومن بينها رفع معدلات الفائدة.

طلب موافقة المساهمين على رواتب المديرين

ثمة مشكلة كبيرة تتعلق بالشركات ألا وهي أن المديرين التنفيذيين ينفردون بإدارتها دون أدنى تدخل من قِبل المساهمين. ومن مظاهر هذه المشكلة أن مجلس إدارة الشركة يقتصر أعضاؤه على كبار المسئولين التنفيذيين – ذلك المجلس المسئول عن تحديد رواتب المديرين التنفيذيين.

ولكي يكون للمساهمين دور في الإدارة فلا بد من تعديل قوانين إدارة الشركة بحيث تتطلب أن تكون مكافآت المسئولين الخمسة الكبار الأعلى منصبًا في الشركة أمرًا متروكًا لموافقة حَمَلة الأسهم، وأن يتم ذلك على فترات

www.ibtesamh.com/vb

منتظمة. وجدير بالذكر أنه لن يؤخذ بأي أصوات لم يتم الرجوع فيها للمساهمين. وبذلك، نضمن دعم الغالبية العظمى من المساهمين باشتراكهم في التصويت بالفعل.

التخلص من تضارب هياكل أسعار الفائدة في القطاع المالي

هناك كثير من المجالات في القطاع المالي تعاني من تضارب واضح في أسعار الفائدة؛ فالطرف الذي يدفع الضرائب العقارية المستقلة عادةً ما يحصل على فائدة نظير الناتج الخاص بهذه الضرائب. فعلى سبيل المثال، يتم اختيار مراجعي القوائم المالية من قِبل الشركات التي يقومون بمراجعة دفاترها الحسابية. ويتم اختيار الخبراء الذين يحددون سعر المنازل من قِبل البنك الذي يمنح القرض. كما يتم اختيار وكالات تقدير السندات عن طريق الشركات التي لديها سندات تقوم هذه الوكالات بتقديرها.

ولا شك أنه في مثل هذه الحالات الثلاث، يكون لدى الخبير المقيِّم دافع واضح لإجراء تقييم غير حيادي حتى يمكن الاستعانة به مرة أخرى! ويمكن التخلص من مثل هذا التحيُّز إذا كان قرار اختيار الخبير أمرًا يرجع إلى طرف مستقل. فعلى سبيل المثال، يمكن تعيين مراجعي الحسابات من قِبل سوق الأوراق المالية؛ حيث يتم إدراج أسهم الشركة. وتُفعَّل الطريقة نفسها مع وكالات تقدير السندات. وتستطيع مجالس إدارة العقارات المحلية كذلك اختيار المقيِّم الذي يحدد سعر المنازل. وبذلك يتم القضاء على الدافع من وراء إصدار تقارير غير حيادية لصالح الطرف المسئول عن دفع أجرة الخبير.

www.ibtesamh.com/vb

فرض ضرائب على الصفقات المالية

تجدر الإشارة إلى أن القطاع المالي يشهد تضخمًا كبيرًا بصورة ملحوظة. وقد أصبح من الضروري إعادته إلى مساره الطبيعي بشكل سريع؛ حتى يمكن تحقيق كل من الهدفين التاليين: زيادة الكفاءة الاقتصادية، ومساعدة الجهات الرقابية في الحفاظ على سيطرتها الفعالة. ونظرًا لحجم القطاع المالي وثقله العام، فقد حظي بنفوذ سياسي فوق العادة. وقد استُخدمت هذه القوة السياسية بصورة متكررة خلال العقد الماضي بهدف إعاقة الجهود التي تبذل في مجال الرقابة.

ومن هذا المنطلق، فإن هناك مجموعة بسيطة من الضرائب (منها على سبيل المثال فرض نسبة ٠,٢٥٪ على تجارة الأسهم، و٠,٠٢٪ على عمليات بيع أو شراء عقد مستقبلي أو عقد خيار) التي ينتج عنها دخول أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي في الإيراد السنوي. وربما لا يشكل وجود ضرائب بمثل هذا الحجم تقريبًا أي تأثير على هؤلاء الذين يستثمرون أموالهم في سوق الأوراق المالية على المدى الطويل، أو الذين يستغلون الأسواق لتحقيق أهداف معينة. وفي المقابل، فإن هذا الأمر يفرض تكاليف باهظة على هؤلاء الذين يستخدمون الأسواق في المضاربة. ومن خلال تقليل هذه المضاربة، سوف تقلل – بالتبعية – الضرائب المفروضة على المعاملات المالية حجم الصناعة المالية وقوتها. وبذلك يكون من السهل تطبيق الرقابة بصورة فعالة.

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

الفصل السابع
الرعاية الصحية

"روجر هيكي"(*)

"إصلاح نظام الرعاية الصحية"؛ مطلبٌ واضحٌ وصريح أدركه ووعاه ناخبو عام ٢٠٠٨ قبل أن يتم ترشيح أو انتخاب أي فرد لفترة رئاسية جديدة. ولذا، على الإدارة الأمريكية الجديدة الانتباه لهذا المطلب، ووضعه نصب عينيها.

في الواقع، إن نظام الرعاية الصحية الأمريكي في مأزق خطير؛ فهناك أكثر من ٤٥,٧ مليون مواطن لا يتمتعون بخدمة التأمين الصحي. كما أن هؤلاء الذين يتمتعون بخدمة التأمين الصحي يواجهون مشكلة خطيرة، وهي ارتفاع التكاليف وخطر فقدان الغطاء التأميني. ففي كل عام، يفقد عشرات الملايين من الأمريكيين خدمة التأمين الصحي، وربما يستمر هذا الوضع لفترات طويلة. وهذا فضلاً عن بعض المشكلات الأخرى التي قد يتعرضون لها، ومن ذلك الاستغناء المؤقت عنهم في العمل، أو انتشار حالات الطلاق أو المرض. ولا شك أن جميع هذه الأمور قد تعوق قدرتهم في الحصول على الغطاء التأميني

(*) "روجر هيكي": كان من المؤسسين لأحد التحالفات التي تضم نوّابًا عن شرائح المجتمع من المستهلكين والعمال والنساء والطلاب والشباب، وكذا المؤيدين للحقوق المدنية. كما ساهم في إنشاء أحد مراكز التفكير التي تنظر إلى الأساليب الاقتصادية من منظور الطبقة العاملة الأمريكية.

www.ibtesamh.com/vb

اللازم، أو دفع مقابل له. وتجدر الإشارة إلى أن هناك نحو ٤١٪ من العاملين الأمريكيين ممن يحققون دخلاً سنويًّا يتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ دولار أمريكي قد فقدوا غطاءهم التأميني - ولو لفترة معينة - خلال عام ٢٠٠٧. ولا يزال هناك ملايين المواطنين الذين يتم التأمين عليهم بأقل من القيمة المحددة على الرغم من أن الكثيرين منهم لا يدركون ذلك؛ حيث إن شركات التأمين تلتزم السرية فيما يتعلق بالإجراءات التي يرفضون تغطيتها، وهو أمر لا يدركه المواطن إلا إذا احتاج فعلاً إلى الرعاية الصحية.

وجدير بالذكر أن كثيرًا من الأسر الأمريكية الآن تعيش - سواء أكانت تتمتع بتأمين صحي أم لا - في فزع شديد؛ خشية الوقوع فريسة الفقر والجوع من جرَّاء المشكلات الصحية الخطيرة التي قد يتعرضون لها، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية. وفي الواقع، فإن أكثر من نصف إجمالي حالات الإفلاس المعلنة بين الأفراد والأسر في الوقت الراهن قد حدثت نتيجة النفقات الطبية الزائدة.

وهكذا، تمثل الرعاية الصحية مشكلة خطيرة في حد ذاتها. فهي دليل على انهيار الأمن الاقتصادي داخل الدولة، كما أنها برهان واضح على التأخر الاقتصادي وسلبية الدور الحكومي. ولذا، يجب تناولها بمزيد من العناية والاهتمام. ولعل نظام Medicare (الذي يعتمد تمويله على جهة واحدة) يمثل السبيل الوحيد لحل هذه المشكلة. ومع وجود خطة تأمينية واحدة تشمل جميع المواطنين، فإن ذلك يتيح للأمريكيين فرصة توفير مئات المليارات من الدولارات سنويًّا؛ نتيجة إلغاء البيروقراطية عديمة الجدوى وتحقيق الأرباح؛

www.ibtesamh.com/vb

أي أكثر مما يكفي لتغطية الفئة غير المؤمَّن عليها صحيًّا، بالإضافة إلى تحسين أحوال عشرات الملايين ممن لديهم تأمين صحي بالفعل.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الحرب العالمية الثانية، بدأ أصحاب العمل الأمريكيين في تقديم خدمة التأمين الصحي كوسيلة لجذب العمال الذين كان من النادر أن تتحصل عليهم حينئذٍ؛ حيث اتسم هذا الوقت بفرض رقابة صارمة على الأجور والأسعار. ولقد استمرت القوانين الضريبية في الاعتداد بنظام التأمين الصحي الذي يعتمد على أصحاب العمل، والذي يوفر الآن الرعاية الصحية لأكثر من ١٦٠ مليون أمريكي، مع العلم أن معظم هؤلاء المواطنين لا يخضعون لبرنامج Medicare الخاص بالرعاية الصحية. ولقد كان الدعم الموجود حينئذٍ هو العنصر الأساسي المفقود في نظام التأمين المقترح في عام ١٩٩٣، وذلك حينما أرادت إدارة الرئيس "كلينتون" تمهيد الطريق لإجراء إصلاحات جادة في مجال الرعاية الصحية. ولكن هذا الاقتراح قد تحول بعد ذلك إلى سراب؛ بسبب إعلان تلفزيوني لإحدى شركات التأمين. وتقوم فكرة الإعلان على ظهور زوجين من الطبقة المتوسطة يحذران من المؤامرة الشريرة التي تتمثل في "إجبار المواطنين على الاختيار من بين خطط الرعاية الصحية القليلة التي أعدها البيروقراطيون في الحكومة".

وجديرٌ بالذكر أن قلق الأمريكيين وارتيابهم من فكرة التأمين الصحي في الوقت الحاضر قد أصبح أكثر مما كان عليه فيما مضى. وذلك لأن الكثيرين منهم قد انتبهوا إلى الأسلوب الذي تتبعه شركات التأمين في مجال المنافسة؛ حيث تسعى هذه الشركات إلى التأمين على مجموعة من العمال الأصحاء صغار

www.ibtesamh.com/vb

السن، وتعيين عدد كبير من الوكلاء لإنكار أحقية المؤمَّن عليه في الحصول على مستحقاته، الأمر الذي وصل - أحيانًا - إلى الادِّعاء بأن وفاة الشخص كانت سابقة لتاريخ الاستحقاق، أو إثبات إصابته بمرض من الأمراض المزمنة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة - من بين دول العالم أجمع - تنفق معظم ميزانيتها تقريبًا على تقديم الرعاية الصحية للفرد والجماعة؛ فإن نظام الرعاية الصحية لديها يتسم بعدم الجدية والفوضوية الواضحة، وتلك حقيقة يعرفها الأمريكيون حق المعرفة. ولذلك، فإن لدى ما يقرب من ثلثي المواطنين استعداد تام لقبول زيادة ضريبية في مقابل تقديم تأمين صحي عالي الجودة لجميع المواطنين. وليس هذا فحسب، بل إن الغالبية العظمى من هؤلاء القانعين بمستوى الحماية الصحية التي يتمتعون بها الآن يدركون الحاجة الماسة إلى إجراء تغيير حاسم وشامل.

على أن نقطة النزاع بين الجميع تكمن في كيفية الحفاظ على التأمين الصحي الذي يتلقونه. ولعل وضع خطة تمكِّن المواطنين من الاختيار من بين قائمة متنوعة من بدائل التأمين التابعة للقطاع الخاص هي المخرج من ذلك المأزق. وتلك هي الفكرة العامة وراء مشروع الرعاية الصحية للولايات المتحدة الأمريكية (Health Care for America)، ذلك المشروع الذي قدمه العالم السياسي "جاكوب هاكر" بدعم من معهد السياسة الاقتصادية.

ويتسم هذا المشروع بقدر كافٍ من البساطة والمرونة، الأمر الذي جعله يجذب الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي. كما يتسم هذا المشروع بفعاليته التي تكفي لقيامه بمهمة تقديم تغطية تأمينية لكل فرد من أفراد الدولة، وكذا

www.ibtesamh.com/vb

السيطرة على تضخم أسعار الرعاية الصحية. فهو مشروع مبشر إذن، ومن المتوقع أن تزداد فاعليته بمرور الوقت؛ وذلك بانضمام المزيد من المواطنين إلى خطته العامة، عن طريق إغرائهم بمزيد من الكفاءة والفائدة.

وهكذا، يتطلب الأمر من أصحاب العمل تقديم خدمة تأمينية عالية الجودة، أو المساهمة بنصيب في الأموال العامة لتقديم تغطية صحية مناسبة لهؤلاء العاملين لديهم. وتجدر الإشارة إلى أن كبرى الشركات التي قامت بالفعل بتطبيق خدمة التأمين الصحي على العاملين لديها سوف تكون لها الصدارة في تحقيق أرباح بإجمالي مدخرات يزيد على ٥٠ مليار دولار أمريكي سنويًا. أما بالنسبة للشركات التجارية الصغيرة التي عجزت عن تقديم خدمة التأمين الصحي، فإن تكاليف مساهمتها بنصيب ما في الأموال العامة سوف تكون أقل بكثير من تلك التي ستطالبها بها شركات التأمين الخاصة في مقابل أقساط التأمين الخاصة بموظفيها. وعلى الرغم من أن هذا الأمر سوف يتطلب المزيد من تحمل المسئولية من قِبل كثير من الشركات؛ فإن العبء الإجمالي الخاص بتقديم خدمة التأمين الصحي الواقع على الشركات سوف يقل إلى حد كبير.

وإذا كان هؤلاء المؤمنون بالفكر التقدمي قد اتحدوا على نحو لم يسبق له مثيل في التزامهم بالمساواة والرعاية التي ينبغي تحقيقها لجميع المواطنين على حد سواء؛ فإن المصلحين كذلك ينبغي اتحاد وجهة نظرهم حول ذلك المشروع التأميني الذي يجذب أنظار الأوساط السياسية، وأن يكونوا على استعداد تام لمناقشته مناقشة موضوعية فعالة. وأن يتسموا كذلك بالوضوح التام تجاه الأمور التي يعارضونها.

www.ibtesamh.com/vb

لقد اعتاد المحافظون أن يدافعوا عن الوضع المتدهور؛ فقد عارض المحافظون تقريبًا جميع المحاولات التي تهدف إلى تقييد مجالي التأمين والصيدلة، أو التي تستهدف توسيع نطاق التغطية الخاصة بالتأمين الصحي، وذلك من خلال ضم المزيد من ملايين الأطفال إلى برنامج التأمين الصحي الرسمي الخاص بالأطفال (State Children's Health Insurance Program). وليس هذا فحسب، بل عمل المحافظون - مؤخرًا - على دعم المزيد من المشروعات المتطرفة الخطيرة التي تستهدف فرض ضرائب على المزايا الصحية التي يحصل عليها معظم أصحاب العمل من المواطنين. ويؤدي هذا الأسلوب بالضرورة إلى استبعاد كثير من أصحاب العمل خارج نظام الرعاية الصحية. وإذا ما تم تطبيق مثل هذه الخطط؛ فإن هناك ما يقرب من ٢٠ مليون أمريكي سوف يكونون مهددين بفقد خدمة التأمين الصحي التي يتمتعون بها.

وفي الواقع، فإن ظهور مثل هذه المشروعات الجديدة إنما جاء نتيجة تطبيق إدارة "بوش" لمجموعة من الأساليب الفكرية المماثلة، تلك الأساليب المستقاة من مراكز التفكير التي تنتمي إلى اليمين المتطرف. وتجدر الإشارة إلى أن خصخصة قطاع التأمين الاجتماعي كانت الهدف الأساس من هذه المشروعات ابتداءً. غير أن الأمريكيين رفضوا هذه الفكرة بصورة قاطعة. وهذا يوضح أيضًا الصورة التي سيكون عليها رد فعل المواطنين تجاه جدول أعمال الرعاية الصحية (وقطاع التأمين) الذي سيطرحه الجمهوريون حينما يدركون مضمونها. إن هذا التناقض الصارخ بين نظرة

www.ibtesamh.com/vb

المحافظين والتقدميين للرعاية الصحية يجب مناقشته مناقشة فعالة في محاولة للتقريب بين وجهات النظر من أجل دعم الإصلاح الشامل.

ومن خلال هذا النقاش المباشر والصريح حول الرعاية الصحية، يستطيع المؤيدون للحركة التقدمية تنبيه الشعب الأمريكي إلى المخاطر الواضحة في جدول الأعمال الاقتصادي المتطرف الذي يضع مخاطر الاقتصاد العالمي المتقلب على كاهل الأفراد. ويجب تنبيه هؤلاء المناصرين لضرورة تطوير نظام الرعاية الصحية - من القادة الشعبيين والوطنيين والنشطاء التابعين للمنظمات الأهلية ومنشئي المدونات الإلكترونية لضرورة التأكد من أن مثل هذه الأفكار الجادة التي تتعلق بنظام الرعاية الصحية لن تخمد بانتهاء العام الانتخابي، وإنما ستستمر على المدى الطويل أيضًا.

وهكذا، وبعد مرور ١٥ عامًا على مأساة مبادرة الرعاية الصحية التي أعلنها الرئيس "كلينتون"، ومرور أكثر من ٦٠ عامًا على التشريع الذي اقترحه "هاري ترومان"، ذلك التشريع الذي يستهدف ضمان الحق في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، وتجنب المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالمرض، فبعد عقود من ذيوع هذه الفكرة كمبدأ عام بين الدول الغنية؛ لاحت للولايات المتحدة الأمريكية فرصة جديدة - بل وحقيقية - لاتخاذ إجراء مناسب وفعال.

ومن ثم، فإن قضية الرعاية الصحية لا تمثل معركة حاسمة بالنسبة للإدارة الأمريكية الجديدة والكونجرس الأمريكي فحسب، بل وللشعب كله كذلك. فالإصلاح الشامل قد يكون خطوة عصيبة حقًا، ولكنه يهدف في النهاية إلى تعميق الثقة في إبرام اتفاق بين الحكومة والشعب، يتم بمقتضاه تحديد حقوق

www.ibtesamh.com/vb

كل طرف وواجباته بما يتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. كما يمثل هذا الاتفاق التزامًا قوميًا جديدًا يهتم بضمان الاستقرار الاقتصادي الذي سوف يشجع الأمريكيين على استغلال الفرص، بالإضافة إلى مزيد من الاستثمار في المشروعات المستقبلية، وبالتالي تحقيق الازدهار في السنوات القادمة. ولا شك أن تحقيق النجاح في مجال الرعاية الصحية سوف يزيد - إلى حد كبير - من توقعات النجاح في المجالات الأخرى. كما أنه سوف يعيد الثقة في قدرة القادة - والحكومة الوطنية - على تحقيق إنجازات مهمة في إطار المصلحة العامة.

ولا يجانبنا الصواب إذا قلنا إنه لا يوجد إنجاز - على الصعيد السياسي - من شأنه أن يُحدث تقدمًا وتطورًا شاملاً في حياة الكثيرين من المواطنين مثلما يحدثه الاهتمام والعناية بالرعاية الصحية. فحدوث تطور في مجال الرعاية الصحية من شأنه - بالتبعية - أن يحدث مزيدًا من التطور في جميع القطاعات الأخرى.

أفكار للرعاية الصحية

إن تقديم الرعاية الصحية الشاملة بتكلفة مناسبة صار وعدًا مألوفًا لدى أفراد الشعب. ولكي يتم التأكيد على وفاء النظام السياسي الحالي بهذا الوعد؛ تم الترويج لاتحاد "الرعاية الصحية للولايات المتحدة الأمريكية اليوم" (Health Care for America Now - HCFA) في يوليه من عام ٢٠٠٨، مع وجود فروع لأنشطته الخاصة في واشنطن، وفي معظم

www.ibtesamh.com/vb

الولايات الأمريكية الأخرى. وقد مُنح هذا الاتحاد، الذي يضم أكثر من ١٢٠ منظمة قومية ومحلية، تفويضًا صريحًا ومباشرًا لاتخاذ إجراءات جادة وحاسمة في مجال الرعاية الصحية.

وجدير بالذكر أن هذا الاسم - "الرعاية الصحية للولايات المتحدة الأمريكية اليوم" - يطلق كذلك على الخطة التي وُضعت لبحث هذه المسألة، تلك الخطة التي قام بوضعها ابتداءً "جاكوب هاكر"، ثم نشرها معهد السياسة الاقتصادية. وهي عبارة عن مشروع يتناول بصورة شاملة مشكلات الرعاية الصحية الرئيسية التي تعوق مجتمعنا واقتصادنا. وتتمثل هذه المشكلات في وجود نحو ٤٦ مليون شخص لا يتمتعون بخدمة التأمين الصحي، أما هؤلاء الذين يتمتعون بهذه الخدمة، فهم يعانون في الوقت نفسه من التكلفة الباهظة، فضلاً عن تردي الخدمة المقدمة. وبناءً على هذه الخطة التي تعد مقياسًا يمكن من خلاله تقييم جميع المشروعات الأخرى، قام اتحاد "الرعاية الصحية للولايات المتحدة الأمريكية اليوم" بوضع أربعة مبادئ رئيسية في سبيل إصلاح قطاع الرعاية الصحية. وسوف يتم شرح هذه المبادئ لاحقًا.

التغطية المتميزة لجميع المواطنين

لا شك أن جميع الأمريكيين يتطلعون إلى توفير نظام رعاية صحية شامل وعادل لجميع المواطنين. الأمر الذي يتطلب - في المقام الأول - ضرورة تقديم تأمين صحي عالي الجودة، يبدأ من تقديم العناية الوقائية، وصولاً إلى علاج الأمراض الخطيرة، على ألا يكون هناك تفاوت في التغطية التأمينية.

www.ibtesamh.com/vb

أما بالنسبة لهؤلاء المواطنين محدودي الدخل، وكذا الجماعات العِرقية، فإن الأمر يتطلب تحقيق مزيد من العدالة في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة وتقديم العلاج وإجراء الأبحاث الصحية، وتوفير الموارد أيضًا.

حق الاختيار

تجدر الإشارة إلى أن اتحاد "الرعاية الصحية للولايات المتحدة الأمريكية اليوم" يقوم على عنصر من أكثر العناصر شهرة في النظام السائد حاليًّا، ويتمثل هذا العنصر في الرعاية الصحية وتقديم خدمة التأمين الصحي الوظيفي. ومن ثم، فإن هذا الاتحاد يقدم خدمات جليلة تتمثل في وجود خطة تأمين على غرار برنامج Medicare، وتقديم الرعاية الصحية لجميع المواطنين دون الخامسة والستين عامًا مع إتاحة حرية الاختيار لكل فرد؛ بحيث يكون لكل فرد الحرية المطلقة في الإبقاء على نظامه التأميني الحالي، أو اختيار إحدى الخطط التأمينية المتعلقة بالقطاع الخاص، أو الانضمام إلى خطة التأمين الصحي العامة دون وجود وسيط لشركات التأمين الخاصة. كما يتيح هذا الاتحاد لكل فرد حرية اختيار الطبيب المناسب، والجهة المعنية بتقديم خدمة الرعاية الصحية.

وبناءً على هذا الاتحاد أيضًا يتمتع أصحاب العمل بخيارات أكبر؛ فبالنسبة لهؤلاء الذين يفضلون عدم تحمل عبء تقديم الرعاية الصحية بالصورة التي يكفلها القانون تمامًا، فيمكنهم ضم العاملين لديهم إلى الخطة العامة؛ حيث التكلفة المتوسطة. على أن يقوموا بأحد الأمرين، وذلك لضمان تقديم تغطية صحية عالية الجودة، وفي الوقت نفسه قليلة التكلفة.

www.ibtesamh.com/vb

تقديم تغطية تأمينية وعلاجية قليلة التكلفة

إن جميع الأفراد العاملين والمتقاعدين، وكذا أصحاب العمل في الشركات الكبرى والصغرى؛ يتطلعون جميعًا إلى استقرار أسعار الرعاية الصحية، على أن تكون أقساط التأمين وباقي الرسوم الأخرى معتمدة في الأساس على تفاوت هؤلاء جميعًا في مقدرتهم على السداد. ولا شك أن هذا يتطلب تطبيق نظم فعالة تعمل على تحسين جودة الخدمة التأمينية المقدمة، وتقليل النفقات الإدارية، وتشجيع توفير الرعاية الوقائية ومكافحة الأمراض. على أن يتضمن إصلاح الرعاية الصحية وضع معايير تتعلق بالأداء، إضافة إلى وضع نظم للحد من الأخطاء الطبية. كما يجب استغلال القوة الشرائية العامة من أجل تخفيض تكلفة الدواء وأسعار الأدوات الطبية المستخدمة، وكذلك الخدمات الطبية على حد سواء.

وجدير بالذكر أن بعض المؤيدين لتطبيق برنامج العناية الصحية Medicare يرفضون أي اقتراح من شأنه القول بعدم تعطيل نشاط شركات التأمين الخاصة، بكل ما فيها من نفقات إضافية يمكن الاستغناء عنها. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن اتحاد "الرعاية الصحية للولايات المتحدة الأمريكية اليوم" قد أخذ على عاتقه توفير أكبر قدر من التكاليف التي تعوق إصلاح الرعاية الصحية، على أن يكون ذلك مهمة العاملين وأصحاب العمل والولايات والحكومة الفيدرالية على حد سواء.

إن خطة التأمين الصحي العامة الجديدة تشبه – إلى حد ما – برنامج Medicare؛ حيث تتراوح التكاليف الإدارية فيها ما بين ٢ إلى ٣٪ من الإنفاق

www.ibtesamh.com/vb

العام، وذلك مقارنةً بنسبة ١٣ إلى ١٤٪ في المتوسط بالقطاع الخاص. وسوف يعمل كل من اتحاد "الرعاية الصحية للولايات المتحدة الأمريكية اليوم" وبرنامج العناية الصحية Medicare كتغطية تأمينية واحدة على نطاق قومي يشمل ما يقرب من نصف سكان الدولة. ومن خلال المفاوضات التي تتم بصورة مشتركة مع كل من الموردين والمستشفيات وشركات الصيدلة، سوف تكون لدى هذه الخطة سلطة ضخمة للحد من ارتفاع الأسعار. وحتى يكون هناك ضمان بأن محاولة خفض التكاليف هذه لن تكون على حساب تقديم رعاية صحية عالية الجودة؛ فإن برنامج العناية الصحية Medicare واتحاد "الرعاية الصحية للولايات المتحدة الأمريكية اليوم" سوف يتعاونان لمراقبة جودة الرعاية الصحية المقدمة، وذلك من خلال تطبيق نماذج إيجابية تم إعدادها بالفعل، أو من خلال تلك النماذج التي لا تزال قيد الإعداد داخل برنامج العناية الصحية Medicare، أو في نظام الصحة العسكري الذي يشهد نجاحًا بصورة متزايدة.

وفي سبيل ذلك، لا بد من وقف استغلال شركات التأمين الخاصة للشباب صغار السن الذين يتمتعون بصحة جيدة؛ حتى لا تتحمل الحكومة تكاليف الحالات التي تتكبد نفقات باهظة. ومن خلال تطبيق معايير صارمة تشكل بداية أساسية لجودة الرعاية الصحية والتنافس المشترك، سوف نحصل على نتائج إيجابية تحقق النفع للأطراف جميعًا. وتتمثل النتيجة الأولى في أن تجذب الخطة العامة جميع الأمريكيين، وأن يتطور نظام التأمين الصحي بصورة تدريجية إلى أن يصبح على غرار النظام الذي يعتمد تمويله على جهة واحدة. أما

www.ibtesamh.com/vb

النتيجة الثانية، فتتمثل في أن المنافسة بين القطاعين العام والخاص - نظـرًا لأن المجال لا يسمح بتحكم قطاع واحد - قـد عملـت عـلى إزالـة العوائـق أمـام الرعاية الصحية وكفاءة الخدمة المقدمـة، الأمـر الـذي أدى إلى تحـسين جـودة الرعاية المقدمة وخفض التكاليف في الوقت نفسه، وقد شمل هذا الأمر خطط التأمين المتعلقـة بالقطـاع الخـاص أيـضًا. ولا شـك أن تحقيـق أي مـن هـاتين النتيجتين يعد انتصارًا عظيمًا.

تعيين لجنة رقابة حكومية قوية

لا شك أن تقديم رعاية صحية عالية الجـودة قليلـة التكلفـة تـشمل جميـع المواطنين تتطلب وجود قيادة صارمة لوضع القواعـد وتطبيقهـا، بـما في ذلـك تحديد ممارسات شركات التأمين والرسوم الخاصة بها. وبذلك، لا يمكن إنكار حق أي مواطن في الحصول على التغطية التأمينية المناسبة، كما سيتم تغطية جميـع احتياجات الرعاية الصحية الأساسية بأسـلوب يتـسم بالـشفافية والوضـوح. ومن أجل ذلك لا بد من وضع قواعد صارمة حتى يمكن توزيع مخاطر التأمين المحتملة بصورة متساوية بين جميع من يقومون بدفع تكاليف الرعاية الصحيـة، وحتى يمكن كذلك ضمان أن شركات التأمين لـن تقـوم بـأعمال تعـسفية مـع المواطنين، مثل رفع الأسعار، أو الامتناع عن تقديم التغطية اللازمة، أو تـأخير تقديم الرعاية الصحية، أو رفـض تقـديمها نهائيًـا بنـاءً عـلى التـاريخ المـرضي للشخص.

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

الفصل الثامن
الاقتصاد الشامل والتغيرات البيئية الطارئة

"فان جونز" و"جاسون وولش"(*)

تجدر الإشارة إلى أنه في القرن الحادي والعشرين، سيتم الحكم على الدور الريادي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم في ضوء تعاملها مع مشكلتين من كبرى المشكلات على الإطلاق. وتتمثل المشكلة الأولى في ارتفاع درجة حرارة الأرض، المعروفة بـ "ظاهرة الاحتباس الحراري" بما يهدد بإلحاق أضرار خطيرة بكوكب الأرض وسكانه. أما المشكلة الثانية، فتتمثل في وجود نظام اقتصادي غير متكافئ في الوقت الحاضر، يجسد أوجه التفاوت بين الفقراء والأغنياء أكثر من أي وقت مضى. ومن أجل ذلك لا بد من العمل الجاد لبناء اقتصاد شامل يكون صديقًا للبيئة، ويتسم بدرجة كبيرة من الفاعلية تمكنه من انتشال المواطنين من مخاطر الفقر المنتظر.

ولا شك أن العمل على تطبيق نظام اقتصادي يتسم بمزيد من الكفاءة والحفاظ على البيئة؛ سوف يكون له مردود إيجابي عظيم على هؤلاء الفقراء الذين يعانون - بدرجة متفاوتة - من أمراض مثل السرطان والربو، وغير

(*) "فان جونز" و"جاسون وولش": يعد "فان جونز" من المؤسسين لإحدى المنظمات التي تدعم وجود حلول بديلة للعنف والاحتجاز. أما "جاسون وولش"، فقد كان مديرًا لأحد التحالفات القومية التي تدعم السياسات العامة. وقد ساهم من خلال منصبه هذا في سن عدد من قوانين تطوير القوى العاملة على مستويات عدة.

www.ibtesamh.com/vb

ذلك من الأمراض الناتجة عن تلوث البيئة. وفي الوقت نفسه، تسعى الجهود المبذولة لمنع زيادة درجة حرارة الأرض وتقليل الاعتماد على البترول في جانب كبير منها إلى خلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن العمل على استغلال الفرص المتاحة، وبناءً على ذلك يمكن ربط الهدفين معًا. ويمكن تحقيق ذلك أيضًا من خلال وضع مجموعة من المعايير والمبادئ التي تنص على أن كل عمل يتسم بطبيعة معينة - مثل إعادة بناء المدن والقرى وترميمها، وتطوير البنية التحتية، واستغلال أراضي الدولة - لا يتم إنجازه إلا من قِبل مَن هم في أمس الحاجة إلى مثل هذا العمل.

ومن المنطقي - من الناحية السياسية، وكذلك الاقتصادية - أن يقوم الفقراء وغيرهم من المتضررين بدور رئيسي في هذه العملية. ولعل الخطوة الأولى في هذا الشأن تتمثل في وضع نظام جديد يحدد سعر كمية الغاز المنبعثة من البيوت الزجاجية، ويستثمر العائدات في وضع آليات عمل جديدة تقودنا نحو بيئة اقتصادية تكاد تكون خالية من الانبعاثات الكربونية. ويعد ذلك من أكثر العناصر الضرورية للوصول بالاقتصاد إلى حالة من الاستقرار العام، إلا أنه في الوقت نفسه موضع معارضة من قِبل جميع الصناعات المسيطرة على النظام الاقتصادي الحالي، ذلك النظام الذي يتسم بضخامة نسبة التلوث فيه. ولن يتم القضاء على تلك المعارضة إلا إذا تم توسيع نطاق التحالف الذي يدعم هذه المسألة، بحيث يتجاوز المنظمات البيئية التقليدية التي صارت تمثل أكبر حافز على تغيير نظام الاقتصاد السائد.

www.ibtesamh.com/vb

وعلى الرغم من أن المواطنين محدودي الدخل - الذين يلعبون دورًا محوريًا في نجاح هذا التحالف - يتأثرون على نحو متفاوت بالتغيرات المناخية؛ فإن موقفهم غالبًا ما يوصف بالتردد في الانتخابات والمعارك السياسية التي تدور حول هذا الأمر؛ ولذا يطلق عليهم مصطلح "الناخبون المترددون".

إن هؤلاء الذين يُنسب إليهم السبب في تلوث البيئة قد اعتادوا استخدام أساليب الترهيب الاقتصادية من أجل إلغاء الإجراءات الخاصة بحماية المناخ. وقد كانت هذه الأساليب تؤتي ثمارها حتى وقت قريب، وذلك عندما تبنى مجلس الشيوخ في يونيه من عام ٢٠٠٨ مشروع قانون حماية البيئة المعروف باسم (Lieberman-Warner Climate Security)، ذلك المشروع الذي يعمل على تحديد الحد الأقصى للانبعاثات الغازية، وكذا نظام المتاجرة[١] المعروف باسم (Cap-and-Trade System) والخاص بالغاز المنبعث من البيوت الزجاجية. إلا أن هذا المشروع عورض معارضة شديدة، وقد استند المعارضون لهذا المشروع على ادّعاءين اثنين، ويتمثل الادّعاء الأول في أن هذا المشروع سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود. أما الادِّعاء الثاني، فيتمثل في أنه يحمل في طياته تدميرًا للاقتصاد الأمريكي. فضلاً عن أن هؤلاء المعارضين أخذوا يستغلون العواقب المحتمل تمخضها عن هذا المشروع بالنسبة للأمريكيين محدودي الدخل لتأييد معارضتهم لهذا المشروع. ولا غرو في ذلك؛

---

(١) نظام المتاجرة: هو نظام يمكّن الحكومة من وضع حد إجمالي للمواد الملوثة، علاوةً على ما تصدره من تراخيص لحجم الغازات المنبعثة التي يمكن بيعها وشراؤها بين الشركات العاملة في مجال واحد.

www.ibtesamh.com/vb

إذا كانت هذه المعارضة صادرة من داخل مجلس الشيوخ نفسه، ويأتي على رأس هؤلاء المعارضين عضوا مجلس الشيوخ الممثلان لولايتي "مسيسبي" و"أريزونا"، هذان العضوان المشهوران بعصبيتهما ضد التشريعات التي تصب في صالح الفقراء، ومن ذلك التشريع الخاص برفع الحد الأدنى للأجور، وتوسيع نطاق التأمين الصحي الخاص بالأطفال.

ولعل تناول مشكلة حماية المناخ بوصفها سياسة اقتصادية تعتمد على القيم الأمريكية الأساسية الخاصة بإتاحة الفرص وترسيخ مبدأ العدالة؛ يمكِّننا من مواجهة مثل هذه الادِّعاءات، والعمل على جمع عدد كبير من الفقراء والعمال الأمريكيين في تحالف ناجح. الأمر الذي يعني ضرورة وضع صياغة جديدة لهذا الخطر. فكيف لنا أن نتصور أن موضوعًا عامًّا خارج نطاق المجتمع المعني سيحقق الوحدة بين أفراده، طالما أنه من الصعب تحقيق تناغم بين المجتمعات محدودة الدخل؟! وكيف لنا كذلك توقع اهتمام الأمريكيين بالأضرار المحدقة بموطن الدب القطبي - مثلا - طالما أن هذا الأمر غير مدرج ضمن قائمة أولويات المجتمع الأمريكي؟! ومن هذا المنطلق، فإن علينا ونحن نخاطب اهتمامات المجتمع - على اختلاف فئاته - بتلك المشكلة الخطيرة أن نؤكد على أن أفراد المجتمع، وخاصة الفقراء، هم أول المتأثرين وأكثر المتضررين بتلك الأزمة، ولعل كارثة إعصار "كاترينا" في الولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على ذلك. على أن الأقوال وحدها لا تكفي؛ ولذا يجب الإسراع إلى اتخاذ إجراء فعلي حاسم في تلك القضية. وذلك لأن تلك الحقائق المتعلقة بالمخاطر البيئية القائمة حاليًّا لا تعدو أن تكون مجرد أمور بسيطة - على الرغم من أهميتها

www.ibtesamh.com/vb

القصوى - بعيدة عن اهتمام هؤلاء الذين يعانون من العنف، والبطالة، والتلوث، وعدم توفير الرعاية الصحية وارتفاع أسعار المساكن بصورة يومية. ونظرًا إلى أن الطبقة الفقيرة هي أكثر طبقات المجتمع تأثرًا بتلوث البيئة، فلا بد أن يقوم المسئولون عن الحملات الخاصة بحماية البيئة بأكثر من مجرد التعبير عن مخاوفهم الحالية؛ حيث يجب عليهم أن يبعثوا الأمل في نفوس أفراد المجتمع، ويؤكدوا كذلك على إمكانية الحفاظ على البيئة من خلال تشجيع الاستثمار لزيادة فرص العمل داخل المؤسسات صديقة البيئة، ووضع البرامج التدريبية الخاصة بذلك.

ولا شك أن فاعلية هذا العمل تتجاوز مفهوم المصلحة الشخصية؛ فهو يدعو المواطنين إلى نضال أخلاقي ضروري يكون بداية النهاية لتلك الأزمة الخطيرة. فضلاً عن أن هذا العمل يهدف أساسًا إلى الحفاظ على كوكب الأرض. ومن أجل ذلك، فإنه يحث على ضرورة الإكثار من المساحات الخضراء، والعمل على تدعيم المؤسسات صديقة البيئة، واستعادة المواطنين لصحتهم من خلال توفير طعام محلي صحي وهواء نقي، إلى جانب العمل على استقرار الأجور وتحديد أهداف الأسر. ولعل ابتكار حلول فعلية لمشكلة التغيرات المناخية هذه باعتبارها إحدى الآليات التي تساعد في توفير العديد من المزايا بالنسبة لهؤلاء المواطنين محدودي الدخل يكون الأساس الذي يمكن من خلاله ضم ملايين الأعضاء من جهات الدعم الرئيسية بهدف وضع سياسة مناسبة لحماية البيئة. على أن محاربة الفقر والتلوث وارتفاع درجة حرارة الأرض لا بد وأن تتم بشكل متوازٍ.

www.ibtesamh.com/vb

أفكار للحفاظ على البيئة

توفير فرص عمل داخل المؤسسات صديقة البيئة

تجدر الإشارة ابتداءً إلى حاجتنا الماسة إلى وضع آليات عمل متسقة ومحددة لضمان توفير الحماية والفرص المناسبة في السياسات الخاصة بالمناخ والطاقة؛ حتى نتمكن من إضفاء مغزًى واضح لمفهوم الاقتصاد الشامل صديق البيئة. وعلينا القيام بذلك بصورة جزئية، وذلك من خلال الاقتراحات الجادة التي تثير الإعجاب، وتبعث الأمل لدى الملايين من المواطنين.

ولعل فكرة إتاحة فرص عمل داخل المؤسسات صديقة البيئة - تلك الفكرة التي نجحت بالفعل في جذب انتباه الشعب الأمريكي - تكون من الأفكار المهمة التي يجب تفعيلها فيما نحن بصدده. ومن أجل ذلك، يمكن وضع سياسة عامة لتوفير ملايين فرص العمل داخل هذه المؤسسات - حيث الأجر المناسب والوظائف المستقرة التي تكون مدعاة للحفاظ على البيئة وحمايتها - وبذلك يمكن زيادة فرص العمل للكثيرين من الأمريكيين في ظل النظام الاقتصادي الحالي. إن التغلب على التغيرات المناخية من خلال الاستثمار في قطاع نمو الاقتصاد البيئي يعد أكثر من مجرد فكرة جيدة؛ إنه الأسلوب السائد في مختلف النظم الاقتصادية الأخرى، كما أنه يبشر بإتاحة المزيد من فرص العمل إذا ما تم تفعيله.

على أن الوظائف داخل المؤسسات صديقة البيئة تتوقف على طبيعة موقع العمل. فنظرًا إلى أن هذه الوظائف تقوم أساسًا على تغيير البيئة الطبيعية والصناعية الحالية؛ فقد صار العمل خارج الدولة أكثر صعوبة، بل إنه يعد

www.ibtesamh.com/vb

مستحيلاً في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، لن يتم شحن مبنى من ولاية شيكاغو مثلاً لتجديد أجزاء منه في الصين. إن استخدام الطاقة النظيفة في القطاع الصناعي سوف يوفر مزيدًا من إتاحة الفرص. كما أن التقليل من مستوى تبديد الطاقة من خلال تجديد المباني التجارية والسكانية وتحديثها يمثل إحدى الطرق المهمة للجمع بين السياسة البيئية وسياسة العدالة، ويوفر كذلك مزيدًا من فرص العمل، ويشجع صناعة مواد البناء التي لا تزال محلية. ويتضمن ذلك بالطبع وجود قوى عاملة محلية متعددة المهارات. وجدير بالذكر أن العمل على توفير فرص عمل داخل المؤسسات صديقة البيئة يتطلب تغيير قواعد نظام الاقتصاد القومي، الأمر الذي يعود بنا إلى الحديث عن سياسة حماية البيئة. فالنظام الذي يضع حدًّا أقصى للغاز المنبعث من البيوت الزجاجية، عن طريق بيع تراخيص لهؤلاء المتسببين في تلوث البيئة؛ من شأنه أن يقضي على أكبر عجز للسوق في التاريخ الاقتصادي الأمريكي، ذلك العجز المتمثل في قدرة الصناعات على عدم تحمل تكاليف الإضرار بالبيئة العامة.

ومن خلال تحقيق ذلك، سوف يتم تقديم حافز مادي فعال للعوامل الاقتصادية الخاصة بالدولة - بدءًا من الشركات الصناعية، ووصولاً إلى شركات المرافق، وبدءًا من بناة المنازل إلى بناة المدن - لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من مصادر الوقود الحفري، مع البحث كذلك عن المزيد من مصادر الطاقة النظيفة المستخدمة في قطاع الصناعة متى كان ذلك ممكنًا.

استغلال الطاقة النظيفة

لا شك أن تحقيق مستقبل اقتصادي مستقر وعادل يتطلب مزيدًا من الاستثمارات في مجالات البحث والتنمية ونشر التكنولوجيا ومساعدة

www.ibtesamh.com/vb

العمال والمستهلكين من أجل الوصول إلى هذا النوع من الاقتصاد، وذلك فضلاً عن استراتيجيات التنمية الخاصة بالاقتصاد والعمال. وجديرٌ بالذكر أن هذه الاستراتيجيات سوف تزيد من فرص العمل داخل المؤسسات صديقة البيئة، وسوف توجِّه كذلك الوظائف والتدريب الوظيفي لهؤلاء الذين هم في أمس الحاجة إلى مثل هذه الفرص.

ولا غرو في أن يعد الحد الأقصى للانبعاثات الغازية ونظام المتاجرة - بناء على ذلك - مصدرًا جديدًا للإيرادات العامة (حيث يتحصل عشرات المئات من مليارات الدولارات سنويًّا عن مزاد منح التراخيص) لمثل هذه الاستثمارات. وفي ظل التوقعات الحالية التي تقضي باحتمالية حدوث أسوأ قدر من العجز في حجم الموازنة، وكذا الضغط المتزايد من جرَّاء سداد النفقات حال تكبدها؛ ستتضح فاعلية هذا النظام؛ فربما كان هذا النظام المصدر الأوحد للأموال العامة المطلوبة لتأسيس اقتصاد يخدم مصلحة الشعب والبيئة.

إذن، لا بد من استثمار المال بصورة صائبة، وبطريقة توافق معايير السياسة المناسبة من ناحية، والأساليب السياسية الصحيحة من ناحية أخرى. وحتى يمكننا تحقيق ذلك، لا بد من طرح مشروع جاد لتوفير عدد كبير من الفرص التي تخدم البيئة، وتثير الإعجاب، وتبعث الأمل في نفوس ملايين الأمريكيين. ولتحقيق هذه الغاية، قامت منظمة (Green For All) المعنية بشئون البيئة، والجهات الداعمة لها بإنشاء برنامج باسم "رابطة الطاقة النظيفة" (Clean Energy Corps - CEC). ومن جانبنا، فإننا نتصور أن هذا البرنامج سوف يعمل على تقديم خدمات متكاملة، وجهود فعالة لتوفير

www.ibtesamh.com/vb

فرص عمل لمختلف الفئات، في المدن، وكذلك في الضواحي والمناطق الريفية التي يعيش فيها الفئات الأكثر بؤسًا. كما يهدف هذا البرنامج أيضًا إلى مكافحة مخاطر ارتفاع درجة حرارة الأرض، وتنمية نظم الاقتصاد الإقليمية والمحلية. بالإضافة إلى تحقيق العدالة، والتعهد بإتاحة مزيد من فرص العمل في اقتصاد يعتمد على الطاقة النظيفة.

وعلى مدى السنوات العشر القادمة، سوف يتم استثمار المزيد من الأموال عبر برنامج (Clean Energy Corps) في الطاقة النظيفة المستخدمة في الصناعة في مجال البناء، والتي تمثل ٤٠٪ من معدل الاستهلاك القومي للطاقة. وسوف يكون ذلك من خلال وضع آليات مالية تعمل على تشغيل رأس المال العام والخاص، الأمر الذي يشمل التكاليف المدفوعة مسبقًا وتحقيق مدخرات كذلك نتيجة استخدام هذه الطاقة. وجديرٌ بالذكر أن هذا الجزء من البرنامج سوف يساهم في إيجاد فرص عمل محلية، وسوف يقلل كذلك من الغاز المنبعث من البيوت الزجاجية على نطاق واسع، وإن كان يعتمد إلى حد كبير على التمويل الذاتي. وسوف يكون هناك تعاون يربط بين البرنامج وعدد كبير من أصحاب العمل والمنظمات الأهلية والمعاهد التعليمية والنقابات؛ بهدف ربط الأسر العاملة بوظائف تتسم بالاستقرار وعلو المستوى داخل المؤسسات صديقة البيئة. وسوف يسعى هذا البرنامج - على وجه الخصوص - إلى توفير فرص جادة من أجل الحفاظ على البيئة ورفع مستوى معيشة هؤلاء الأفراد محدودي الدخل، وكذلك العاطلين تمامًا عن العمل؛ وذلك من خلال تقديم الخدمات المطلوبة للحصول على فرص عمل تدعم الأسرة داخل نطاق هذا

www.ibtesamh.com/vb

الاقتصاد الحالي؛ من حيث التدريب وتقديم الخبرات اللازمة. وإلى جانب ذلك، سوف يضم البرنامج - بشكل مباشر - ملايين الأمريكيين في الخدمات المتنوعة والعمل التطوعي المتعلقين بحماية البيئة.

ونظن أنه قد حان الوقت لإنجاز هذه المهمة وتبني هذه المسئولية العامة؛ فاقتصادنا المتدهور هذا يحتاج إلى آليات عمل ثابتة وطويلة المدى تهتم بمختلف فئات الشعب. كما يحتاج الشعب بصورة عاجلة إلى إجراء يعزز من توفير الطاقة النظيفة، ويقلل من ارتفاع درجة حرارة الأرض. وفي سبيل ذلك يؤيد الأمريكيون فكرة الخدمات القومية التطوعية تأييدًا تامًّا، بالإضافة إلى أهمية بذل مجهود قومي أكبر في هذا النطاق. فصغار الشباب الذين ينتمون لهذا الجيل الأشد حرصًا على الحفاظ على البيئة متطوعون بالفعل - بأعداد قياسية - من أجل هذا الهدف، وسوف يرحبون بالفرصة التي تتيح لهم خدمة بلادهم عن طريق مكافحة التغيرات المناخية. فهل سيسعى الجيل الذي ينتمي للفترة التي شهدت ارتفاعًا مفاجئًا في معدل المواليد إلى البحث عن أنشطة مفيدة عند التقاعد بناءً على هذا؟ وجدير بالذكر أن العاملين في مجال الصناعات اليدوية - ولا سيما الذين توقفوا عن العمل بسبب الكساد الذي عمَّ سوق البناء - يبحثون كذلك عن فرصة لاستغلال مهاراتهم في العمل بقطاع البيئة الذي من شأنه أن يعيد بناء دولتهم.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن محدودي الدخل من الأمريكيين على دراية تامة بالوعود الاقتصادية الخاصة ببناء اقتصاد يعتمد على الطاقة النظيفة، بل ويأملون كذلك في أن يساهموا في بناء أساس هذا الاقتصاد. ولعل هذا

www.ibtesamh.com/vb

المجهود القومي الواضح الذي يتجسد في برنامج (Clean Energy Corps) يساهم بصورة فعالة في وقف ارتفاع درجة حرارة الأرض، إلى جانب زيادة الفرص الاقتصادية وتفعيل مفهوم المواطنة. ولا شك أن مساهمة أمريكا وتفعيل دورها في الحفاظ على كوكب الأرض، سوف ينعكس بالضرورة على اقتصادها كدولة.

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

الفصل التاسع
مبدأ تكافؤ الفرص

"ألان جينكنس"(*)

تعد إتاحة الفرص من أهم المبادئ التي تتمسك بها أمريكا تمسكًا كبيرًا، كما تعد أيضًا من الأصول القومية المهمة والنفيسة. فعلى مدار التاريخ الأمريكي، ظلت هناك فكرة رئيسية مسيطرة على أذهان الأمريكيين، وهي إنشاء مجتمع يقوم على فكرة المساواة بين جميع أفراده، بغض النظر عن الأصل أو النسب. وقد كانت هذه الفكرة مصدرًا لإلهام الكثير من الحركات الاجتماعية، وسببًا كذلك في حدوث كثير من الإنجازات المهمة على الصعيد السياسي. فقد ساهم التعليم الحكومي الشامل في تكوين عقلية متميزة لدى كثير من الأمريكيين، كما أنه انتشل ملايين المواطنين من حالات الفقر المدقع. أما على الصعيد السياسي، فإن هناك العديد من القضايا التي تبرهن على إقرار الشعب الأمريكي بهذا المبدأ والسعي إلى تحقيقه، ومن هذه القضايا: الدعوة إلى التحرر من العبودية، وما كان من أحداث في فترة إعادة التعمير(١)، وتقرير حق المرأة في الاقتراع.

(*) "ألان جينكنس": عمل مساعدًا للنائب العام بوزارة العدل الأمريكية، وهو مدير إحدى المؤسسات المعنية بالعمل على إتاحة الفرص في الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) فترة إعادة التعمير: هي الفترة التي تمتد فيما بين عامي ١٨٦٥ و١٨٧٧ من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تم خلالها استعادة الولايات التي انفصلت في أثناء الحرب الأهلية، وضمها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

www.ibtesamh.com/vb

وجدير بالذكر أنه خلال القرن العشرين، ساهم الدور الذي لعبته مشاريع الصفقة الجديدة في ضمان تأكيد الأمن الاقتصادي على النحو الذي وضع الأمة على أساس اقتصادي راسخ؛ حيث مكَّن ملايين الأمريكيين من التغلب على مشكلة الفقر، والانتقال إلى المشاركة في بناء اقتصاد قوي. كذلك أدت ثورة الحقوق المدنية إلى اتخاذ إجراءات وقائية قانونية تحمي جميع المواطنين الأمريكيين، مع العمل في الوقت نفسه على استقطاب ملايين المواطنين إلى سوق العمل في إطار المحرك الاقتصادي والبنية الاجتماعية. وسوف يكون من الخطأ أن ننظر إلى الماضي على كونه مثاليًّا، فنحن - وبكل صراحة - لم ندرك أية فرصة حقيقية بعدُ. كما أننا بعدُ لم نتغلب بصورة تامة على موروث العنصرية والاستعباد. ومع ذلك، فقد لوحظ على مدى قرنين كاملين أن هذه الدولة كانت تتحرك من آن إلى آخر في اتجاه يبعث الأمل في نفوس معظم الأمريكيين، بما في ذلك هؤلاء الذين كادوا يفقدونه.

وفي الواقع، فإن الفرص قد تلاشت في العقود الأخيرة الماضية على نحو كبير. فحتى الفرص الأساسية التي لا غنى عنها بالنسبة للفرد، والمتمثلة في ضرورة وجود وظيفة مناسبة براتب مناسب، ومسكن، وعناية صحية، ومدارس، وتعليم جامعي؛ هذه الفرص البدائية صارت متعذرة التحقيق كذلك. فهناك - على سبيل المثال - ما يقرب من ٤٥,٧ مليون أمريكي لا يتمتعون بخدمة التأمين الصحي، فضلاً عن تدني مستوى الخدمة المقدمة لهؤلاء المدرجين في قوائم التأمين الصحي أصلاً. كما أن هؤلاء الأمريكيين الذين يعملون بنظام الدوام الكامل وبأدنى حد للأجور؛ لا يمكنهم الحصول على

www.ibtesamh.com/vb

مسكن للإيجار بالثمن المقرر للوحدات السكنية وقتئذٍ (سعر السوق). وإضافة إلى هذا وذاك، فإن هناك ما يقرب من ١٪ من الشباب نزلاء السجون، وهؤلاء تكاد تكون الفرصة منعدمة في إعادة تأهليهم ثانية داخل السجن، فضلاً عن وجود كثير من العقبات التي تعد كفيلة لصدهم عن المشاركة الاقتصادية والسياسية بعد خروجهم من السجن.

وتجدر الإشارة إلى أننا أصبحنا الآن نستدل على حجم الإنجازات المطلوبة في الفترة القادمة عن طريق موارد الأسرة وأحوالها. وتمثل الأصول الاقتصادية الآن أهمية كبرى في هذا الشأن، وإلى جانب هذا تمثل قضايا العِرق والجنس والبيئة أهمية خاصة، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد. كما أن الفروق الخاصة بالدخل والتعليم صارت هي الأخرى تؤخذ في الحسبان. فعلى سبيل المثال، لا يحصل الأمريكيون الذين هم من أصل أفريقي، أو هؤلاء الذين ينتمون إلى أمريكا الجنوبية على القدر نفسه من الرعاية الصحية الذي يتمتع به غيرهم من الأمريكيين. وبغض النظر عن مسألة التأمين الصحي، فإن من المتوقع أن يتلقى الأمريكيون السود قدرًا بسيطًا من العناية الصحية الضرورية، وأن يعاملوا بطريقة غير لائقة، كأن يُعجَّل بقرار بتر أحد أطراف مريض السكر مثلاً على الرغم من إمكانية العلاج.

وفي الحقيقة، إن الأمر لم يقف عند قلة عدد الفرص ونوعها، بل تعدى ذلك بكثير؛ حيث صارت الفرص المتاحة غير متكافئة بصورة أكبر مما كانت عليه بمراحل عديدة. ففي ساحة القضاء الجنائي، ازدادت معدلات الحبس بصورة

www.ibtesamh.com/vb

فادحة، هذا إلى جانب عدم التكافؤ في عدد المساجين من الناحية العِرقية، فضلاً عن انحراف ميزان العدالة بين مسجوني الأحداث على نحو سيئ، حتى بلغ الأمر حدَّ وضع الشباب السود في مؤسسات رعاية الأحداث التي تخضع للحراسة والرقابة الصارمة، بينما يحظى الشباب البيض بفرصة أفضل؛ حيث يتم إرسالهم إلى مؤسسات خاصة، أو إبعادهم عن نظام رعاية الأحداث بشكل تام. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة الاعتقال بين الشباب السود في مقابل النسبة بين الشباب البيض ثلاثة في مقابل واحد، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك التفاوت لا يرجع إلى معيار خطورة الجرائم التي ارتكبوها؛ حيث إن ثلثي عدد الشباب رهن الاعتقال قد تم حبسهم بناءً على معايير أخرى، بغض النظر عن نوع الجرائم التي ارتكبوها. وتتحكم تلك القوى نفسها في الالتحاق بالمدارس الحكومية ذات المستوى الرفيع، والبنوك الشهيرة، وكذا مؤسسات الإقراض، بل يمتد الأمر كذلك ليصل إلى متاجر البقالة، وغير ذلك من مصادر الأطعمة الصحية قليلة الثمن.

وجدير بالذكر أن الدراسات البحثية قد أظهرت أن تلك النزعات العنصرية لا ترجع في أساسها إلى طبيعة الشعب الأمريكي أو دوافعه، وإنما ترجع إلى تضاؤل حجم الاستثمارات في السياسات والنظم التي تفسح المجال لإتاحة الفرص. ومن منطلق إيمان الدولة بأهمية هذا المبدأ فقد عملت جاهدة على إتاحة الفرص، وذلك من خلال المبادرات السياسية الكبرى، مثل: إعلان (GI Bill) الخاص بالتوسع الحضري، وقانون التعليم العالي (Higher Education Act)، وقانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤

www.ibtesamh.com/vb

(Civil Rights Act)، وقانون تكافؤ الأجور (Equal Pay Act)[٢]. ولا شك أن هذه المبادرات قد آتت ثمارها؛ حيث شهدت العقود التالية لفترة الحرب - بناءً على هذه المبادرات - زيادة كبيرة في حجم الفرص المتاحة للأمريكيين في جميع القطاعات. كما شهدت هذه الفترة مشاركة ملايين النساء والمواطنين السود وكذا المهاجرين في القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة.

ولكن الأمر لم يستمر على هذا النسق الفعَّال؛ فقد تغير الوضع منذ ذلك الحين، وليس هذا بسبب تطبيق نظام أو بذل مجهود ما، ولكن المشكلة تكمن في عدم وجود التزام قومي؛ فالفرص لا تأتي صدفة؛ وإنما تتطلب قيادة جادة وأفكارًا مبتكرة، ومزيدًا من الاستثمار الحكومي والجهود المشتركة، إضافة إلى الجهود الفردية.

إن الأمريكيين على استعداد تام لتطبيق جدول أعمال يهدف إلى إتاحة فرص جديدة. وهذا الجدول - لا شك - سوف يدفع بنا خطوات إلى الأمام في تلك القضايا المتعلقة بالأمريكيين السود خاصة. وتتمثل دعائم هذا الجدول في الرعاية الصحية، وفرص العمل، والمشروعات التجارية، والإسكان، والإقراض، والتعليم، والعدالة الجنائية. هذا إلى جانب تلك التحديات التي يعكسها القرن الحادي والعشرون، تلك التحديات التي لا بد من تذليلها وتحويلها إلى نقاط قوة. وتتمثل هذه التحديات في العولمة، والهجرة، والتكنولوجيا، والزيادة الفاحشة في عدد السكان.وفي الوقت نفسه، علينا أن

---

(٢) قانون تكافؤ الأجور: هو قانون فيدرالي أمريكي يهدف إلى أن تكون فروق الأجور على أساس النوع أو الجنس، لا على أساس التمييز العنصري.

www.ibtesamh.com/vb

نبادر باستخدام أسلوب متحضر يناسب القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بالتحيز العنصري والعرقي والطبقي، إلى جانب التحيز لجنس ما دون غيره. كما يجب أن تتضمن السياسات الجديدة وجود مزيد من الاستثمارات العادلة – في الأحياء والضواحي، وليس فقط في المدن والولايات – كوسيلة لتحقيق أكبر قدر من الازدهار المشترك.

وبناءً على ما تقدم، فإن العمل على إتاحة الفرص وزيادتها لهذا الجيل والأجيال التي تليه أيضًا يعد أمرًا جوهريًّا لنجاح اقتصاد هذه الدولة وازدهاره، ولا بد أن يوضع هذا الأمر في مقدمة أولويات أعمال أية إدارة رئاسية جديدة. ويجب أن تندرج هذه المهمة داخل قائمة الأعمال التي تقوم بها الحكومة، بدلاً من إحالتها إلى تصنيف منفصل تحت مسمى "برامج إتاحة الفرص". ولا بد كذلك من مرور السياسات المتبعة في مجالات الطاقة والبنية التحتية والاقتصاد والرعاية الصحية والعدالة الجنائية، وغيرها من المجالات الأخرى بمرحلة انتقاء الفرص. وعلى الرغم من أن وجود فرص كثيرة ومتكافئة في هذه الدولة صار في الوقت الحاضر أمرًا محفوفًا بالمخاطر، فلا يزال بمقدورنا أن نعيد الأمل في إتاحة مزيد من الفرص خلال القرن الحادي والعشرين.

أفكار لإتاحة المزيد من الفرص

نقطة البداية

هناك خطوة عاجلة يجب أن تضعها الإدارة الأمريكية الجديدة حيز التنفيذ، وتتمثل هذه الخطوة في وجوب دخول العمل على زيادة الفرص ضمن الاعتبارات المهمة في تمويل البرامج الحكومية على مستوى مختلف الولايات

www.ibtesamh.com/vb

والمقاطعات. فتتولى الحكومة الفيدرالية - ضمن أنشطة عديدة أخرى - مسئولية توزيع مليارات الدولارات على المؤسسات التابعة للولايات، وكذا المؤسسات المحلية والخاصة المعنية بالخدمات الصحية، وإنشاء الطرق السريعة، وتوفير الإسكان العام، وتطبيق القانون. ولا شك أن كل اعتماد من هذه الاعتمادات المالية يتضمن إمكانية زيادة الفرص أو تكافئها من ناحية، أو استمرار عدم المساواة في النماذج الحالية أو تفاقمه من ناحية أخرى.

ومن خلال المزج بين عدد من التشريعات والنظم الفيدرالية، سوف نتمكن بالفعل من وضع مخطط عام للنظام الذي يوجه التمويل الفيدرالي نحو زيادة الفرص. ويتضمن هذا المخطط - على سبيل المثال - تفعيل مبادئ برنامج Hill-Burton [٣]، وكذا مبادئ برنامج Medicaid [٤]، فضلاً عن العديد من القواعد الخاصة بالمادة السادسة من قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤، والقانون الفيدرالي الموحَّد للاستحواذ العقاري والترحيل (Uniform Relocation Act)[٥]. ومن الواضح أنه قد تم وضع هذه السياسات من أجل الحد من التفرقة، وتقديم بعض الدعم للجماعات المهمشة إذا ما

---

(٣) برنامج "Hill-Burton": هو برنامج لتقديم الرعاية الصحية لغير القادرين الذين لا يتمتعون بالخدمات الصحية المقدمة في برنامجي الرعاية الصحية "Medicaid"، و"Medicare".

(٤) برنامج "Medicaid": هو برنامج لتقديم الرعاية الصحية للفقراء ومحدودي الدخل.

(٥) القانون الفيدرالي الموحَّد للاستحواذ العقاري والترحيل: هو قانون فيدرالي يضع حدًّا أدنى للبرامج والمشروعات المموَّلة فيدراليًّا، تلك البرامج والمشروعات التي تتطلب استحواذًا على الملكية الخاصة، أو ترحيل أشخاص من منازلهم أو شركاتهم أو مزارعهم، على أن يتم صرف تعويضات نظير الاستحواذ على أية ملكية خاصة أو هدمها؛ بهدف إقامة مشروعات فيدرالية أو مموَّلة فيدراليًّا.

www.ibtesamh.com/vb

تأثرت بالتشريعات الفيدرالية. ولكن هيئات الرقابة المعنية - مع الأسف الشديد - لم تقم بتفعيل هذه المبادئ. كما أنه لم تتوفر - على الإطلاق - رقابة فيدرالية متسقة، أو استراتيجية تطبيق تشمل المبادئ المتداخلة لهذه البرامج، وتعطي أولوية لإتاحة الفرص. وعلى فرض تطبيق شيء من هذه المبادئ فإنه قد تم بصورة سلبية تمامًا. إلى جانب أن المحاكم الفيدرالية قد قامت - بصورة منتظمة - بتجريد الأمريكيين من حقهم في تطبيق هذه المبادئ عن طريق المحاكم الشرعية. ولذا، فإن القانون الحالي لا يزال يشتمل على كثير من الفجوات والثغرات. إن السلطة التنفيذية تتمتع بصلاحيات كثيرة - منذ اليوم الأول - لتطبيق النظام المتسق الخاص بتنفيذ هذه الإجراءات الوقائية وتفعليها، فضلاً عن فرض شروط أخرى على توزيع الأموال الفيدرالية وتلقيها، تلك الأموال التي تزيد من حجم الفرص المتاحة. ولا بد من تعيين فريق عمل، أو تكوين هيئة رئيسية تضم أعضاء من الهيئات الحكومية المختلفة لتنسيق زيادة الفرص بين البرامج التي تتلقى تمويلاً من جهات فيدرالية، على أن تكون هذه المهمة منوطة بوزارة العدل. وبغض النظر عن الهيئة المختارة، سوف يحتاج هذا الكيان إلى موظفين وموارد وسلطة بحثية وتنفيذية مناسبة لتنفيذ هذه المسئوليات.

الدراسات التحليلية

بداية، يجب أن يتعاون رؤساء الهيئات جميعًا من أجل وضع الخطوط الإرشادية الموحَّدة للدراسات التحليلية المتعلقة بنتائج إتاحة الفرص كجزء تقليدي من عملية الإنفاق.

www.ibtesamh.com/vb

وكما هو الحال مع الدراسات التحليلية للتأثيرات البيئية المطلوبة حاليًّا بموجب قانون السياسة البيئية القومية (National Environmental Policy Act)[٦]، فسوف تكون الهيئة المعنية مطالبة بتقديم المعلومات والبيانات اللازمة عن المشروع الذي يتم تمويله من قِبل جهات فيدرالية، ولا يقتصر الأمر على مجرد تقديم المعلومات والبيانات اللازمة فحسب، وإنما يتم تحليل هذه البيانات أيضًا بهدف تحديد النتائج الإيجابية والسلبية الخاصة بالمشروع المقترح. وبناء على ذلك، فإن المسئولية المنوطة بمثل تلك الدراسات والأبحاث هي التركيز على الوسائل التي يمكن من خلالها زيادة الفرص المتاحة من المشروع المقدم أو تقليصها وذلك في المناطق الجغرافية المختلفة، وكذلك تحديد ما إذا كان المشروع المقدم سوف يعزز الفرص المتكافئة أم أنه يعمق نماذج عدم التكافؤ.

وعلى الرغم من أن المعايير الخاصة بإتاحة الفرص سوف تختلف باختلاف الظروف والأحوال؛ فإن تلك الدراسات والأبحاث التحليلية غالبًا ما ستفيد في الحكم على نتيجة المشروع الأولية في زيادة فرص العمل أو تقليلها، وكذلك في زيادة إمكانية التمتع بخدمات الرعاية الصحية، والتعليم، وتوفير متاجر الأطعمة الغذائية من عدمها. كما ستوضح تلك الدراسات ما إذا كان المشروع المقدَّم هذا سوف يعزز من فرصة الحصول على المسكن المناسب، وكذا تنمية المشروعات الصغيرة، أم أنه سيقضي على

(٦) قانون السياسة البيئية القومية: هو قانون ينص على وضع سياسة قومية تشجع على التآلف المثمر بين الإنسان والبيئة.

www.ibtesamh.com/vb

هذه الفرص. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسات التحليلية المعنية ببحث الآثار المترتبة على إتاحة الفرص سوف تسهم في تقييم مدى تكافؤ أعباء المشروع وتكاليفه مع فوائده المرجوة. فعلى سبيل المثال، سوف تقيِّم تلك الدراسات التحليلية مدى إفادة هؤلاء الذين لا يتمتعون بخدمات كافية من هذا المشروع المقدم، كما تقيم مدى إمكانية إتاحة فرص عمل لهؤلاء الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء والمناطق الفقيرة، ومقدار الخدمة المقدمة أيضًا للجماعات الثقافية واللغوية المتنوعة. وإلى جانب ذلك، سوف يتم تقييم ما إذا كانت تلك الدراسات تكفل تحمل الأعباء الصحية والأمنية الضرورية عن كاهل جميع المواطنين على نحو من التكامل الذي يتجاوز جميع أشكال التمييز العنصري. وكما هو الحال في الدراسات التحليلية للتأثيرات البيئية، فإن هذه الدراسات التي نحن بصدد الحديث عنها سوف تتطلب مزيدًا من الدعاية والمشاركة العامة.

ومن خلال مساهمة الأفراد والجماعات شديدة البؤس سوف تقوم الهيئات المعنية بتقييم الاقتراحات والأساليب البديلة المتوفرة ومدى قابليتها للتطبيق؛ وذلك بهدف إضفاء مزيد من الإيجابية على معدلات إتاحة الفرص في المجتمع. وسوف تقدم الهيئات المعنية أيضًا المساعدة الفنية للولايات والمجالس المحلية، وغير ذلك من الجهات الرسمية المعنية بجمع التبرعات؛ الأمر الذي يعزز من قدرة هذه الجهات على تطوير المشروعات التي تزيد من إمكانية إتاحة الفرص وذلك من خلال إعداد المزيد من الدراسات التحليلية حول تأثيرات إتاحة الفرص ونتائجها.

www.ibtesamh.com/vb

تفعيل الفرص المتاحة

لهذه العملية - تفعيل الفرص المتاحة - مفهوم محدد في سياق بعض المشروعات التي يتم تمويلها من قِبل الجهات الفيدرالية في مجالات مثل: الرعاية الصحية أو العدالة الجنائية. ففي سياق الرعاية الصحية، يُفضَّل الرجوع إلى قرارات الهيئة المعنية في كل ولاية من الولايات فيما يتعلق بمواقع المستشفيات وتصريحات بنائها، بالإضافة إلى توزيع الموارد وخدمات الرعاية الصحية؛ حيث تتلقى هذه الهيئات تمويلاً خاصًّا من جهات فيدرالية في ظل برنامج Medicaid، وغيره من البرامج الفيدرالية الأخرى في مجال الصحة. وفي الإدارة الأمريكية الجديدة، يعتمد التمويل الفيدرالي لهذه المشروعات داخل وزارة الصحة والخدمات البشرية على نتائج تلك الدراسات التحليلية التي سبق الحديث عنها. وإلى جانب ذلك، فلا بد من توضيح النتائج المترتبة على التأخر في إصدار التصريحات والقرارات الخاصة بالمستشفيات، والتي ستعاني منها بعض الفئات شديدة البؤس فيما يخص إمكانية الإفادة من المعلومات والوظائف والتطور الاقتصادي. وسوف تتاح لأعضاء الجماعات البائسة هذه فرصة لتقديم مساهمة ما في كل بعد من هذه الأبعاد. كما ستجري وزارة الصحة والخدمات البشرية تحليلاً شاملاً للبيانات الخاصة بهذا الأمر، مع إتاحة الفرصة أمام مقدِّم طلب التمويل لتقديم عرضه. وسوف يشترط لذلك كله إظهار المتقدم للآليات المتوفرة لضمان إتاحة الفرصة.

أما في محيط العدالة الجنائية، فإن برامج مكتب العدالة التابع لوزارة العدل الأمريكية تدعم - في الوقت الحاضر - عددًا من البرامج التأهيلية لمرتكبي

www.ibtesamh.com/vb

الجرائم من الأحداث والبالغين. وعلى الإدارة الأمريكية الجديدة ضرورة العمل على استمرار تقديم الدعم اللازم لهذه البرامج، وذلك من خلال إعداد مزيد من الدراسات التحليلية حول مدى فاعلية تطبيق برامج إعادة التأهيل، مثل: برامج علاج إدمان المخدرات والكحول، والبرامج التعليمية، وبرامج إطلاق سراح المسجونين مع خضوعهم للرقابة. وهذا الأمر يتطلب بدوره تطبيق عدد من الإجراءات الوقائية لتفادي الوقوع في العنصرية أثناء إلقاء التهم وتنفيذ العقوبات. مع التحري أيضًا عمَّا إذا كان يتم احتجاز الشباب من الأحداث - في إطار هذا النظام - مع الكبار، أم ستوقع عليهم إجراءات دون المستوى الذي يناسب أعمارهم. وتعد المساعدة الفنية - في الحقيقة - أمرًا جوهريًا في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة إلى أن ضمان سلامة تنفيذ كل مهمة من هذه المهام ونجاحها، يتوقف على تنفيذها في إطار دور الهيئات الفيدرالية التي تعد كل منها مسئولة عن ضمان الامتثال للحقوق المدنية، وغير ذلك من القيود المفروضة على التمويل الفيدرالي. فلكل هيئة حرية التصرف الإداري فيما يتعلق بأسلوب تنفيذ المهمة المنوطة بها. كما أن كثيرًا من هذه الهيئات لديه الخبرة الكافية في تقديم التوجيه والمساعدة الفنية اللازمين لمقدم طلب التمويل. علاوةً على ذلك، فإن سلطة الحكومة الفيدرالية المنصوص عليها في الفقرة الخاصة بالإنفاق في الدستور الأمريكي تتجاوز السلطة النظامية العادية؛ مما يتيح للسلطة التنفيذية فرصة أكبر لتطبيق السياسة القومية. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات والمحليات لديها خيار واضح يتمثل في تقليص مقدار التمويل

www.ibtesamh.com/vb

الفيدرالي، ومن ثم تجنب الكثير من هذه المتطلبات المقدمة إذا كانت تراها مرهقة. وهكذا، تتحمل الحكومة الفيدرالية مسئولية استثمار الفرص المتاحة، وكذا اختيار الكيانات المحلية المناسبة على مستوى الولايات والمقاطعات، تلك الكيانات التي يمكنها العمل الجاد على توظيف مثل هذه الاستثمارات وتطويرها.

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

الفصل العاشر
دعم الطبقة المتوسطة

"أندريا باتيستا" و"إيمي تراوب"(*)

تجدر الإشارة إلى أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن ينقسم شعبها إلى أحزاب ومعسكرات متناحرة. ففي كل أنحاء الدولة، نجد أن المواطنين الأمريكيين لديهم الكثير من الأمور المشتركة التي تفوق توقعات أي شخص. وهذه الأمور لا شك أنها نابعة من سياسات الاستقطاب التي سادت خلال العقود الأخيرة. ويأمل معظم الأمريكيين أن يتمكنوا من الوصول إلى مستوى معيشة الطبقة المتوسطة والثبات عليه. وهذا يعني - بالإضافة إلى أمور أخرى - أن تتوفر لكل منهم فرصة عمل مناسبة بأجر مناسب يكفي متطلبات الأسرة، وكذلك مسكن مستقر وآمن، ومدارس ذات مستوى مقبول، إلى جانب وجود فرصة تمكنهم من مساعدة أبنائهم في الالتحاق بالكليات. فضلاً عن الحاجة إلى التمتع بنظام رعاية صحية لا يكون سببًا في إثقالهم بالديون، والأمل في حياة كريمة بعد التقاعد، والرغبة في الحصول على إجازة من العمل لقضاء العطلات، أو مواجهة الظروف الطارئة التي قد يتعرضون لها في حياتهم.

(*) "أندريا باتيستا" و"إيمي تراوب": تعمل "أندريا باتيستا" مديرًا تنفيذيًا لإحدى مراكز التفكير السياسي، وقد أجرت العديد من الأبحاث المهمة حول العلاقة بين الهجرة والضغوط التي تتعرض لها الطبقة المتوسطة. أما "إيمي تراوب"، وهي الحاصلة على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا، فقد أصدرت العديد من التقارير السياسية التي تدور حول سياسة الهجرة وعلاقتها بالطبقة المتوسطة.

www.ibtesamh.com/vb

إننا نطالب بتفعيل هذه المتطلبات وتعميمها على جميع المواطنين؛ فهذا المستوى الذي تحظى به الطبقة المتوسطة لا شك أنه يمثل مصدر سعادة لكثير من الأسر والجماعات. ولا شك أن الطبقة المتوسطة أكثر تماسكًا من الناحية الاجتماعية دون غيرها من الطبقات الأخرى التي بلغت الغاية في الثراء أو الفقر، كما يشير إلى ذلك كثير من المفكرين بدءًا من "أرسطو"، وصولاً إلى "توماس جفرسون". فتراكم الثروة يهدد بتحويل السلطة الاقتصادية إلى سلطة سياسية ومن ثم الإطاحة بالمؤسسات الديمقراطية. كما أن الفقر والانهيار الاقتصادي قد جعلا الشعب منغمسًا في معاناته اليومية، بحيث لا يمكنه المشاركة في شئون الحياة المختلفة. وجديرٌ بالذكر أن ظهور الطبقة المتوسطة الأمريكية لم يأتِ صدفة هكذا؛ فعقب الحرب العالمية الثانية، تضافرت جهود ثلاثية تتمثل في الشركات والعاملين والحكومة من أجل صياغة اتفاق بين الحكومة والشعب، وقد ساعد هذا الاتفاق - المبرم في بداية عصر يتسم بالتطور غير المسبوق - في ظهور الطبقة المتوسطة، تلك الطبقة التي كانت محط أنظار العالم أجمع. ولكن هذا الاتفاق قد انهار منذ السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث صار التأمين الصحي مقصورًا على بعض الوظائف فقط دون غيرها، كما وُجِد الكثير من مواطن الضعف والقصور في التغطية التأمينية، وقلت كذلك خطط التقاعد التي كان من الممكن الاعتماد عليها. وفي ظل غياب النقابات العمالية الفعالة، صار أصحاب العمل يعبثون بحقوق العمال الكادحين.

www.ibtesamh.com/vb

إن الغالبية العظمى من الأمريكيين لا يزالون يعدون أنفسهم من الطبقة المتوسطة، وإن كانوا يشعرون في الوقت نفسه بالعواقب الوخيمة من جرَّاء انهيار ذلك الاتفاق المبرم بين الشعب والحكومة. ولذا، فإن كثيرًا منهم يرون صعوبة في الحفاظ على مستوى المعيشة الذي كانت تحظى به الطبقة المتوسطة، ومن ثم صار من الأسهل التراجع إلى مستوًى أقل منه.

ولعل تلك الضغوط التي تعرضت لها الطبقة المتوسطة ترجع إلى جملة مشكلات، في مقدمتها مشكلة انخفاض الرواتب وزيادة الأسعار. وإن كان قد أضيفت إلى هذه المشكلات أيضًا - منذ عهد قريب - مشكلتا الوقود والغذاء. وعلى المدى البعيد، سوف يمثل ارتفاع النفقات الخاصة بالرعاية الصحية والإسكان والتعليم العالي - وهي المزايا نفسها التي كانت تميز مستوى معيشة الطبقة المتوسطة - مشكلة أخرى تنضم إلى المشكلات المذكورة آنفًا. على أن ارتفاع الأسعار هذا لن يمثل مشكلة إذا ما تغير دخل الطبقة المتوسطة بما يتوافق مع هذا الارتفاع الحاد، وما من دليل - إلى الآن - يؤكد احتمال حدوث تغيير داخل الطبقة المتوسطة بما يتوافق مع زيادة الأسعار. فمنذ حالة الركود التي حدثت عام ٢٠٠١، ازدادت أرباح الشركات بصورة ملموسة، بينما لم يعد دخل الأسرة إلى ما كان عليه في عام ١٩٩٩.

وعلى الجانب الآخر، فإن الحركة النقابية الخاملة تعد من الأسباب الرئيسية وراء انخفاض الدخول. ففي الوقت الحاضر، لا يملك العاملون في سوق العمل السلطة الكافية التي تمكنهم من المطالبة بموازنة دخلهم مع تكاليف المعيشة المرتفعة.

www.ibtesamh.com/vb

لذا، قام الأمريكيون بتجربة استراتيجيات أخرى من شأنها أن تزيد في دخلهم بما يتناسب مع الزيادة الفادحة في الأسعار. فصار المواطنون يعملون لساعات أطول من ساعات العمل الرسمية، ويشجعون المزيد من أعضاء الأسرة على العمل. وفي ظل هذه الأزمات كان من الطبيعي أن يزداد معدل الاقتراض بين الأمريكيين في مقابل الادِّخار. وقد تسبب الإفراط في طلب قروض بضمان الرهن العقاري، وكذلك الإفراط في توسع السوق الحرة للقروض العقارية بضمان الرهن، في ظهور مشكلة نزع الملكية. وهناك بالفعل نحو ١٠٪ من أصحاب المساكن يضطرون إلى الاستدانة بما يفوق قيمة مساكنهم بموجب قروض الرهن العقاري هذا. وكلما زاد الدين، زاد معه الاضطراب والقلق لا محالة. وهذه المشكلات، فضلاً عن حالة الركود العام التي يتعرض لها النظام الاقتصادي في الوقت الراهن؛ من شأنها أن توضح لنا أن مواجهة مرض واحد من تلك الأمراض الفاتكة المنتشرة حاليًّا، أو فقدان الوظيفة سبب كافٍ لأن تتعرض الأسرة في الطبقة المتوسطة لمخاطر الفقر، أو الإفلاس.

ولعل عدم الاستقرار الوظيفي يعد عاملاً رئيسيًّا في اختلال التوازن في حياة الطبقة المتوسطة بصورة متزايدة. ففي ظل منافسة حامية الوطيس، لجأت الشركات التجارية إلى استبعاد (تسريح) عدد من العاملين لديها بهدف تقليل التكلفة. وحتى مع آخر حالات الانتعاش الاقتصادي، لم يتم توفير سوى عدد قليل نسبيًّا من الوظائف؛ مما زاد من صعوبة إيجاد فرصة عمل آخر بالنسبة لأي موظف من هؤلاء الذين تمَّ استبعادهم. وفي الحقيقة، فإن فقدان العاملين

www.ibtesamh.com/vb

من أبناء الطبقة المتوسطة وظائفهم، لا يكون - غالبًا - نتيجة خطأ صادر منهم، وإنما المشكلة تكمن في عدم تمتعهم بالأمان الكافي. فمن السهل أن تصبح عاطلاً، ولكن من الصعب أن تكون مؤهلاً للحصول على تأمين ضد البطالة. فعلى المستوى القومي، فإن نسبة العاطلين المستفيدة من هذا التأمين لا تزيد على ٣٦٪ . وفي كثير من الولايات، لا تغطي الإعانات المالية سوى جزء صغير جدًّا من رواتب العاملين من أبناء الطبقة المتوسطة.

وتجدر الإشارة إلى أن استبعاد العاملين هذا لا يعد السبب الأوحد في ظاهرة الركود الاقتصادي في الوقت الراهن. فهناك أيضًا قانون الإجازة لظروف مرضية أو عائلية (Family and Medical Leave Act - FMLA)، الصادر في عام ١٩٩٣، والذي يهدف إلى توفير شيء من الأمان للأسر التي قد تواجه نوعًا آخر من عدم الاستقرار الوظيفي المتمثل في المرض المفاجئ، أو ولادة طفل جديد؛ حيث ينص هذا القانون على منح ١٢ أسبوعًا على سبيل الإجازة غير مدفوعة الأجر للأمريكيين العاملين في الشركات التي تضم ٥٠ عاملاً فأكثر؛ هذا القانون ليس إلا مجرد سياسة من السياسات القليلة التي تهدف إلى الإقرار بأن الأسر التي تنتمي للطبقة المتوسطة تعتمد - بصورة متزايدة - على راتب كل فرد بالغ فيها؛ فكثير من هؤلاء العاملين لديهم أيضًا مسئولية أسرية تتمثل في أن ثلثي الأسر التي لديها أطفال يعمل فيها جميع البالغين. كما أن هناك واحدًا من بين كل خمسة أمريكيين يقوم برعاية شخص آخر.

وعلى الرغم من هذا الجانب المشرق - في الظاهر - لقانون الإجازة لظروف مرضية أو عائلية؛ فإنه قانون محدود للغاية. فمع تلك القيود الحالية المفروضة

www.ibtesamh.com/vb

على التغطية التأمينية، هناك ما يقرب من نصف الأمريكيين العاملين لا يتلقون تغطية تأمينية من القانون المذكور آنفًا. كما أن الكثيرين ممن لا يزالون يتمتعون بالتغطية الصحية لا يتحملون أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر تعرض راتبهم للنقصان. كما أن وجود هذا التشريع المهم لم يوقف اضطرار ملايين الأسر التي تنتمي للطبقة المتوسطة إلى الاختيار بين المتطلبات الصحية للأسرة واستقرار الوظيفة.

وفي سبيل حل المشكلات الاقتصادية الخاصة بالطبقة المتوسطة يقدم رجال السياسة - في كثير من الأحيان - اقتراحًا مؤدَّاه تخفيض الضرائب المفروضة. غير أن تخفيض الضرائب هذا - في الحقيقة - قد فشل في حل المشكلات الرئيسية المتمثلة في: الركود الاقتصادي، أو توفير الوظائف التي لا تتناسب أجورها مع مستوى معيشة الطبقة المتوسطة، أو وضع نظم العمل القائمة على الافتراض القديم بأهمية وجود أحد الزوجين في المنزل بصورة دائمة من أجل تقديم الرعاية اللازمة للأطفال. إن الأسر التي تنتمي للطبقة المتوسطة لا تسعى للحصول على إعانة في الحقيقة. وعليه، فلا بد من وضع قواعد مناسبة وسياسات عامة من شأنها أن توفر الوسائل الحقيقية التي تفي بالحفاظ على مستوى المعيشة المناسب لهذه الطبقة. ولنعلم جميعًا أنه متى توافرت أسس معيشة الطبقة المتوسطة ودعائمها، وأصبحت في متناول معظم المواطنين؛ فإننا سنعيش في حال أفضل من الناحية الاقتصادية والثقافية والديمقراطية.

www.ibtesamh.com/vb

أفكار عملية

قانون الاختيار الحر للعاملين

تجدر الإشارة إلى أنه في الخمسينيات من القرن الماضي، كانت لدى أكثر من ثلث العاملين الأمريكيين بطاقات عضوية في النقابات العمالية. ومن خلال التفاوض بشأن رفع الأجور وتحسين ظروف العمل، قامت النقابات العمالية هذه برفع مستوى الوظائف الخاصة بتصنيع خطوط تجميع الآلات إلى مستوى يناسب معيشة الطبقة المتوسطة، التي نخشى أن تتلاشى بسبب العولمة السائدة في الوقت الحاضر. كما ساعدت النقابات في جعل التأمين الصحي ومزايا التقاعد جزءًا من برنامج التوظيف المتاح لعشرات الملايين من الأمريكيين خلال فترة ما بعد الحرب.

ولا يزال أعضاء هذه النقابات يتمتعون بمستوى معيشة مناسب، ويحظون بنظام أفضل سواء بالنسبة للتأمين الصحي أو التقاعد، وغير ذلك من المزايا التي تميزهم عن العاملين الذين لا ينتمون لنقابات عمالية. أما الآن، فإن هناك ما يقرب من ١٢٪ من الموظفين الأمريكيين فقط - ونسبة صغيرة من العاملين بالقطاع الخاص تقدر بنحو ٧,٥٪ - هم الذين ينتمون لنقابات عمالية.

ولا شك أن هذا الموقف السلبي الذي يبديه المجلس القومي للعلاقات بين العاملين (National Labor Relations Board) قد لعب دورًا مهمًّا في هذا التردي؛ مما أدى إلى تقويض قدرة العاملين على إنشاء نقابة خاصة بهم، يوكل إليها التفاوض مع أصحاب العمل حول شروط العمل وبنوده. كما أصبحت الشركات أكثر تجاهلاً لهذه الشروط، وإن ظلت قائمة من الناحية النظرية.

www.ibtesamh.com/vb

وإضافة إلى ذلك، فإن أصحاب العمل يقومون - بصورة منتظمة في الوقت الراهن - بتعيين عدد من المستشارين بهدف تشجيع العاملين على عدم الانضمام لنقابات؛ حيث يتم إجبار العاملين على حضور اجتماعات مغلقة مناهضة لفكرة الانضمام لنقابات، فضلاً عن أعمال المراقبة والتهديد والمضايقة. وفي سبيل دفع تنظيم نقابات عمالية؛ هدد أكثر من نصف إجمالي أصحاب العمل بإغلاق إحدى المنشآت الحيوية إذا ما نجحت فكرة تشكيل نقابة. كما قامت بعض الشركات - شركة من بين كل أربع شركات - بفصل العاملين الذين يشاركون في أنشطة نقابية. وهذه الإجراءات - دون شك - غير قانونية على الإطلاق، إلا أنها صارت عادة قائمة بسبب التواني في تنفيذ العقوبات، فضلاً عن كونها مخففة.

إن قانون الاختيار الحر للعاملين الأمريكيين (Employee Free Choice Act - EFCA)، الذي أصدره مجلس النواب الأمريكي عام ٢٠٠٧ قبل أن تقضي عليه أساليب التعويق في مجلس الشيوخ قد ساهم في تفعيل الإجراءات القانونية الخاصة بالعاملين من أجل العمل على تشكيل النقابات العمالية. وفي ظل العملية المعروفة باسم "توقيع الأغلبية"، يتم الاعتراف بالنقابة بصورة تلقائية في مكان العمل، عندما يوقع أكثر من نصف العاملين على الطلبات المقدمة لتشكيل النقابة. ويضع هذا القانون أيضًا أساسًا لعملية الوساطة والتحكيم فيما إذا عجز كل من صاحب العمل والنقابة الجديدة عن الوصول إلى اتفاق بشأن العقد الأولي. كما ينص هذا القانون على تطبيق عقوبات شديدة في حالة انتهاك قوانين العمل. ووفقًا لنص برنامج حقوق الأمريكيين في العمل (American Rights at Work)؛

www.ibtesamh.com/vb

فإن هذا القانون يتيح للعاملين فرصة أخرى للاختيار فيما بين النقابات العمالية دون الخوف من التعرض للفصل من العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون لا يهتم فقط بمجرد العمل على الإعلاء من شأن النقابات العمالية. فمن خلال تسهيل الأمر على الأمريكيين عند الانضمام إلى إحدى النقابات والتفاوض بشأن شروط العمل؛ سوف يعزز هذا القانون من قدرة جميع أفراد الطبقة العاملة على التفاوض بهدف التوصل لاتفاق يخدم مصالحهم بصورة أفضل. كما أن الحرفيين ذوي الخبرة من العمال، بالإضافة إلى العاملين في قطاع الخدمات، وغيرهم من الذين لم ينضموا لعضوية أية نقابة؛ هؤلاء جميعًا لا شك في أنهم سوف يفيدون من هذا القانون إفادة كبيرة. ووفقًا لأحد التقديرات الخاصة بحزب المحافظين، فإن هذا القانون سوف يساعد في انضمام ما يزيد على ٣,٥ مليون أمريكي إلى نظام التأمين الصحي المعتمد على أصحاب العمل. وسوف يفيد أكثر من ٢,٨ مليون أمريكي من مزايا التقاعد بناءً على هذا القانون. إلى جانب العديد من الفوائد الأخرى فيما يتعلق بالعطلات والأجور وغير ذلك من المزايا النقابية. وجدير بالذكر أن وجود عقود نقابية فعالة سوف تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع المعايير في جميع الصناعات، الأمر الذي يحسن من أوضاع الكثير من العاملين غير المنضمين إلى نقابات. ومن خلال اتحاد الفئات العاملة الذي تمنحه النقابات العمالية، ورغبتهم في تحسين مستوى معيشتهم؛ فسوف يعمل هذا القانون الجديد على إجراء تغييرات إيجابية في مستويات المعيشة ونوعية

www.ibtesamh.com/vb

الوظيفة؛ مما يوفر سلطة غير محدودة لزيادة عدد المواطنين الأمريكيين الذين ينتمون للطبقة المتوسطة.

الإجازة مدفوعة الأجر

هناك عامل مشترك بين كل من ليبريا، وبابيو نيو جنوة، وسويزيلاندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ويتمثل هذا العامل المشترك في أن كل دولة من هذه الدول - مع عدد قليل من الدول الأخرى - لا تخضع لقانون يضمن إتاحة أحد أشكال الإجازة مدفوعة الأجر لهؤلاء العاملين الذين يضطرون إلى الإجازة عند استقبالهم مولودًا جديدًا. لقد حان الوقت الذي تنضم فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى قائمة تلك الدول - وتضم تلك القائمة نحو ١٦٩ دولة - التي تؤمن بأنه من الظلم عدم مؤازرة العاملين في الظروف الخاصة.

ولا شك أن معظم الأسر في الوقت الحاضر تحتاج إلى عمل كل عضو فيها من أجل تحقيق مستوى معيشة مناسب. وحتى يمكن التعامل مع هذه الحقيقة، فلا بد من وضع برنامج إجازات مدفوعة الأجر، ليس فقط للعاملين الذين يستقبلون مولودًا جديدًا، بل للعاملين الذين يواجهون ظروف مرض على المستوى الشخصي، أو على مستوى أحد أفراد الأسرة كذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الولايات قد قامت بأخذ خطوات جادة في هذا الإطار بالفعل؛ حيث قامت كل من ولاية كاليفورنيا ونيوجيرسي وواشنطن بسن قوانين تضمن إجازة مدفوعة الأجر في الحالات المرضية الشخصية أو العائلية، وكذا عند ولادة طفل جديد. كما وافقت كل

www.ibtesamh.com/vb

من ولاية نيويورك وجزيرة "رود" على تطبيق نظام تأمين ضد العجز من شأنه أن يساعد العاملين في الحصول على إجازة لعلاج مشكلاتهم الصحية. ولا شك أن وجود برنامج فيدرالي يسمح بالحصول على إجازة مدفوعة الأجر، في حال التعرض لظروف مرضية على المستوى الشخصي أو العائلي سوف يمكّن الطبقة المتوسطة من مواجهة عدد من المشكلات الطارئة، مع تقليل خطر التعرض لفقدان الوظيفة، أو تراكم الديون.

ولعل القانون الخاص بتأمينات الإجازات المرتبطة بظروف عائلية (Family Leave Insurance Act)، الذي عرضه النائب "بيت ستارك" في مجلس النواب الأمريكي يعمل على توفير هذا الاستقرار الوظيفي الذي يسعى الجميع إلى تحقيقه. فهذا القانون ينص على تأسيس صندوق تأمين يتم تمويله عن طريق مساهمات أصحاب العمل وكذا العاملين بما يعادل ٠,٢٪ من الإيرادات السنوية. مع عدم إجبار الشركات التي تضم أقل من ٢٠ عاملاً على المشاركة في هذا البرنامج، فمثل هذه الشركات لها حرية المشاركة، والمساهمة بنصيب أقل مما تقدمه الشركات الأخرى. ومن ثم يستطيع هذا الصندوق تغطية نفقات ما يعادل ١٢ أسبوعًا من الإجازة مدفوعة الأجر كل عام لهؤلاء العاملين القائمين على رعاية مولود جديد، أو الذين يواجهون مشكلات مرضية خطيرة، سواء على المستوى الشخصي أو العائلي. ويمكن كذلك تطبيق هذا القانون في حالات الطوارئ التي تظهر نتيجةً لعملية تعبئة الجنود. وبناءً على هذا، يتلقى العاملون الذين يتقاضون أجورًا منخفضة رواتبهم بالكامل في أثناء فترة الإجازة، بينما يتلقى الآخرون نسبة معينة من إجمالي رواتبهم المعتادة. ويحظر هذا القانون التمييز العنصري عند تطبيقه

www.ibtesamh.com/vb

فبالنسبة للعاملين الذين يعملون بنظام الدوام الكامل ممن ساهموا في الصندوق لمدة لا تقل عن ٦ أشهر، سوف يكونون مؤهلين للحصول على إجازة معتمدة. أما الولايات التي لديها نظام أكثر شمولاً للإجازة مدفوعة الأجر، فيمكنها عدم المشاركة في هذا القانون، مثلما يجوز ذلك لأصحاب العمل الذين يفضلون تيسير منح الإجازات مدفوعة الأجر. ويمكن تحسين استثمار هذا القانون من خلال السماح بإجازة لهؤلاء العاملين الذين يعملون بنظام الدوام غير الكامل.

إن منح العاملين إجازة مدفوعة الأجر عند التعرض للظروف المرضية أو العائلية يعد اعترافًا بواقع الطبقة المتوسطة، هذا الواقع المتمثل في ضرورة وجود دخل ثابت ووقت كافٍ لدى العاملين منها لرعاية أنفسهم، ومن يكفلونهم أيضًا.

إصلاح نظام التأمين ضد البطالة

لا شك أن الأسرة التي يفقد عائلها وظيفته بصورة مفاجئة - أو غير مفاجئة - تتعرض لاضطراب شديد؛ حيث يتضاءل حجم المدخرات، وتقل ميزانية الأسرة، وينعدم الأمان الاقتصادي. وفي حال انتشار البطالة، فإن هذا الاضطراب قد يهدد المجتمعات بأكملها. وبالنسبة لملايين الأسر من الطبقة المتوسطة، يقدم نظام التأمين ضد البطالة الذي يعتمد على المشاركة بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات التغطية التأمينية اللازمة في مثل هذه الحالات. غير أن هذا النظام لا يزال به مواطن ضعف خطيرة.

ولذا، فإن قانون تحديث نظام التأمين ضد البطالة (Unemployment Insurance Modernization Act) الذي تم طرحه في كل من

www.ibtesamh.com/vb

مجلس النواب ومجلس الشيوخ في ٢٠٠٧؛ من شأنه أن يتناول الكثير من مواطن الضعف هذه. حيث يحصل هذا القانون على ٧ مليار دولار أمريكي من صندوق الائتمان الفيدرالي للتأمين ضد البطالة؛ بهدف تشجيع الولايات على إصلاح نظم التأمين ضد البطالة لديها. وذلك من خلال تأهيل هؤلاء الذين يبحثون عن عمل بنظام الدوام غير الكامل، وتوفير مصادر إضافية للتدريب الوظيفي، وتحقيق أقصى إفادة لأكبر عدد ممكن من العاطلين. الأمر الذي يحصل معه العاطلون عن العمل لفترة طويلة على أقصى إفادة ممكنة، هذا إلى جانب جملة إصلاحات وإفادات أخرى. ووفقًا للتحليل الصادر عن مشروع القانون القومي للتوظيف (National Employment Law Project)، سوف يقدم القانون - قانون تحديث نظام التأمين ضد البطالة - تدريبًا متطورًا، وخدمات أخرى خاصة بشبكة الوظائف لأكثر من نصف مليون عامل سنويًا. ومن ثم، فإنه يجب على الكونجرس الأمريكي أن يعمل على تدعيم هذا القانون وتفعيله، وذلك من خلال تشجيع الولايات على تحقيق أقصى إفادة ممكنة من هذا القانون، الأمر الذي يمكِّن العاطلين في الطبقة المتوسطة من تجنب الوقوع في بؤرة الفقر أثناء البحث عن عمل جديد.

وإضافة إلى هذا، فإن هناك أيضًا برنامج المزايا الممتدة (Extended Benefits Program)، الذي تم وضعه من أجل مدِّ أسابيع إضافية توجب تقديم إعانات البطالة في أثناء فترة الركود الاقتصادي. ولا بد أن يتخذ هذا البرنامج صيغة تحفيزية جديدة تعتمد على العدد الإجمالي من هؤلاء العاطلين عن العمل في الولايات، بحيث يتم حصولهم على المزايا بصورة

www.ibtesamh.com/vb

تلقائية دون الحاجة إلى وضع برامج طوارئ مؤقتة. ولا شك أن تقديم هذه المزايا الممتدة سوف يساعد هؤلاء الذين تم تسريحهم من وظائفهم، كما أنه سوف يساعد في الحيلولة دون فقدان الوظائف بالنسبة للعاملين. وتميل الأسر التي تعاني من البطالة إلى الحصول على تلك المزايا بصورة سريعة، مما يؤدي إلى تداول المال في اقتصادياتهم المحلية على الفور.

وهكذا، يمثل استقرار الوظيفة حجر الزاوية بالنسبة للوصول إلى مستوى معيشة الطبقة المتوسطة. فعندما يصير العامل عاطلاً عن العمل؛ فإنه يتعرض لخطورة التخلف عن الطبقة المتوسطة. وجدير بالذكر أن تعزيز نظام التأمين ضد البطالة هذا سوف يساعد هؤلاء الذين يفقدون هذا العنصر الأساسي - المتمثل في استقرار الوظيفة - في إعادة ضبط حياتهم وتنظيمها.

www.ibtesamh.com/vb

الفهـــــرس

العنـــوان	الصفحة
مدخل	٧
تمهيد	١١
مقدمة	١٩
الجزء الأول: التطلع نحو المستقبل	٢٥
الفصل الأول: نموذج الرخاء الاقتصادي المشترك	٢٧
أفكار نموذج الرخاء الاقتصادي	٣٢
التعامل مع الجذور الرئيسية للتزعزع الاقتصادي	٣٢
الاستثمار في البنية التحتية	٣٥
إعادة ربط الأجر بمعدل الإنتاج	٣٧
تعزيز التجارة والرخاء الاقتصادي داخل البلاد وخارجها	٣٨
الفصل الثاني: الاستثمار في المستقبل	٤١
أفكار تتعلق بالاستثمار	٤٥
التعاون بهدف تطوير نظام التعليم المدرسي	٤٥
توسيع برامج التدريب	٤٧
تشجيع التعليم العام المستمر	٤٩
تطوير البنية التحتية الخاصة بوسائل النقل والمواصلات	٥١

www.ibtesamh.com/vb

الجزء الثاني: إدراك قيمنا كشعب ٥٥

الفصل الثالث: تفعيل المبادئ الديمقراطية ٥٧

أفكار لتطوير مفهوم الديمقراطية ٦٢

معايير الانتخابات الوطنية ٦٢

توسيع قاعدة المشاركة ٦٤

تمويل الحملات الانتخابية ٦٥

الديمقراطية المدروسة ٦٦

الحكومة الموالية للمواطن ٦٧

مكتب المشاركة المدنية ٦٨

الفصل الرابع: دعم القيم المجتمعية ٧١

أفكار مجتمعية ٧٨

رأسمالية حملة الأسهم ٧٩

صحة المجتمع ٨٠

الفقر ٨١

الهجرة ٨٢

الفصل الخامس: إعادة الاتصال بالعالم ٨٣

أفكار عالمية ٨٨

الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة: عودة للتصالح ٨٨

www.ibtesamh.com/vb

حماية البيئة ٩٠
السياسة التجارية بالنسبة للأفراد والجماعات والبيئة ٩٢
الأمن الغذائي العالمي ٩٣
الجزء الثالث: اتخاذ إجراءات واضحة وحاسمة ٩٧
الفصل السادس: الأزمة المالية ٩٩
خطوات نحو الأمام ١٠٤
تعيين حق الاستئجار ١٠٤
التعامل بصورة جدية مع أزمة انهيار الأصول ١٠٦
طلب موافقة المساهمين على رواتب المديرين ١٠٧
التخلص من تضارب هياكل أسعار الفائدة في القطاع المالي..... ١٠٨
فرض ضرائب على الصفقات المالية ١٠٩
الفصل السابع: الرعاية الصحية ١١١
أفكار للرعاية الصحية ١١٨
التغطية المتميزة لجميع المواطنين ١١٩
حق الاختيار ١٢٠
تقديم تغطية تأمينية وعلاجية قليلة التكلفة ١٢١
تعيين لجنة رقابة حكومية قوية ١٢٣

www.ibtesamh.com/vb

الفصل الثامن: الاقتصاد الشامل والتغيرات البيئية الطارئة ١٢٥
أفكار للحفاظ على البيئة ١٣٠
توفير فرص عمل داخل المؤسسات صديقة البيئة ١٣٠
استغلال الطاقة النظيفة ١٣١
الفصل التاسع: مبدأ تكافؤ الفرص ١٣٧
أفكار لإتاحة المزيد من الفرص ١٤٢
نقطة البداية ١٤٢
الدراسات التحليلية ١٤٤
تفعيل الفرص المتاحة ١٤٧
الفصل العاشر: دعم الطبقة المتوسطة ١٥١
أفكار عملية ١٥٧
قانون الاختيار الحر للعاملين ١٥٧
الإجازة مدفوعة الأجر ١٦٠
إصلاح نظام التأمين ضد البطالة ١٦٢

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesamh.com/vb

حصريات مجلة الابتسامة

** شهر يوليو 2015 **

www.ibtesamh.com

www.ibtesamh.com/vb

FARES_MASRY
www.ibtesamh.com/vb

أمريكا في عيون مفكريها وساستها

يكشف هذا الكتاب النقاب عن الكثير من الأمور التي كان يتوجب على الولايات المتحدة القيام بها خلال الثلاثة عقود الماضية - أي المبادرات التي صارت تشكل الآن أمراً حتمياً. ويفرد الكتاب لكل جانب مقالاً خاصاً يتناوله من مختلف زواياه وأبعاده، وتتوالى هذه المقالات بصورة يتبلور معها الشكل العام لبرنامج التطوير الشامل للمجتمع الأمريكي بقيمه العامة والمشتركة. وكما جاء على لسان واضعي تلك المقالات في تقرير حال مجتمعهم الأمريكي، فقد "انتهى فصل طويل ومؤلم من تاريخنا الوطني. وحان الوقت كي تشرق شمس عصر جديد واعد".

يسعى هؤلاء المفكرين من أنصار الفكر التقدمي، كعهدهم دوماً في الفترات الفاصلة والحاسمة في التاريخ الأمريكي، إلى إعادة إثبات دورهم في التاريخ بوصفهم من العوامل المساعدة في طرح أفكار جريئة، بالإضافة إلى المحفزات التي تدير عجلة التحول الاجتماعي والسياسي من جديد.

في تلك المقالات شديدة التركيز، يقترح عدد من المفكرين والنشطاء مجموعة من الحلول العملية المبتكرة لبعض التحديات والمشكلات الكبرى اللائحة في الأفق. ونخص بالذكر من هذه التحديات الأزمة الاقتصادية والرعاية الصحية والتجارة والتزعزع الاقتصادي الخاص بالطبقة المتوسطة والتغيرات المناخية. وتهدف هذه الحلول في مجملها إلى وضع جدول أعمال لسياسة قادرة على استعادة ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في المؤسسات الحكومية، وثقة الشعب في الحكومة وقدرتها على خدمة الصالح العام.

نبذة عن المؤلف:

يعتبر " چيمس لاردنر" من المفكرين البارزين في الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد ساهم في تأليف العديد من الكتب التي تتناول السياسات الاقتصادية الفاشلة ودورها في زيادة الديون على الأمريكيين. كما اشترك في كتابة افتتاحيات العديد من الكتب التي تتناول موضوعات، مثل: عدم المساواة والانقسام الاقتصادي في أمريكا وعواقبه. وباعتباره صحفياً، فقد كتب العديد من المقالات التي نشرت في كثير من الصحف الأمريكية

أما "ناثانيل لوينثيل"، فمن مدينة "بالتيمور" في ولاية "ماريلاند". وقد "يال" عام ٢٠٠٧ بتقدير امتياز، حيث تخصص في البرامج المعنية با والاقتصاد. وفي مستهل عام ٢٠٠٥، بينما كان في السنة الثانية من دراس في إنشاء مؤسسة "روزفلت"، وهو الآن المدير التنفيذي لها.

دار الفاروق للاستثمارات الثقافية
نحن ❤ الكتب
BK
ISBN 978-977-455-445-8

www.ibtesamh.com/vb

www.ibtesamh.com/vb